Dm EGM 31 022

مراد ،محمد حلمي
المذاهب والنظم الاقتصادية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01014216

[redacted]

مراد ، محمد حلمي .

المذاهب والنظم الاقتصادية .

JUL 28 [illegible]

[redacted]

J. Lib.

12 FEB 1936

AG 11'58

DEC 1 '59

JAN 18 '60

16'59

AUG 18 '60

10 2'59

330.15
M97mA

المذاهب والنظم الاقتصادية

تأليف

الدكتور محمد حلمي مراد

الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة ابراهيم باشا الكبير

الطبعة الثانية

١٩٥٢

مطبعة نهضة مصر بالفجالة

١٨ شارع كامل صدقي «الفجالة سابقا»

Cat. Fel. 15:54

LIBRARY OF THE
MARSH
YALE

مقدمة

١ – **أهمية دراسة المذاهب والنظم الاقتصادية:** احتلت دراسة المذاهب والنظم الاقتصادية فى الآونة الحاضرة مكان الصدارة بين مختلف أقسام الدراسات الاقتصادية. ولم تعد هذه الدراسة محل عناية الاقتصاديين أو السياسيين وحدهم بل أصبحت موضع اهتمام جميع المثقفين فى كافة أنحاء العالم.

ولا غرابة فى ذلك فالصراع الدولى المستعر فى هذه الأيام ليس إلا صراعاً بين كتلتين تعتنق كل منهما مذهباً اقتصادياً مختلفاً عن المذهب الاقتصادى الذى تعتنقه الأخرى. وكان لهذا الاختلاف فى المذهب الذى تأخذ به دول كل من الكتلتين أثره فى النظام الاقتصادى السائد عند كل فريق.

فالكتلة الشرقية وتتزعمها روسيا تدين بالشيوعية وإن كانت تطبق عملا المبادىء الإشتراكية من إلغاء للملكية الفردية لأموال الإنتاج، وتوجيه الاقتصاد طبقاً لبرامج مرسومة، واحلال قرارات الدولة محل الاتفاقيات التعاقدية بين الأفراد.

والكتلة الغربية وتتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية وتضم

الدول التى تدين باحترام الملكية الفردية فى كافة الأموال ، وضمان حرية المشروعات الخاصـــة ، والمحافظة على مبدأ حرية التعاقد . أو بعبارة أخرى تلك الدول التى تأخذ بالنظام الرأسمالى وإن كان الكثير منها — إن لم تكن كلها — قد بدأ يطعم هذا النظام الرأسمالى ببعض الاتجاهات الاشتراكية .

وكان لهذا الصراع الدولى صداه فى داخل حدود الدول المختلفة ، فاصطبغت برامج الأحزاب السياسية بصبغة مذهبية اقتصادية . فمن أحزاب رأسماليـــة أو محافظة ، إلى أحزاب شيوعية ، وأخرى اشتراكية ، لكل منها وجهة نظرها الخاصة فيما يتعلق بسير الأحوال الاقتصادية .

على أن أهمية المذاهب والنظم الاقتصادية لا تقتصر على الناحية السياسية بل تمتد إلى الناحية العلمية .

فقد كان دور علم الاقتصاد يقف عنـــد حد ملاحظة الوقائع الاقتصادية وتحليلها واستخلاص الروابط الموجودة بينها واستنباط القوانين الاقتصادية . ولكن هذا الدور النظرى المجرد تطور تحت تأثير الآراء الاقتصادية التدخلية بحيث أصبح الاقتصاد علماً تطبيقياً يرمى إلى تحقيق أغراض تحدد مقدماً . ولم يعد يوجد الآن من يعتقد بأن النقائص الاقتصادية والاجتماعية كالأزمات الاقتصادية والفقر

ظواهر لا علاج لها شأنها فى ذلك شأن الزلازل والبراكين يكتفى علم الاقتصاد بملاحظتها وتسجيلها بل أصبحت تعتقد الغالبية الساحقة بأنه يجب معالجة هذه الظواهر بالقضاء عليها قضاء كاملا أو على الأقل بتخفيف آثارها بشكل محسوس بأن يقوم علم الاقتصاد بدراستها وتحليلها لكى يصل إلى التأثير فيها وتوجيهها الوجهة التى نريدها .

هذا إلى أن لكل نظام اقتصادى مشكلاته الاقتصادية التى يتوافر الباحثون على درسها وإيجاد الحلول المناسبة لها . فمشكلات الاقتصاد المصمم (économie planifiée) الذى توجه فيه الحياة الاقتصادية طبقا لبرنامج مرسوم تختلف عن مشكلات الاقتصاد المرسل أو الحر (économie libre) حيث تسير الأحوال الاقتصادية وفق مقتضيات العرض والطلب .

ولا يخفى أخيراً ما للنظم الاقتصادية من تأثير فى القواعد والأنظمة القانونية . فالقانون إطار يتشكل بحسب النظام الاقتصادى الذى يوضع له . فقواعد الملكية فى ظل النظام الراسمالى تختلف حتما عن قواعد الملكية فى ظل النظام الاشتراكى . وتكثر القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية حيث تأخذ الدولة بنظام الاقتصاد الموجه أو المدار (économie dirigée) [1] بينما تقل حيث تحجم الدولة عن التدخل

(١) يقصد بالاقتصاد الموجه أو المدار ذلك الاقتصاد الذى توجهه الدولة أو تتولى إدارته ولا تتركه حراً . وتختلف درجات هذا التوجيه شدة وضعفا . ويعتبر الاقتصاد المصمم هو أقصى درجات التوجيه إذ أن تضع الدولة برنامجا محددا لكافة نواحى النشاط الاقتصادى فيها .

فى الحياة الاقتصادية وتؤمن بمبدأ laissez- faire, laissez- passer .[1]

٢ ـ **تطور الفكر الاقتصادى** : ولا تعتبر المذاهب الاقتصادية المعروفة فى الوقت الحاضر معدومـــة الصلة بما سبقها من نظريات وأفكار . فإن المتتبع لتطور الفكر الاقتصادى من العصور القديمة حتى أيامنا هذه ، يلمس فى وضوح التسلسل والترابط الموجودين بين المذاهب الاقتصادية المتتابعة . فكل مذهب اقتصادى خرج إلى عالم الوجود كان له تأثيره فيما أعقبه من مذاهب .

وقد يكون هذا التأثير طردياً ، بأن يحدث المذهب أثره فى نفس الاتجاه . فيكون المذهب الجديد امتداداً للمذهب القديم أو تطوراً فيه أو بعثاً له [2] .

وقد يكون التأثير عكسياً كأن يخلق مذهب اقتصادى مذهباً معارضاً له . فالمذهب الحر مثلا وجد كرد فعل لمذهب التجاريين ، ووجد المذهب الاشتراكى كرد فعل للمذهب الحر .

---

(١) أنظر صفحة ٤٦ هامش رقم ١ .

(٢) إن النظريات الاقتصادية ـ على حد تعبير الأستاذ لويس بودان (Louis Baudin) ـ كالكائنات الحية ، تولد وتترعرع وتموت ثم تبعث من جديد. فكم من مذاهب ظن البعض أنها اندثرت ثم لا تلبث أن تأتي ظروف مواتية ، فنجد أن هذه المذاهب بعثت من جديد بأقوى مما كانت . وقد تحمل اسمها القديم موصوفا بالجدة أو الحداثة فيقولون مثلا المذهب الحر الحديث أو الماركسية الحديثة الخ . وقد تنكر أصولها وتعطى لنفسها إسما جديدا كمذهب الشخصية le personnalisme الذى تعمد أن يقطع الصلة التي تربطه بالمذهب الفردى l'individualisme .

فكل مذهب اقتصادى له ماض ، وله مستقبل . وكل مذهب من هذه المذاهب الاقتصادية يحل محل مذهب آخر بعد أن يتأثر بتعاليمه بصورة أو بأخرى . وعلى أساس هذه التطورات التى تمر بها الأفكار والمـــذاهب الاقتصادية يرتفع صرح الاقتصاد ، وتظهر النظم الاقتصادية المختلفة .

وعلى هـذا الأساس لا يجمل بنا أن نقصر بحثنا على المذاهب الاقتصادية السائدة الآن بل يجب أن نتتبع فى إيجاز تطور الفكر الاقتصادى منذ نشأته حتى بلوغه ما وصل إليه فى وقتنا الحاضر . فهذه الدراسة هى التى ستكشف لنا عن أصول ما لدينا من مذاهب ، وتمكننا فى الوقت نفسه من التنبؤ بما سيكون عليه حالها مستقبلا .

فضلا عن أن هذه الدراسة التاريخية للمذاهب والنظم الاقتصادية تغرس فى النفوس الايمان « بالنسبية » . فلا يوجد مذهب أو نظام اقتصادى يصلح بصفة مطلقة لكل زمان ومكان . وإنما تتطور المـذاهب والنظم الاقتصادية بصورة مستمرة . فلـكل عصر آراؤه وأنظمته الجديدة التى تقوم فوق أطلال الأنظمة والأفكار القديمة[١] .

---

(١) Jean Marchal — Cours d'économie politique — T. I — Paris. 1950 p. 28 .

٣ ـ تأثير الأحداث والوقائع الاقتصادية : ويعتبر هذا التغير المستمر فى المذاهب والنظم الاقتصادية وليد تطور المجتمع تحت تأثير الأحداث والوقائع الاقتصادية .

ولذا فإنه لا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادى عن تاريخ الوقائع الاقتصادية نظراً للتأثير المتبادل بين الأفكار والأحداث .

فالأحداث تقدم للمفكرين عناصر بحوثهم ، وتعد أساسا وإطاراً لما ينادون به من نظريات بل لا نعدو الواقع إذا قلنا إنه لم يوجد فكر اقتصادى جدير بهذا الاسم قبل أن ينمو النشاط الاقتصادى ويتسع . ومنذ ذلك الحين أصبح هذا النشاط يوجه ذلك الفكر ويؤثر فيما ينتهى إليه من نتائج . ويكفينا أن نشير هنا إلى أن الثورة الصناعية بما أدت إليه من خلق الإنتاج الكبير والفصل بين رأس المال والعمل وما استتبع ذلك من آثار كانت هى العامل الأول فى نشأة المذاهب الاشتراكية .

كما أن الأفكار تؤثر بدورها فى الأحداث . ولعلنا نستطيع أن نلمس بسهولة تأثير التيارات الفكرية الكبرى المنبعثة عن بعض جهابذة المفكرين فيما طرأ على الأحداث والأنظمة بعدهم من تطورات . فقد استطاع بعض المفكرين كآدم سميث و كارل ماركس أن يتركوا

أثراً عميقاً فى تاريخ العالم الاقتصادى لا يقل وضوحاً عن اكتشاف القوة المائية أو اختراع المحركات البخارية (١) .

وينبنى على هذه الصلة الوثيقة بين الأفكار والأحداث الاقتصادية أن تتبع تطور الفكر الاقتصادى يجب أن يتضمن وصفاً موجزاً للأحداث ، يمكن القارىء من الوقوف على الدوافع الباعثة لمختلف المذاهب ، ومدى تأثيرها فيما أعقبها من أحداث .

٤ — ترتيب الدراسة : فالمذاهب الاقتصادية تتضمن الآراء التى نادى بها المفكرون فى الحياة الاقتصادية . ومن هذه الآراء ما صادفه التوفيق فوجدت تطبيقا لها وأحدثت أثرها فى النظم الاقتصادية ، ومنها مالا نجد لها مثل هذا الأثر . وإن كان ذلك لا يعنى أن هذه الآراء عديمة القيمة ، فالآراء والأفكار مثلها مثل البذور التى تحملها الرياح ، وقد تلقى بها يوما فى مكان ما فتخرج زرعا ذا ظل وثمر .

ومن هنا كان طبيعيا أن نبدأ بدراسة المذاهب الاقتصادية حتى نستطيع أن نتفهم على ضوئها النظم الاقتصادية التى كثيراً ما تأثرت بها وكانت تطبيقا عمليا لما نادت به من آراء .؟

---

(١) J. Lajugie — Les doctrines économiques — 1949 — p. 6.

الباب الأول

المذاهب الاقتصادية

تمهيـــد

إن الاستعراض الكامل لجميع المذاهب الاقتصادية ولو فى صورة موجزة يحتاج إلى عدة كتب ، إن لم نقل مجلدات . هذا إلى أن تناول جميع المذاهب يرهق القارىء المبتدىء فى الاطلاع على هذه الناحية من نواحى الدراسات الاقتصادية ، ويغرقه فى خضم من النظريات المتشعبة المتداخلة .

ولذلك فقد رأينا لزاما علينا أن نقتصر على دراسة أهم التيارات الفكرية فى عالم الاقتصاد حتى يمكن أن يفيد كل مطلع عليها أكبر فائدة ممكنة ، ويلم إلماما واضحا بأسس اتجاهات الفكر الاقتصادى . على أن يرجع من يريد التعمق فى دراسة مذهب معين منها إلى ما يوجد من مصنفات تتناول موضوعها بالذات [1] .

ولم نعن فى هذا التحديد باختيار الصالح ـ فى رأينا ـ من هذه النظريات ، لأننا لا نتفق وجان باتست ساى (Jean - Baptiste Say)

---

(١) من دواعى الأسف أن المكتبة العربية تفتقر إلى هذه المصنفات ولا يوجد من الكتب ما اختص بدراسة مذهب معين من المذاهب الاقتصادية سوى القليل النادر . ولكن هناك عدد لا يحصى من الكتب الأجنبية التى توافرت على هذه الدراسات .

فيما ذهب إليه من أن تاريخ الأخطاء عديم الفائدة بل نعتقد أن من يريد النجاح فى الوصول إلى الحقيقة لا بد له أن يتعرف على ما وقع فيه السابقون عليه من أخطاء .

ولكننا راعينا فى هذا الاختيار أهمية النظريات من حيث مدى مالاقته من انتشار، وتأثيرها فى النظم والأحداث وما أعقبها من نظريات.

ولقد رأينا أن نجمع بين كل مجموعة متسقة من هذه المذاهب فى قسم مستقل مراعين فى ذلك ما أمكن المحافظة على التسلسل التاريخى لها، فخرجنا بالأقسام الخمسة التالية :

(١) **الأفكار الاقتصادية فى العصور القديمة** : وسنتكلم فى هذا القسم بإيجاز عن الآراء الاقتصادية قبل القرن السادس عشر عند الأغريق والرومان وفى العصور الوسطى وعند العرب .

(٢) **مذهب التجاريين** : ويعتبر المذهب الاقتصادى الأول الذى يمتاز بالاتساق والتماسك .

(٣) **المذاهب الحرة** : وتشتمل على آراء مؤسسى الاقتصاد التقليدى وهم آدم سميث والطبيعيون (الفزيوقراطيون) ثم الأحرار المتشائمون (مالتس وريكاردو) وأخيراً استيوارت ميل الذى مهد السبيل لظهور الاشتراكية .

(٤) المذاهب الاشتراكية: ويمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة أقسام: الاشتراكية النظرية وتضم المذاهب الاشتراكية السابقة على كارل ماركس، والاشتراكية الماركسية مع الإشارة إلى البلشفية، والاشتراكية الاصلاحية.

(٥) المذاهب الموفقة بين الحرية والاشتراكية: وتتنوع بتنوع الغرض الذى تهدف إليه. فهناك مذهب التدخل الوطنى الذى نادى به الاقتصادى الألمانى فريدريك لست، ومذهب التدخل الاجتماعى الذى يضم مذاهب التضامن والتعاون، ومذهب التدخل الاقتصادى ويشمل آراء أنصار اشتراكية الدولة والاقتصاد المدار، ومذهب التدخل المهنى أى النقابية.

ولا يعنى هذا الترتيب مطلقا أن كل مذهب من المذاهب المذكورة قد اختفى وحجبه المذهب الذى تلاه. إذ قد يحصل أن يتواجد مذهبان أو أكثر من هذه المذاهب فى نفس الآونة.

ولن يكون رائدنا فى العرض مراعاة التوازن بين مختلف هذه الأقسام وإنما سنكتفى بعرض المذاهب القديمة بالقدر اللازم لفهم المذاهب الحديثة التى ستكون موضع اهتمامنا الأول.

كما أننا لن ندخل فى التفصيلات أو الآراء التفريعية لكل مذهب

من هذه المذاهب لأن بسط كافة الآراء التى نادى بها كل مذهب فى كل ناحية من النواحى يتطلب لتفهمها معلومات اقتصادية واسعة لا نفترض توفرها عند كل قارىء . هذا إلى أننا نعتقد أن أنسب مكان لعرض هذه الآراء التفريعية المتعلقة بناحية معينة من نواحى الاقتصاد إنما يكون عند دراسة هذه الناحية بالذات حتى يمكن المقارنة بين الآراء المتباينة المتعلقة بها .

الفصل الأول

الفكر الاقتصادى فى العصور القديمة

٥ – طابع الفكر الاقتصادى فى العصور القديمة : لم يلبس الفكر الاقتصادى ثوب المذاهب المتسقة إلا منذ بدء تكوين الدول الحديثة فى القرن السادس عشر . أما قبل ذلك فلم يعدُ أن يكون آراء جزئية متفرقة ينقصها التسبيب العلمى والاتساق المنشود .

فإذا تكلمنا فى هذا الفصل عن الفكر الاقتصادى فى العصور القديمة حتى بداية القرن السادس عشر فإنما نقصد هنا الكتابات العارضة غير المتماسكة التى خطتها أقلام مفكرى وفلاسفة هذا العهد فيما يمس المسائل الاقتصادية .

وسوف نمر مراً سريعاً على أهم هذه الكتابات عند الإغريق والرومان ، ثم فى العصور الوسطى ، وأخيراً عند العرب .

المبحث الاول

عند الأغريق والرومان

٦ — **العصر اليونانى** : بالرغم من نشاط حركة المبادلة فى اليونان القديمة فى القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد ، فقد ظل النشاط الاقتصادى محدوداً ، ولم يظهر اقتصاديون متخصصون بالمعنى المعروف فى الوقت الحاضر ، وكانت السياسة هى الهم الأول لقادة الفكر فى ذلك الحين إذ لم تكن الظروف الاقتصادية قد بلغت بعد من الاهمية بحيث تؤثر فى حياة ونظام الدولة . فلم يعنوا بوضع مذهب اقتصادى متكامل وإنما اكتفوا بإبداء آراء متفرقة فى مسائل خاصة بمناسبة البحث فى الموضوعات الأخلاقية أو السياسية أو الدينية باعتبارهم مصلحين اجتماعيين[١] .

٧ — **شيوعية أفلاطون** : ومن أهم ما كتب فى هذا العهد من الناحية الاقتصادية ما أورده أفلاطون (Platon) فى كتابه «الجمهورية»[٢] مما يجعله أول من قال بالشيوعية .

---

(١) راجع فيما يختص بالأفكار الاقتصادية فى عهد الأغريق :
Souchon — Les théories économiques dans la Gréce Antique — Paris, 1898.

(٢) أنظر الترجمة الانجليزية التي قام بها الدكتور A. D. Lindsay لهذا الكتاب فى مجموعة « Everyman's library » رقم ٦٤ .

فقد قسم الناس ثلاث طبقات : طبقة من الذهب ، وطبقة من الفضة ، وطبقة من النحاس . وتضم الطبقة الأولى الحكام ، والطبقة الثانية رجال الجيش والنبلاء ، والطبقة الثالثة العمال والصناع . واقترح أفلاطون نظاما شيوعياً للطبقتين الأولى والثانية بأن يلغى بالنسبة لهم نظاما الملكية والعائلة ، وتتولى الدولة الإنفاق عليهم وتربية الأولاد الذين تضعهم النساء اللاتى يعتبرن مشاعا بينهم ، حتى يتفرغ الحكام والمحاربون لخدمة الدولة ولا يشغلهم عن أداء هذا الواجب مال أو بنون (١) .

وتختلف هذه الشيوعية عن الشيوعية بمعناها المعروف فى الوقت الحاضر اختلافا كبيراً . فالشيوعية الأفلاطونية لم تكن تهدف إلى تحقيق المساواة بين مختلف أفراد الأمة وإنما كانت تجعل الشيوعية امتيازاً معطى لطبقة مختارة من المواطنين وهى طبقة الحكام والمحاربين . ولذا أطلق بعض المؤلفين على هذه الشيوعية اسم « الشيوعية الأرستقراطية » (le communisme aristocratique) .

٨ – طرق المعاش لأرسطو : أما أرسطو (Aristote) ، فلا نجد فى كتاباته (٢) مايعيننا من الناحية الاقتصادية سوى التقسيم الذى أتى

---

(١) Chevalier – Les grandes oeuvres politdues – Paris, 1949,

(٢) أنظر مؤلفى أرسطو « السياسة » و « الأخلاق » .

به لطرق الحصول على المعاش . إذ فرق بين ثلاثة أنواع : طرق طبيعية ، وطرق غير طبيعية ، وطرق مختلطة .

وعرف الطرق الطبيعية للمعيشة بأنها تلك الوسائل التى ترمى إلى إشباع حاجات الإنسان مباشرة ولا يأتى الاغتناء منها إلا بطريق التبعية . وتشمل الزراعة ، والصيد ، وتربية المواشى ، وغنائم الحرب ، والمبادلة التى لا ترمى إلى الربح بل إلى استكمال ما ينقص الانسان من السلع .

أما الطرق غير الطبيعية فهى التى يقصد منها الربح دون أى اعتبار آخر كالاقراض بفائدة الذى هاجمه أرسطو قائلا إن النقود لا تلد نقوداً ، والشراء لأجل البيع أى التجارة المقصود بها الربح .

وتعتبر من طرق المعاش المختلطة الصناعات الاستخراجية إذ أن الانسان لا يشترى بقصد البيع كما فى طرق المعاش غير الطبيعية بل يستخرج من الأرض ليبيع ، ولا تدخل فى نفس الوقت ضمن طرق المعاش الطبيعية لأنها لا تشبع حاجات الانسان مباشرة .

٩ — **كتاب الاقتصاد لاكزينوفون** : وقد وضع الكاتب اليونانى القديم اكزينوفون (Xénophon) كتاباً أسماه « الاقتصاد » (l'Economique) ولكن يجب ألا يخدعنا اسم هذا المؤلف ، إذ أنه

لم يعالج الاقتصاد كما تعالجه كتب علم الاقتصاد فى العصر الحاضر وإنما اقتصر اكزينوفون فى هذا الكتاب على دراسة مشكلات الاقتصاد العائلى . وإن كان اقترح اتخاذ بعض الإجراءات الجمركية التى تعود بالفائدة على التجارة .

١٠ — **العصر الرومانى** : على أنه مهما كانت عناية المفكرين بالاقتصاد قليلة عند الأغريق ، فإن عناية الرومان بدراسة الأمور الاقتصادية كانت أقل شأنا .

وإن كان لا ينكر أن روما ساهمت بنصيب هام فى الفكر الاقتصادى عن طريق غير مباشر وهو طريق القانون . فقد كان لقيام نظام الملكية الفردية الدائمة شبه المطلقة ، وإقرار مبدأ حرية التعاقد أثرهما فيما بعد إذ قدما أسس النظام الرأسمالى الحر

المبحث الثانى

فى العصور الوسطى

١١ — **موضوع الفكر الاقتصادى لفلاسفة الربى** : لم يوجد فكر اقتصادى بالمعنى المفهوم من هذا التعبير فى بداية العصور الوسطى إذ خيم الركود على الحياة الاقتصادية فى أوربا وعاد الناس فى ذلك

الحين بصفة جزئية إلى نظام الاقتصاد العائلى أى قيام كل عائلة بسد حاجاتها بنفسها، فى الوقت الذى ظهر فيه الإسلام فى جزيرة العرب وأخذ فى الانتشار شمالا وغربا.

ولم تدب الحياة من جديد فى الميدان الاقتصادى إلا ابتداء من القرن الحادى عشر، فنشطت المدن، وظهر نظام الطوائف المهنية، واتسعت رقعة النشاط الاقتصادى فى أعقاب الحروب الصليبية، فازدهرت الحركة التجارية وأصبحت الأسواق الأوروبية مركزا هاما لا للشراء والبيع فحسب بل للإئتمان أيضا.

وكان طبيعيا أن ينشط الفكر الاقتصادى تبعا لنشاط الحياة الاقتصادية. غير أن الأفكار الاقتصادية كانت متقطعة غير متماسكة وكانت خاضعة للعوامل الدينية شأنها فى ذلك شأن جميع نواحى النشاط الاجتماعى فى تلك العصور.

فكان ممثلو الفكر الاقتصادى هم رجال الكنيسة وفى مقدمتهم سان توماس داكان (Saint Thomas d'Aquin) ونقولا أرزم (Nicole Oresme)، وكانت فكرة «العدالة التبادلية» هى المسيطرة على آرائهم الاقتصادية. فيجب أن يسود المبادلات: التكافؤ بين الالتزامات بمعنى أن كل طرف من أطراف المبادلة يعطى ما يعادل ما استلم، وأن يستلم ما يعادل ما أعطى.

١٢ – **الثمن العادل** : وتطبيقا لفكرة العدالة التبادلية رأى رجال الدين أن الثمن العادل هو الثمن الذى يغطى مبلغ النفقة التى تحملها البائع فى سبيل إنتاج السلعة دون أن يحقق للبائع ربحا ما بل مكافأة تعطى له نظير ما تكبده فى صنع السلعة من مشقة بحيث تكفل له أن يعيش كما يعيش غيره ممن لهم نفس ظروفه الاجتماعية .

وطالب رجال الكنيسة بأن تتدخل الدولة لتحديد الأثمان بما يضمن تحقيق هذه العدالة التى نادوا بها .

١٣ – **الأجر العادل** : كما طبقوا نفس الفكرة على الأجور . فالعامل الذى يقدم عمله يجب أن يحصل على مبلغ يمكنه من أن يعيش وأسرته عيشة لائقة . ويجب أن يراعى فى تنظيم ظروف العمل أن القائم بالعمل إنسان وليس آلة صماء أو دابة من دواب الحمل .

١٤ – **تحريم الفائدة** : أما الإقراض بفائدة فكان الموضوع الأول فى العصور الوسطى . وقد هاجمه رجال الدين هجوما شديداً لأنه يمكن المقرض من استرداد قيمة أكبر من القيمة التى أقرضها ، الأمر الذى يناقض العدالة التبادلية . وكان لهذا الرأى أثره ، فحرمت غالبية التشريعات المدنية القرض بفائدة .

ولكن اتساع النشاط الاقتصادى أظهر الحاجة إلى رؤوس

الأموال . ولم يلبث أن اجتهد رجال الدين أنفسهم فى إيجاد الأسانيد التى تبرر دفع الفائدة (كالخطر الذى يتعرض له المقرض بفقدان ماله، والكسب الذى يفوت عليه نتيجة اقراض ماله للغير بدلا من استثماره بنفسه) .

المبحث الثالث

عنر العرب

ظهر فى أواخر القرن الرابع عشر وفى القرن الخامس عشر طائفة من الكتاب العرب الذين عنوا بالمسائل الاقتصادية مثل ابن خلدون والمقريزى والعينى . غير أنه من دواعى الأسف أن أحداً لم يهتم بالبحث فى كتاباتهم لاستخراج آرائهم فى المسائل الاقتصادية ودراستها اللهم إلا فيما يختص بابن خلدون حيث كتب الدكتور محمد صالح عنه مقالين بمجلة القانون والاقتصاد فى العددين الثالث والسادس من السنة الثالثة (مارس وأكتوبر ١٩٣٣) . كما قدمت رسالة للحصول على الدكتوراه بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول عن الفكر الاقتصادى لابن خلدون[١] . كما نشر الدكتور محمد صالح أيضا بحثا عن كاتب من كتاب ذلك العهد غير ذائع الصيت هو أحمد بن على الدلجى مستعرضا ما كتبه فى بحثه عن الفقر فى كتابه « الفلاكة والمفلوكون » .

---

(١) تقدم بهذه الرسالة الدكتور محمد على نشأت ، ونشرت بمجلة مصر المعاصرة L' Egypte Contemporaine عدد مايو ١٩٤٤ .

١٥ — **الفكر الاقتصادى لابن خلدون**: وقد تعرض ابن خلدون فى مقدمته لكثير من المسائل الاقتصادية ، ولا يتسع المجال هنا بطبيعة الحال إلا للإشارة العاجلة إلى بعضها :

(١) تقسيم العمل — أدرك ابن خلدون ظاهرة تقسيم العمل ، فذكر أنه لا تقوم للحضارة وبالتالى للحياة الاقتصادية — قائمة ، إلا إذا أخذ المجتمع بقانونين ، وهما تقسيم العمل والتضامن . غير أن ابن خلدون قصر كلامه على ملاحظة وجود هذه الظاهرة ولم يعن ببيان الآثار المترتبة عليها ، أو مضارها ، كما لم يذكر من أسبابها إلا سببا واحداً ، هو عدم قدرة الإنسان على الوفاء بحاجاته بمفرده .

(٢) نظريته فى السكان — وقد قال ابن خلدون بنظرية فى السكان خواها أن زيادة السكان يتبعها العمران وزيادة النصب الذى يستولى عليه الفرد من الأرزاق الناتجة من الأعمال أى ارتفاع مستوى المعيشة . وهو عكس ما قال به مالتس Malthus فى القرن الثامن عشر من أن زيادة السكان أسرع من زيادة المواد الغذائية وما رتبه على ذلك من وجوب تأخير الزواج — كما سيأتى فى حينه [١]

(٣) صور النشاط الاقتصادى — نظر ابن خلدون إلى الكسب من وجهة دينية متأثراً بآراء المعتزلة فى الرزق ، فقسم وجوه الكسب إلى وجوه طبيعية ووجوه غير طبيعية . ويعتبر من وجوه الكسب

(١) أنظر نظرية مالتس فيما بعد — ص٧٣ بند ٤٠ .

الطبيعية : الصيد ، وتربية الدواجن واستخراج فضلاتها ، والفلاحة . وتلتها من الوجهة التاريخية وجوه أخرى لا توجد غالبا إلا فى المدن وهى الكتابة والصناعة والتجارة . أما وجوه الكسب غير الطبيعية فهى الإمارة ، والخدمة ، وابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ، والكيمياء ، وتشوف المستقبل . ومما يستحق الذكر أن ابن خلدون اعتبر الفلاحة حرفة مهينة وعقد لهذا الموضوع فصلا أسماه « فى أن الفلاحة من معاش المستضعفين » . ومما جاء فيه قوله إن منتحل الفلاحة يختص بالمذلة بسبب ما يتبعها من المغرم المفضى إلى التحكم ، فيكون الغارم ذليلا بائسا بما تتناوله أيدى القهر والاستطالة[1] ... ولا يعتبر رأى ابن خلدون فى الفلاحة إلا ترديداً لما عرف عن العرب من كراهية الاشتغال بالفلاحة ، لأن احترافها يقضى بالاستقرار فى مكان معين ، فهيأت الفرصة للحكام والأمراء من بسط سلطانهم على الفلاحين وفرض المغارم والمكوس عليهم ؛ هذا إلى أن العرب لم يحترفوا الفلاحة ، وظلوا متمتعين باستقلالهم فى الوقت الذى فرضوا فيه سيطرتهم على الأمم المجاورة لهم فى فارس وسوريا ومصر ، وهى تلك الأمم التى احترفت الزراعة منذ فجر الحضارة . لذلك كره العرب الفلاحة واعتبروها رمزاً للعبودية والمذلة .

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٣٣ .

(٤) معارضته لتدخل الدولة — ويرى ابن خلدون قصر وظيفة الدولة على إزالة العقبات التى تحول دون نشاط الأفراد ، ووجوب الإقلال من التدخل الحكومى ، والنزول به إلى القدر اللازم لإقرار الأمن والعدل بين الناس .

وفى ذلك يقول: « إن الدولة إذا ضاقت جبايتها ، وقصر الحاصل على الوفاء بحاجاتها ونفقاتها .. عمدت إلى استحداث التجارة والفلاحة للسلطان ، وهو غلط عظيم وادخال للضرر على الرعايا ، من وجوه متعددة . وإذا قايس السلطان بين ما يحصل له من الجباية ، وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل ... و ... ان السلطان لاينمى ماله ولايدر موجوده إلا الجباية . وإدرارها إنما يكون بالعدل فى أهل الأموال والنظر لهم بذلك ، فبذلك تنبسط آمالهم ، وتنشرح صدورهم للأخذ فى تثمير الأموال وتنميتها ، فتعظم منها جباية السلطان ، أما غير ذلك من تجارة أوفلح ، فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة » .

وقد خصص ابن خلدون فصلا بأكمله من مقدمته لهذا البحث وهو الفصل الحادى والأربعون وعنوانه « فصل فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية » .

ويعتبر ابن خلدون فى هذا الخصوص أسبق الاقتصاديين إلى المناداة

بمذهب الاقتصاد المرسل أو (المذهب الحر كما يسمونه) وأنه سبق الطبيعيين (الفزيوقراطيين) بثلاثة قرون فى إبداء هذا الرأى .

١٦ — **الفلاكة والمفلوكون** : أما عن كتاب الفلاكة والمفلوكون [١] لأحمد بن على الدلجى فقد كتب فى الفترة الواقعة بين عامى ١٤١٢ و١٤٢١م (فى عهد المماليك الشراكسة). ولفظ الفلاكة ليس بلفظ عربى ، ويقول الدلجى بأنه تلقاه من أفاضل العجم ، ويريدون به الرجل غير المحظوظ المهمل من الناس لإملاقه وفقره . ولو شئنا أن نترجم اسم الكتاب إلى كلمات عربية أصيلة لكان عنوانه « الفقر والفقراء » .

وخرج هذا المؤلف عن الطريقة التى درج عليها المؤلفون من قبله (وهى طريقة كتاب البيان والتبيين والعقد الفريد والكشكول والأمالى) إذ كانوا يكتبون فى كل شىء فى كتاب واحد . وكانت تحتوى هذه الكتب على بعض الأمور الاقتصادية ، ولكنها جاءت مبعثرة لا تعين على استيعاب المسألة من جميع وجوهها أما أحمد بن الدلجى فقد جمع شتات موضوع الفقر بين دفتى كتاب واحد حمل فيه حملات قاسية على الفقر والفقراء .

---

(١) طبع هذا الكتاب فى القاهرة سنة ١٣٢٢ هجرية بمطبعة الشعب . وهو مؤلف من ١٤٥ صفحة .

وقد فاق الاشتراكيين فى تصوير الفقر فى صورة تحمل على الأسى والتقزز ، وأوضح المساوىء الأخلاقية المترتبة على الفقر ، ونسب إليه أنه يستتبع خصالا رديئة ، وآفات ذميمة تجعل الفقير يضم إلى « فلاكته المالية فلاكة معنوية .. وهى الأوصاف المكروهة والأخلاق القبيحة » . وأخذ فى تحليل نفسية الفقير مقرراً أن الفقر يحدث الكمد والانقباض وسوء العشرة والغضب ، وأن الناس لا تبالى بغضب الفقير أمناً من غائلته ومغبته واستهانة به ، فتزدحم لديه موجبات الغضب ، وهو لا يستطيع أن ينفس غيظه بنفسة مصدور أو ضربة موتور ، فتستبحر أسباب الغيظ ، وتزخر أمواج العجز عن إطفائه بالانتقام ، فيرتدكل ذلك إلى الباطن ويتحول حقداً . ولما كان الحقد يقتضى الانتقام ، والفقير عاجز عن الانتقام ، فهو يحب أن يتشفى من الناس بانتقام الزمان له منهم ، وربما يحيل ذلك على كرامته عند الله ، وربما يظهر أنه لا منزلة له عند الله لأنه لم ينتقم منهم . وعجز الفقير عن الانتقام يلزمه حب زوال تلك النعمة التى بها التفاوت بين الناس ، أى الحسد . وإذا اتضح عندك ما قررناه وقفت على الحكمة فى تمنى الفقراء تغيير الدول وتشوقهم إلى ذلك لما يقوم فى ذهنهم من قوة الرجاء ، وقيام احتمال الخير المتعلق بالدولة الثانية . والحسد يولد دعوى الاستحقاق لتلك النعم ، حتى أن من المفلوكين من تنتهى به دعوى الاستحقاق إلى حد

يرى أن النعم التى بأيدى الناس مغصوبة ، والمالك المستحق يطلب استرداد ماله من أيدى الغاصبين » .

وإذا توافرت هذه النقائص ، وامتلأ المفلوك غضبا وحقداً وحسداً ، وعجز عن الجرى على مقتضاها جهاراً ومواجهة ، إلتجأ إلى الفكرة والغوص على مساوىء خصومه وإعمال الحيلة فى الاطلاع على عوراتهم ، وضم إليها أكاذيب ، ونشرها على وجه الغيبة . . . » . وهكذا حرم مؤلفنا الفقراء من كل شىء حتى من هذا العزاء الضئيل ، وهو تحليهم بالفضيلة .

ويرى أحمد بن الدلجى أن الفقير مسئول عن فقره ، وأراد أن يقيم الحجة « على المفلوكين ، وقطع معاذيرهم ، وإلجامهم عن التعلق بالقضاء والقدر متى نعيت عليهم فلاكتهم » . فيعمد المؤلف إلى بيان حقيقة القضاء والقدر دفعا لبعض المذاهب الفاسدة التى لا تثبت للانسان فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا وهى الجبرية الخالصة ، أو التى تثبت للانسان قدرة غير مؤثرة ، أى أن الانسان مجبور فى أفعاله لاقدرة له ولا إرادة ولا اختيار وهى الجبرية المتوسطة . ولا ريب فى أن انتشار هذه المذاهب يؤدى إلى انعدام النشاط الاقتصادى ، ويقضى على كل باعث إلى العمل . واستعان المؤلف فى ذلك بآراء علماء الكلام لبيان حقيقة التوكل ، وإنه عبارة عن دوام حسن ملاحظة

الضقاء والقدر فى جميع الحوادث ، وأن دوام حسن هذه الملاحظة بجامع التعلق بالأسباب ، ولا ينافيها ، وأن إهمال هذه الأسباب مراغمة لحكمة الله تعالى فى نصب الأسباب ، وجهل بسنة الله وعاداته. والاكتساب لإحياء النفس واجب ، وامتحان قدرة الأرزاق حرام، فليس من شرط التوكل ترك الأسباب واطراحها . وأن الادخار ليس من ضرورته بطلان التوكل بادخار قوت سنة لعياله ، جبراً لضعفهم، وتسكينا لقلوبهم .

١٧ – وجوب التنقيب فى كتابات العرب – ونود ألا نختتم هذا المبحث دون أن نناشد الباحثين الاهتمام بالتنقيب عن الآراء الاقتصادية لكتابنا ومفكرينا القدامى . وسوف نجد فى هذه الكتب من الأفكار والآراء ما يجعلنا نمتلىء ثقة بأنفسنا ، ويكشف لنا عن منشأ مشكلاتنا الاقتصادية ، وما اقترح لها قديما من وجوه العلاج .

الفصل الثانى

مذهب التجاريين

ظهر مذهب التجاريين Le mercantilisme فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر بظهور الدول الحديثة والوحدة القومية . وكان لهذا المذهب السيادة حتى أوائل القرن الثامن عشر .

وينكر عليه البعض صفة المذهب الاقتصادى للاختلاف الكبير بين كتابه على كثير من الموضوعات ، ويرون أنه ليس سوى آراء متباينة تهدف إلى غرض واحد . وهذا الغرض يختلف عن الغرض الذى أصبح فيما بعد هدف الاقتصاد ألا وهو سعادة بنى الانسان إذ كانت جميع الآراء ترمى إلى توكيد سلطان الدولة وتقوية شوكتها . (١)

على أن هذا الاعتراض لا يقلل من أهمية هذه الآراء . فقد سادت خلال فترة طويلة تقرب من ثلاثة قرون تعد من أهم الفترات فى تاريخ العالم . فضلا عما نلمسه من عودة الروح إلى كثير من هذه الآراء فى العصر الحديث .

---

(١) Louis Baudin—Précis d'histoire des doctrines économiques— 4 e éd — p. 11.

المبحث الأول

أصول المذهب

١٨ — **الملابسات التاريخية** : يتميز القرنان الخامس عشر والسادس عشر بحدوث انقلابات خطيرة كان لها أكبر الأثر فى تطور العالم هذا التطور الذى نلمسه فى وقتنا الحاضر .

وقد كان للاكتشافات البحرية الكبرى التى قام بها كولمبس وفاسكودى جاما أكبر الأثر فى حدوث هذه الانقلابات . إذ وسّعت الآفاق التجارية ، وخلقت الثروات الكبيرة ، وقلبت ترتيب السلم الاجتماعى رأساً على عقب ، فأصبح التجار هم سادة العصر ، وبعثت فى الناس روح الكسب وحب المغامرة . فأصبحنا فى عالم تجارى صناعى بعد أن كان الناس يعيشون فى عالم زراعى حرفى .

كما أدت هذه الاكتشافات إلى نقل مركز العالم الاقتصادى من موانى البحر الأبيض المتوسط إلى موانى المحيط الاطلنطى . فحلت أنفرس ولنـــدن وبردو ولشبونة وقادس محل جنوة والبندقية والاسكندرية والقسطنطينية .

ووردت كميات ضخمة من المعادن النفيسة من المكسيك وبيرو

إلى أسبانيا صاحبة هذه المستعمرات فى العالم الجديد ، فأصبحت تنعم برخاء لم يسبق له مثيل وإن كان سرعان ما أدى إلى إرتفاع الأسعار إرتفاعاً كبيراً امتد أثره إلى القارة الأوروبية بأسرها .

ولم تكن التطورات فى الناحيتين السياسية والدينية بأقل منها فى الناحية الاقتصادية . فقد توحدت الولايات الصغيرة وقامت الدول الحديثة على أنقاض العهد الاقطاعى .

وجاء الإصلاح الدينى والنهضة الحديثة فأخرجا الاقتصاد من سلطان المبادىء الأخلاقية ، كما كانا سبباً فى ابتعاد الناس تدريجياً عن القاعدة التى كانوا يسيرون عليها فى العصور الوسطى من وجوب الاعتدال فى الكسب .

١٩ ـ **الذهب والفضة أساس الثروة** : وكان طبيعياً وهذا هو روح العصر أن يعتبر أصحاب مذهب التجاريين أن الذهب والفضة هما أساس ثروة الأمم ومقياس عظمة الدول . فقد رأوا أن الفرد الذى يتملك نقوداً ـ وكانت فى ذلك العصر ذهباً وفضة ـ يستطيع أن يحصل على كل ما يحتاج إليه ، فطبقوا على الدولة ما رأوه منطبقاً بالنسبة للفرد دون أن يفطنوا إلى أن الانتقال من الخاص إلى العام يغير من طبائع الأمور .

ولما كانت التجارة الخارجية هى الوسيلة لانتقال المعادن النفيسة بين الدول ، فقد اهتم أصحاب هذا المذهب بشأن التجارة الخارجية للدولة ، وضرورة تدخل الدولة فى توجيهها حتى تضمن ميزانا تجاريا فى صالحها. ولذا سمى هذا المذهب بمذهب التجاريين .

والميزان التجارى عبارة عن صادرات الدولة وواردتها من البضائع . ويعتبر هذا الميزان موافقا للدولة أو فى صالحها إذا زادت صادراتها على وارداتها إذ أنه يجلب إليها الذهب سداداً لهذا الفارق، فإن حدث العكس كان غير موافق لها أو فى غير صالحها لأنه يؤدى إلى خروج الذهب منها للوفاء بقيمة زيادة الواردات على الصادرات. ولذلك أخذت كل دولة تضع العقبات فى سبيل السلع الواردة من الدول الأخرى ، فظهرت المنافسة التجارية بين الدول مما يعد نوعا من الحرب الاقتصادية كان مجهولا فى القرون الوسطى . وتغيرت منذ ذلك الحين صفة الرسوم الجمركية إذ بعد أن كان الغرض منها قبل ذلك ماليا أكثر منه اقتصاديا باعتبارها من مصادر إيرادات الخزانة العامة ، غدت تتخذ سلاحا لسياسة اقتصادية قومية ترمى إلى ترجيح كفة الصادرات حتى يصبح الميزان التجارى فى صالحها أى يأتى لها برصيد معدنى دائن .

٢٠ ـ **صفات المذهب** : ويخلص مما تقدم أن مذهب التجاريين مذهب نقدى ، وطنى ، تدخلى [١] .

(١) فهو مذهب نقدى ـ لأنه يقوم على أساس أن الذهب والفضة هما عماد الثروة ، وأن النشاط الاقتصادى بأكمله يجب أن يتجه للاستحواز عليهما . فالنقود فى نظر التجاريين هى مستودع للقيمة [٢] قبل أن تكون واسطة للتبادل ، وذلك بالنسبة للأفراد والدول على السواء .

(٢) وهو مذهب وطنى ـ لأن اهتمام التجاريين كان منصبا على رعاية مصلحة الدول قبل مصلحة الأفراد ، وانتهوا إلى القول بوجود تعارض لا سبيل للتغلب عليه بين مصالح الدول المختلفة .

(٣) وهو مذهب تدخلى (interventionniste) ـ لأنه يرى وجوب تدخل الدولة ، على الأقل بقصد التنسيق حتى يمكن تحقيق المصلحة الجماعية التى يغلبها على المصالح الفردية .

---

(١) راجع كتاب جان مارشال السابق الاشارة إليه ص ٦٨ .

(٢) une réserve de valeur أى الأداة التى يمكن الحصول بواسطتها فى الوقت المناسب على أية سلعة من السلع .

المبحث الثانى

الصور المختلفة لمذهب التجاريين

وقد أخذ مذهب التجاريين صوراً مختلفة باختلاف الدول تبعاً لظروفها الاقتصادية لتحقيق نفس الهدف ألا وهو ستحواز الدولة على أكبر قدر من المعادن النفيسة . فكانت السياسة المعدنية فى أسبانيا فى القرن السادس عشر ، وكانت السياسة الصناعية فى فرنسا فى القرن السابع عشر ، وكانت السياسة التجارية فى انجلترا فى القرن الثامن عشر .

٢١ — (١) السياسة المعدنية: le métallisme ou le bullionisme:

فى الدولة التى تملك مناجم الذهب والفضة سواء فى أرضها أو فى مستعمراتها ، كان الإهتمام موجهاً قبل كل شىء إلى الاحتفاظ بمنتجات هذه المناجم والحيلولة دون خروجها من حيازتها. ولذا لجأت إلى منع تصدير الذهب والفضة إلى الخارج . وهى السياسة التى اتبعتها أسبانيا التى كانت تجلب المعادن النفيسة من مستعمراتها فى أمريكا . كما أنها كانت تلزم التجار المصدرين بأن يجلبوا إلى الدولة ثمن صادراتهم معدناً نفيساً فى حين أن التجار الأجانب الموردين لا يجوز لهم أن يقبضوا ثمن وارداتهم معدناً نفيسا وإنما عليهم أن يشتروا بقيمتها بضائع من منتجات الدولة .

٢٢ – (٢) السياسة الصناعية : l'industrialisme:

أما فى فرنسا فقد أخذت آراء التجاريين صورة أخرى يطلق عليها اسم Colbertisme نسبة إلى الوزير الفرنسى المعروف كولبير Colbert (١٦١٩ – ١٦٨٣) الذى قام مدة وزارته بتنفيذها [١] . وهى ترمى إلى زيادة حصيلة الدولة من المعادن النفيسة بطريق غير مباشر عن طريق النهوض بالصناعة وبيع منتجاتها إلى الخارج للحصول على المعادن النفيسة . فعمل كولبير على تشجيع الصناعة الوطنية بإمدادها بالمعونة المالية ومنحها إمتيازات عديدة ، وبتأسيس مصانع تابعة للدولة ، وفرض رقابة دقيقة على الانتاج الصناعى لضمان جودته حتى يزداد الإقبال عليه فى الخارج .

كما وضع إجراءات جمركية لحماية هذه الصناعة وتمكينها من خفض إنتاجها ، فأعفى الأولية اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركية وفرض هذه الرسوم على المواد المصنوعة فى الخارج ، ومنع تصدير الغلال حتى يجد المستهلكون كفايتهم منها فلا ترتفع نفقات المعيشة وتظل أجور العمال منخفضة مما يقلل من تكاليف الإنتاج [٢] .

---

(١) ويعتبر فى مقدمة كتاب هذا المذهب فى فرنسا Antoine de Montchretien الذى استعمل اصطلاح « الاقتصاد السياسى » لأول مرة كعنوان لمؤلفه الذى نشر سنة ١٦١٥ .

(٢) A. Marchal – La conception de l'économie nationale chez les mercantilistes français, 1931.

وقد أخذ على سياسة كولبير أنها ضحت بفرع هام من فروع النشاط الاقتصادى وهو الزراعة لحساب الصناعة مما كان له رد فعله فى آراء الطبيعيين كما سنرى فيما بعد .

ولعل البعض يتساءل عما حدا بأنصار مذهب التجاريين فى فرنسا إلى تفضيل الصناعة على الزراعة ، فخصوا الأولى بالتشجيع دون الثانية . وللرد على هذا التساؤل نقول إن أصحاب هذا المذهب اعتبروا الزراعة خاضعة لأهواء الطبيعة ، فلا ضمان لمحصولها السنوى . هذا إلى أن قيمة المنتجات الصناعية تكون عادة أكبر من قيمة المنتجات الزراعية التى لها نفس الوزن والحجم . فقيمة وزن معين من القمح أو الشعير أقل بكثير من قيمة نفس الوزن من السلع الترفية المصنوعة. وكلما صدرت الدولة بضائع أغلى قيمة ، كلما حصلت على كمية أكبر من المعادن النفيسة [١] .

٢٣ — (٣) السياسة التجارية : le commercialisme :

أما الدول التى تعيش على التجارة كانجلترا وهولندة ، فكان اهتمامها موجها إلى العمل على زيادة كمية الذهب عندها بأن تصبح دولا تجارية فى المقام الأول تعنى بالنقل البحرى أكثر من عنايتها بالإنتاج [٢] .

---

(١) لويس بودان — المرجع المشار إليه — ص ٢٣ .

(٢) ويأتى فى مقدمة التجاريين الانجليز تشيلد (Josias Child) ووليام تمبل =

فاشترط قانون كرومويل الصادر فى انجلترا سنة ١٦٥١ «Navigation Act» (والمعدل فى سنة ١٦٦٠) أن تكون المراكب التى تقوم بالتجارة بين انجلترا ومستعمراتها مملوكة للإنجليز ، وأن يكون ثلاثة أرباع مستخدميها من الإنجليز . كما نص على عدم جواز نقل البضائع الواردة من الدول الأخرى إلى انجلترا إلا على مراكب انجليزية أو مراكب مملوكة للدولة المنتجة لهذه البضائع .

٢٤ ـ **الميثاق الاستعمارى:** وكان لمذهب التجاريين أثره أيضا فى شؤون المستعمرات . فكان ينظر إلى المستعمرات باعتبارها أداة بين يدى الدولة المستعمرة لجعل ميزانها التجارى موافقا لها جلبا للذهب والفضة .

فكانت تقوم العلاقة بين الدولة المستعمرة ومستعمراتها على أربعة مبادىء يطلقون عليها اسم « الميثاق الاستعمارى » le pacte colonial :

(١) جميع السلع التى تدخل إلى المستعمرات يجب أن ترد من الدولة المستعمرة وعلى مراكبها .

= (William Temple) وتوماس من (Thomas Mun) ويعتبر هذا الأخير من أوائل الاقتصاديين الذين عددوا عناصر الميزان الحسابى للدولة مفرقين بينه وبين الميزان التجارى . وقال بأنه لا يكفى أن يكون الميزان التجارى موافقا للدولة حتى تضمن الحصول على المعادن النفيسة من الخارج بل يجب أن تكون جميع حقوقها أكثر من ديونها . وتعتبر عملية النقل من العمليات التي ترتب حقوقا للدولة قبل الدول الأخرى .

(٢) جميع الحاصلات التى تخرج من المستعمرات يجب أن تكون وجهتها الدولة المستعمرة وأن تنقل على المراكب التابعة لها .

(٣) يحرم القيام بعمليات صناعية فى المستعمرات .

(٤) لا يجوز للدولة المستعمرة أن تشترى منتجات المستعمرات إلا من المستعمرات التابعة لها .

ومقتضى هذا النظام أن الدولة المستعمرة تتمتع باحتكار الشراء من المستعمرات والبيع لها . فكانت تشترى بأبخس الأثمان وتبيع بأغلاها . هذا إلى أن الدولة المستعمرة قد لا تحتاج إلى كل منتجات مستعمراتها فتضطر هذه المستعمرات إلى خفض إنتاجها أو إعدام ما لديها من حاصلات . وقد لا تستطيع الدولة المستعمرة — من ناحية أخرى — أن تقدم لمستعمراتها ما تحتاج إليه من سلع أو قد لا يكون لديها العدد الكافى من المراكب لنقلها فتتعرض المستعمرات للمجاعات .

وكان لهذه المساوىء أثرها فى بث روح الكراهية فى نفوس سكان المستعمرات نحو الدول المستعمرة . فقامت حروب الاستقلال فى أمريكا الشمالية والجنوبية بسبب تطبيق أحكام هذا الميثاق الاستعمارى .

المبحث الثالث

أفول مذهب التجاريين

٢٥ – **أفول مذهب التجاريين** : ما أن حل القرن الثامن عشر حتى كانت سياسة التجاريين قد حققت أغراضها بقيام الدول الحديثة وتدعيم أسسها الإقتصادية . وبدأت تبدو للعيان فى شكل عبء ثقيل ينوء بحمله النظام الاقتصادى نظراً للعقبات التى وضعتها فى سبيل المبادلات الدولية ، وبتأثيرها فى زيادة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية . فوجدت حركة تنادى بالحرية الاقتصادية «libéralisme économique» ، ومنع الدولة من التدخل فى الميدان الاقتصادى .

إذ أخذت سياسة الدول للتأثير فى الميزان التجارى صورة استفزازية ، وأوشك أن يؤدى اتباع جميع الدول لهذه السياسة إلى أن يجعل هذا الصراع عقيما لا جدوى من ورائه أو أن يثير منازعات مسلحة بين الدول .

وإزداد الحرص فى فرنسا على المحافظة على أسعار القمح المنخفضة تفاديا لرفع الأجور مما كان له أثره فى حلول البؤس بطبقة الفلاحين ، وظهور مذهب الطبيعيين أو الفزيوقراطيين الذى سنتكلم عنه فى الفصل التالى .

٢٦ ـ **نجاح المذهب فى أداء رسالته:** ولكن لا يجوز بحال عند الحكم على مذهب التجاريين حكما سليما أن ننظر إليه على ضوء الأفكار والمبادىء التى وجدت فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد قصد أصحاب هذا المذهب تدعيم كيان الدول الحديثة التى كانت تساورها الرغبة الطبيعية فى توسيع حـــدودها التى لم تستقر بعد. ولا جدال فى أن المذهب أدى هذه الرسالة بنجاح.

فإذا كان التجاريون نظروا إلى الذهب والفضة باعتبارهما أساس الثروة، فإن هذه النظرة كان لها ما يبررها فى القرنين السادس عشر والسابع عشر حينما كان الموقف السياسى مضطربا. فكانت الدول وليدة القرن الخامس عشر فى حروب مستمرة، وكان الإنتاج غير كاف مما يحتى معه الافتقار إلى الأغذية والمواد الأولية. ولذا كان تملك رصيد من الذهب وبالتالى استطاعة الدفع نقداً تعد مزية كبرى من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

وإذا كان يبدو غريبا فى الوقت الحاضر أن يطالب البعض بالإكثار من الإنتاج والإقلال من الاستهلاك، والزيادة فى المبيعات مع الانقاص من المشتريات، فإنه كان يحدو هـذا البعض الرغبة فى التضحية وتقديم اعتبار الدولة فوق كل اعتبار. وبمجرد أن تكونت الأمم وبلغت درجة معينة من النضج واحتلت مكانها تحت الشمس

واطمأنت على سلامتها ، تبين أن هذه القيود ثقيلة وظهر التفكير فى احلال اقتصاد يهدف إلى تحقيق رفاهية البشر (économie de bien-être) محل الاقتصاد المقصود به تدعيم قوى الدولة (économie de puissance)

٢٧ — **بقايا المذهب فى العصر الحاضر** : على أن ذلك لا يعنى أن مذهب التجاريين اندثر كلية . فلا زالت بعض الحكومات تحرم تصدير الذهب لتحتفظ به لنفسها . كما أن فكرة الحرص على جعل الميزان التجارى موافقا للدولة لا زالت لها أهمية كبرى : فتسعى الدول إلى زيادة صادراتها (بالمنح والإعانات ، والتعريفات المخفضة للنقل ، والسلف) والتقليل من واردتها (بزيادة الرسوم الجمركية ، وفرض نظام الحصص) . كما أن تدخل الدولة فى ميدان الصناعة آخذ فى الازدياد يوما بعد يوم . إذ تعمل على تنظيم الصناعة ووضعها تحت وصايتها ، وتفرض الأخذ بنظام للعلامات بقصد إثبات مصدر منتجاتها ونوعها . وهكذا نرى أن مذهب التجاريين لا يزال مذهبا حيا يفعل فعله بين ظهرانينا .

الفصل الثالث

مذهب الاقتصاد المرسل

أو المذهب الحر (١)

٢٨ — **المبادىء العامة للمذهب** : قامت فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مدرسة جديدة من الاقتصاديين يطلقون عليها عادة اسم المدرسة التقليدية L'école classique ، تعارض مذهب التجاريين وتحمل عليه بغير هوادة ولكن دون أن تلتزم دائما جانب النصفة .

ويقوم هذا المذهب الحر الكلاسيكى على بضعة مبادىء يمكن إجمالها فيما يلى : —

(١) وجود نظام طبيعى يسيطر على الظواهر الاقتصادية سيطرة لا يمكن الخلاص منها شأنها فى ذلك شأن الظواهر الفلكية والطبيعية.

(١) أرسل الشىء إرسالا أى أطلقه من غير تقييد . ويقصد بالاقتصاد المرسل الاقتصاد المتروك بدون قيد . ونرى أن اسم « الاقتصاد المرسل » أصدق تعبيرا عن الواقع من اسم « المذهب الحر » لما فى كلمة الحرية من معنى محبب للنفس تخشى أن يضلل البعض عن حقيقة هذا المذهب وما يوجه إليه من انتقادات .

وقد أدت هذه الفكرة فيما بعد إلى القول بوجود قوانين علمية اقتصادية .

(٢) اعتبار المصلحة الشخصية هى الحافز على النشاط الاقتصادى، وأن سعى الأفراد جميعا إلى تحقيق مصالحهم الشخصية يؤدى فى نفس الوقت إلى تحقيق الصالح العام .

(٣) معارضة كل تدخل للدولة فى الشؤون الاقتصادية أو بعبارة أخرى المناداة بوجوب الأخذ بالقاعدة المعروفة : «Laissez-faire laissez-passer» (١)

(٤) الدفاع عن الملكية الخاصة على أساس أنها من العوامل الدافعة إلى النشاط والعمل .

٢٩ ـ **نظرة عامة فى نشأة المذهب وتطوره** : ويرجع الفضل فى تأسيس مذهب الاقتصاد المرسل أو المذهب الحر التقليدى le libéralisme classique إلى الطبيعيين (أو الفزيوقراطيين) فى فرنسا وآدم سميث فى انجلترا . على أن ذلك لا يعنى أنهم كانوا أول من

---

(١) أى « دع الأمور تسير فى أعنتها » . وإذا شئنا أن نترجم هذه العبارة ترجمة حرفية فانها تعنى « دعه يعمل ، دعه يمر » . ويقصد بذلك دع كل فرد ينتج دون مراقبة أو توجيه ، ودع التجارة تنتقل من مكان إلى آخر دون قيد . ورغم شهرة هذه العبارة فان أصلها غير مؤكد . فقد نسبها بعض الفزيوقراطيين إلى Vincent de Gournay ولكن صديقه ترجو نسبها إلى غيره .

نادى بهذه الآراء التى قام عليها المذهب الحر القديم ، أو أنهم أقاموا صرح المذهب بأكمله . إذ سبقهم إلى بعض آرائهم كتاب آخرون فى فى انجلترا وفى فرنسا [١] بل وفى الشرق العربى . فيعتبر ابن خلدون من أول القائلين بضرورة عدم تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية فى الفصل الحادى والأربعين من مقدمته التى كتبها فى القرن الخامس عشر ، وعنوانه « فصل فى أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية » [٢] .

وإنما فاز الفزيوقراطيون وآدم سميث بلقب مؤسسى المذهب الحر القديم باعتبارهم واضعى الإطار العام للمذهب فى صورة واضحة متسقة .

ولكن هذه الأسس العامة كانت فى حاجة إلى الإتمام والتفصيل . ولذا فقد تطورت على أيدى عدد من المفكرين الاقتصاديين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأخذ هذا التطور اتجاهين مختلفين : اتجاه فرنسى متفائل ، واتجاه انجليزى متشائم .

ويرجع هذا التطور فى النظريات إلى ما طرأ على الاقتصاد نفسه من تطور . فقد تحرر الإنتاج فى انجلترا وفرنسا من القيود والعراقيل

---

(١) فى فرنسا Boisguilbert والمركيز ميرابو (الأب) وبرنارد دى ماندفيل Bernard de Mandeville ، وفى انجلترا وليم بتى Wiliam Petty ، ودودلى نورث Dudley North وهوبس Hobbes وهاتشسون Hutcheson .

(٢) راجع ما سبق ذكره عن ابن خلدون فى الفصل الأول ص ٢٧ و ٢٨ .

القديمة ، وعم استخدام الآلات ، ووجدت المنافسة من الناحيتين الواقعية والقانونية . وأدى هذا النظام الجديد إلى نتائج ضارة : أزمات إفراط فى الإنتاج ، وبؤس الطبقة العالية ، ما كان له أثره فى ظهور المبادىء الاشتراكية .

غير أن فشل المذهب الحر أو مذهب الاقتصاد المرسل فى تحقيق السعادة المنشودة ، وقيام المذاهب الاشتراكية لم يحل دون محاولة بعض المفكرين تجديد شباب ذلك المذهب بإدخال بعض تعديلات عليه بقصد تفادى ما وجه إليه من إنتقادات .

وسندرس فيما يلى آراء مؤسسى المذهب الحر : الفزيوقراطيين وآدم سميث ، ثم اتجاهات المذهب بعدهما : الاتجاه الفرنسى المتفائل والاتجاه الانجليزى المتشائم ، وأخيرا المذهب الحر الحديث .

المبحث الأول

مؤسسو المذهب الحر

إذا كان الفزيوقراطيون فى فرنسا وآدم سميث فى انجلترا قد وضعوا أسس المذهب الحر على النحو الذى أسلفناه إلا أن كتاباتهم حوت بعض الآراء التفصيلية التى يلزم الاحاطة بها : وسنبدأ باستعراض آراء الطبيعيين أو الفزيوقراطيين ، ثم نردفها بآراء آدم سميث .

§ ١ – الطبيعيون (الفزيوقراطيون)

٣٠ – **عوامل نشوء المذاهب** : خلف تطبيق مبادىء التجاريين خلال ثلاثة قرون آثارا كان لها رد فعل قوى فى الفكر الاقتصادى .

فقد أدى ذلك المذهب من الناحية الاقتصادية إلى تدهور الزراعة إذ كان الاهتمام موجها إلى تشجيع الصناعة وتنمية إنتاجها على حساب الزراعة . فزادت الأراضى غير المزروعة وكثرت هجرة العمال الزراعيين إلى المدن نتيجة انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية . كما أدى التغالى فى التنظيم وتدخل الدولة إلى وضع العراقيل فى سبيل التجارة والصناعة . فعاقت الجمارك الداخلية تداول الحبوب بين الأقاليم ، وحال تحديد طرق الإنتاج وثمن المنتجات وأجور العمال بواسطة الطوائف دون إرتقاء الصناعة وتقدمها .

وفى نفس الوقت سرت بعض الاتجاهات الفلسفية الحرة فى عالم الفكر . فأشاد الكتاب بفكرة الحرية ، ونادوا بالخضوع لحكم العقل والمنطق ، ونقلوا إلى الناس إيمانهم بطبيعة الإنسان الخيرة ، وقدسوا الفرد مجرداً عن العلاقات الاجتماعية . وهكذا طبع التفكير فى القرن الثامن عشر بطابع المنطق والتفاؤل والفردية [١] . وقد نقل

(١) وفى هذا يقول A. Piettre :

«Après Voltaire et la raison critique, Rousseau ou le Saint de la nature, Diderot et son a arichisme achèvent la trinité des esprits en révolte».

الفزيوقراطيون هـذه الاتجاهات الفلسفية إلى دراستهم للوقائع الاقتصادية .

٣١ ـ **قادة المذهب** : وزعامة مذهب الفزيوقراطيين معقودة لفرنسوا كيناى (François Quesnay) طبيب لويس الخامس عشر ملك فرنسا . وقد بسط آراءه فى عدة أبحاث أهمها كتابه الذى أخرجه سنة ١٧٥٨ بعنوان «Le tableau économique» أى الجدول الاقتصادى ، والذى شبه فيه تداول الثروة داخل الجماعة الاقتصادية بحركة الدورة الدموية فى جسم الإنسان .

والتف حوله المركيز ميرابو Mirabeau[1] وديبون دى نيمور Dupont de Nemours وجورنيه Gournay ومرسييه دو لاريفيير Le Mercier de la Rivière . وقد تتابعت كتاباتهم لفترة تقرب من عشرين عاما من سنة ١٧٥٦ إلى سنة ١٧٧٨ .

وإذا كان التجاريون فى فرنسا وجدوا فى شخص كلبير المنفذ لآرائهم ، فقد وجد الفزيوقراطيون فى شخص الوزير ترجو Turgot المنفذ لما نادوا به من مبادىء . وإن كان ترجو لم يؤمن بكل ما نادى به زعيم المذهب من نظريات .

---

(١) وهو والد ميرابو خطيب الثورة الفرنسية المعروف . وقد كان من أنصار مذهب التجاريين ثم تحول عنه بعد صدور كتاب «الجدول الاقتصادى» لفرنسوا كيناى .

ويسمى أصحاب هذا المذهب بالفزيوقراطيين Physiocrates ومعناها باللغة اللاتينية « أنصار حكومة الطبيعة » لاعتقادهم بوجود قوانين طبيعية تحكم سير المسائل الاقتصادية . وقد أخذت هذه التسمية عن اسم كتاب نشره ديبون دى نيمور سنة ١٧٦١ وجمع فيه آراء كيناى زعيم المذهب . وهذا الإسم هو « Physiocratie » أى حكومة الطبيعة .

على أن أصحاب هذا المذهب كانوا يسمون أنفسهم بالاقتصاديين Economistes ، ولم يطلق عليهم اسم الفزيوقراطيين إلا فيما بعد تمييزاً لهم عن غيرهم من الاقتصاديين . ويترجم بعض المؤلفين المصريين كلمة الفزيوقراطيين بالطبيعيين .

٣٢ — **المبادىء التى يقوم عليها المذهب:** يقوم مذهب الطبيعيين أو الفزيوقراطيين على ثلاثة مبادىء : أولها فلسفى وهو المبدأ الخاص بالنظام الطبيعى ، والثانى سياسى وهو الخاص بوظيفة الدولة ، والثالث اقتصادى وهو الخاص بالدورة الاقتصادية [١] .

---

(١) يعتبر مؤلف M. Weulresse عن مذهب الفزيوقراطيين: «Le mouvement Physiocratique» الصادر سنة ١٩١٠ في جزئين ، أكمل عرض لهذا المذهب . كما يوجد مؤلف آخر باللغة الإنجليزية يجمع بين الإيجاز والدقة للكاتب M. Higgs باسم Six lectures on the Physiocrates (١٨٩٧) .

المبدأ الأول — النظام الطبيعى — Ordre Naturel — آمن الفزيوقراطيون بوجود نظام طبيعى يحكم الظواهر الاقتصادية كسائر الظواهر الأخرى . ووصفوا هذا النظام الطبيعى بأنه نظام إلهى ordre providentiel من وضع الخالق يقصد من ورائه تحقيق السعادة والرفاهية للأفراد والمجتمعات والجنس البشرى فى مجموعه . وخلصوا من ذلك إلى أن هذه السعادة لا يمكن الوصول إليها إلا بترك القوانين الطبيعية تعمل بحرية دون تدخل يؤدى إلى عرقلة عملها .

وقد وصفوا هذه القوانين الطبيعية بأنها ثابتة (immuables) ومطلقة (absolues) وعالمية (universelles) .

وقالوا بأن الانسان يضار إذا سار على خلافها ، ويجد السعادة إذا سار على هداها ، وأنه يمكنه الكشف عن هذه القوانين الطبيعية بإحساسه وإدراكه أى ببحثه عن مصلحته الخاصة . وإن سعى كل فرد عن مصلحته يحقق فى نهاية المطاف المصلحة العامة .

وترتب على هذه النظرة عدة نتائج نذكر من بينها :

(١) التفرقة بين القوانين الطبيعية والقوانين الوضعية — فالأولى ربانية والثانية من وضع البشر . ويجب أن تكون هذه القوانين الأخيرة مطابقة للقوانين الالهية ، عاملة على سريان مفعولها ، مبتعدة

عن كل ما يعرقل نفاذها . أو بعبارة أخرى يجب أن تضمن القوانين الوضعية الحرية الاقتصادية وتحمى الملكية الخاصة .

(٢) تبرير الفوارق الاجتماعية — وفى ذلك يقول كيناي إن انعدام المساواة هو ثمرة تفاعل القوانين الطبيعية . وإذا كانت هذه القوانين تبدو للبعض غير عادلة أو غير موافقة ، فما ذلك إلا لقصر تفكير البشر الذى لا يمكن أن يحيط بجميع الآثار : فالأمطار تضايق المسافرين ، ولكنها تنبت الزرع وتحى موات الأرض .

المبدأ الثانى — وظيفة الدولة — وقد رسم الفزيوقراطيون بناء على المبدأ الأول حدود وظيفة الدولة . فقالوا إن مهمة الدولة الأساسية هى تقرير وإعلان القوانين الطبيعية ومراعاة احترامها لا تغييرها وإدخال التعديلات عليها . ولذا يجب أن تمتنع عن التدخل فى حرية العمل وحرية التجارة وأن تقتصر وظيفتها على ما يأتى :

(١) حماية النظام الطبيعى من الأيدى المدنسة الجاهلة ، التى ترغب فى الاعتداء عليه ، وبصفة خاصة حماية الملكية فى كافة صورها باعتبارها أساس هـــذا النظام ، وذلك بتنظيم البوليس والقضاء والجيش .

(٢) التعليم نظرا لأنه يعتبر ضمانا لحماية النظام الطبيعى أكثر

مطابقة للمبادىء الفردية . فاتجاه المواطنين المستنيرين من تلقاء أنفسهم لحماية هذا النظام تخفف من وظيفة الدولة فى حماية النظام عن طريق الزجر والعقاب .

(٣) القيام بالأشغال العامة التى تعين على حسن استغلال الملكية الزراعية كشق الترع وتعبيد الطرقات وإقامة الكبارى مما يتفق مع اتجاههم فى اعتبار الزراعة هى أساس الثروة كما سنرى فيما يلى .

غير أن الحرية الاقتصادية للفزيوقراطيين لم تؤد بهم إلى الحرية السياسية إذ طالبوا بإعطاء الملك سلطة مطلقة وعللوا ذلك بأنهم يريدون مستبداً مستنيراً (despoté éclairé) لا يعارض القوانين الطبيعية ويحل محلها إرادته المطلقة بل يعترف بها ويلزم الناس قاطبة باحترامها .

المبدأ الثالث ــ الدورة الاقتصادية -le circuit économique-

انتقد الفزيوقراطيون مذهب التجاريين القائل بأن الثروة تتمثل فى المعادن النفيسة ، وقالوا بأن النقود ليست غاية للنشاط الاقتصادى وإنما وسيلة له . فأنكروا أن المعادن النفيسة مصدر الثروة ولكنهم انحرفوا بدورهم إذ اعتبروا أن الزراعة هى المصدر الوحيد للثروة ، والعمل المنتج الوحيد . وعللوا ذلك بأن الزراعة تخلق مادة جديدة دون الصناعة والتجارة ولذا كانت هى العمل المنتج الوحيد ، وبأنها

العمل الذى يغل ناتجاً صافياً (produit net) أى فائضاً بعد تغطية كافة النفقات فى حين أن الصناعة والتجارة لا تغل ناتجاً صافياً . فما يحصل عليه التجار والصناع وأرباب المهن الحرة لا يكفى إلا لمعيشتهم فقط ، لأن دورهم قاصر على خلط أو ادماج مواد أولية موجودة بحيث لا يمكن أن يزيد ثمن منتجاتهم على ثمن هذه المواد الأولية مضافا إليه ثمن المواد اللازمة لاستهلاكهم وإشباع حاجاتهم .

ولذا كانوا يسمون التجارة والصناعة بالأعمال العقيمة ، والتجار والصناع وأرباب المهن الحرة بالطبقة العقيمة (classes stériles) لأنها لا تخلق ثروة جديدة .

وقسموا المجتمع ، تبعا لوجهة نظرهم فى الإنتاج ، إلى ثلاث طبقات :-

(١) الطبقة المنتجة وتشمل المزارعين (وكانوا يدخلون أحيانا تحت كلمة « الزراعة » علاوة على فلاحة الأرض ، العمل فى الغابات ، وتربية المواشى ، والصيد ، واستغلال المناجم والمحاجر) .

(٢) الطبقة المالكة ، وتشمل أصحاب الأراضى الذين يعتبرون أساس النظام الطبيعى لأن عملها خلال الأجيال المتتالية هو الذى غير من وجه الأرض وجعلها صالحة للزراعة ومن ثم يجب احترام حقوقها عليها .

على أن هذه الطبقة لا تقتصر على أصحاب الأراضى بل تشمل أيضا جميع الذين يباشرون نوعا من السيادة تحت أية صفة كانت من الصفات . وهذه النظرة تعتبر أثراً من آثار النظرية الاقطاعية القديمة التى تجعل السيادة ملحقة بالملكية .

(٣) الطبقة العقيمة وتشمل الصناع والتجار والخدم وأرباب المهن الحرة . ولا يقصد من وصفها بالعقيمة أنها عديمة الأهمية ولكن يقصد فقط أنها غير منتجة لناتج صاف .

ويقول كيناى أن الناتج الصافى للزراعة يتداول بين أفراد الهيئة الإجتماعية ثم يعود فى نهاية المطاف إلى المزارعين . فإذا فرض أن الناتج الكلى للزراعة يعادل خمسة ملايين من الجنيهات ، وكانت نفقات معيشة الزراع والمصروفات التى أنفقت على الزراعة تبلغ المليونين فإن الناتج الصافى يكون عبارة عن ثلاثة ملايين من الجنيهات . يذهب منه مليونان مثلا إلى الملاك والدولة نظير الإيجار والضرائب ، والمليون الباقية للتجار والصناع نظير ما يشتريه الزراع منهم . ولما كان الملاك ينفقون جزءاً من نصيبهم فى شراء منتجات زراعية والجزء الآخر فى شراء ما يلزمهم من الصناع والتجار ، ولما كان الصناع والتجار سيشترون بما يصل إلى أيديهم ما يحتاجون إليه من منتجات زراعية (بين مواد غذائية ومواد أولية) فإن الناتج الصافى يعود إلى الزراع

حسب رأى الفزيوقراطيين بعد أن يدور دورته فى الهيئة الاجتماعية فيبعث فيها الحياة شأنه فى ذلك شأن الدورة الدموية فى جسم الإنسان.

وقد رتب الفزيوقراطيون على نظريتهم فى الناتج الصافى وجوب فرض ضريبة واحدة فى الدولة (impôt unique) ، وهذه الضريبة تفرض على الأرض فقط باعتبارها مصدر الثروات ، ويدفعها الملاك على ألا تتجاوز هذه الضريبة ½ الناتج الصافى .

هذه هى المبادىء الثلاثة التى يقوم عليها مذهب الفزيوقراطين ، والتى تعتبر رد فعل لسياسة كلبير الصناعية فى فرنسا . فقد وجهوا عنايتهم الزائدة للزراعة واعتبروها العمل المنتج الوحيد ، ونادوا بالحرية الإقتصادية حتى يمكن تداول الحاصلات الزراعية بغير قيود أو عوائق ، فترتفع أسعارها . ويستطيع المزارعون أن ينفقوا على الأرض ، فيزداد الناتج الصافى ويعم الرخاء المجتمع بأسره .

٣٣ ـ آثار المذهب والانتقادات الموجهة اليه : كان لتعاليم الفزيوقراطيين أثرها الكبير فى تقرير الحرية الاقتصادية . فألغى الوزير تُرجو Turgot الحواجز الجمركية داخل الأراضى الفرنسية وحرر تجارة الحبوب من القيود التى كانت مفروضة عليها (١٧٧٤) ، كما ألغى نظام الطوائف الحرفية مقرراً حرية العمل (١٧٧٦) .

كما كان لمذهب الفزيوقراطين أثره فى توجيه الأنظار إلى العناية

بالإنتاج الزراعى . فتألفت الجمعيات الزراعيـــة للعمل على إدخال التحسينات الفنية فى ميدان الزراعة ، وقامت الدولة بدورها فى تشجيع هذه الحركة بتنظيم المسابقات ، وتوزيع البذور ، ومنح اعفاءات ضرائبية لاصلاح الأراضى .

غير أن انتقادات كثيرة وجهت إلى هذا المذهب :

(١) لا جدال فى أنه توجد قوانين تحكم الظواهر الاقتصادية . فالاقتصاد باعتباره علما ، يسجل الظواهر الاقتصادية ويرتبها ، ويستخلص العلاقات المتكررة بينها ، التى تكون قوانين هذا العلم .

ومن أمثلة هذه العلاقات ما يلاحظ من تأثير تغير ثمن السلعة فى طلبها وعرضها : فإذا ارتفع ثمن سلعة من السلع فإن الطلب من جانب الراغبين فى شرائها يقل بينما يزداد عرضها من جانب الراغبين فى بيعها. كما أن تغير طلب السلعة أو عرضها يؤثر بدوره فى ثمنها : فإذا زاد الطلب على السلعة ، وبقى عرضها على ما هو عليه ، فإن ثمنها يميل إلى الارتفاع ، والعكس صحيح . وبناء على ذلك يمكن القول بوجود علاقة بين ثمن السلعة وعرضها وطلبها ، وهذه العلاقة هى ما تسمى بقانون العرض والطلب .

غير أن أحداً لا يعتقد الآن أن لهـــذه القوانين الاقتصادية

ما لقوانين الطبيعة أو الكيمياء أو الفلك من الدقة الحسابية وشمول التطبيق كما قال بذلك الفزيوقراطيون.

فالقوانين الاقتصادية لا يمكن الاعتماد عليها للحصول على نتائج دقيقة محددة ، وإنما هى تعبر فقط عن مجرد ميل أو اتجاه معين ، « tendance » . فالعوامل المؤثرة فى الأحوال الاقتصادية كثيرة ومتشابكة فى غالب الأحايين ، ويكفى أن يتغير عامل واحد من بين هذه العوامل الكثيرة حتى لا ينطبق القانون بحذافيره . ففى حالة إرتفاع ثمن سلعة من السلع مثلا ، يقول قانون العرض والطلب بأن الطلب على هذه السلعة يقل فى هذه الحالة ، ولكن قد يحدث العكس إذا ما قام فى ذهن الأفراد أن هذا الارتفاع فى الثمن ليس إلا بداية لارتفاع أكبر ينتظر حصوله فيقبلون على الشراء رغم ارتفاع الثمن خشية أن يؤدى بهم الانتظار إلى شراء السلعة فيما بعد بثمن أكبر .

هذا إلى أن القوانين الاقتصادية ليست قوانين عامة ، شاملة التطبيق ، بل هى قوانين نسبية ذات تطبيق محدود تتغير بتغير الزمان والمكان . فالحياة الاقتصادية فى المجتمعات الفطرية لا تشبه الحياة الاقتصادية فى المجتمعات الراقية فى العصر الحاضر . وينبنى على ذلك أن القوانين الاقتصادية التى كانت تنطبق على المجتمعات الأولى قد لا تنطبق على نفس النحو فى المجتمعات الأخيرة . كما أن من هذه القوانين

ما ينطبق فى بعض هـذه المجتمعات الأخيرة دون البعض الآخر لاختلاف ظروف الحياة الاقتصادية فى كل منها : فالقوانين الاقتصادية التى تنطبق على المجتمعات الرأسماليـة لا تنطبق برمتها على المجتمعات الاشتراكية .

كما أن أحداً لا يؤمن فى الوقت الحاضر بأن القوانين الاقتصادية قوانين حتمية لا فكاك منها ولا يمكن التغلب عليها ، وأن دور علم الاقتصاد قاصر على مجرد ملاحظة الوقائع الاقتصادية وتحليلهـا واستخلاص الروابط الموجود بينها واستنباط القوانين الاقتصادية . فلا يقبل الناس فى هذه الأيام الاستسلام إلى فعل هـذه القوانين ، والخضوع للنقائض الاقتصادية والاجتماعية ، وإنما يطالبون بالكفاح ضدها .

(٢) اعتبر الفزيوقراطيون أن الزراعة هى العمل المنتج الوحيد على اعتبار أن الانتاج هو خلق مادة جديدة وهو تعريف ضيق للانتاج إذ أن الانتاج فى الحقيقة هو خلق المنفعة أو زيادتها وليس خلق مادة جديدة .

فالصناعة تعتبر عملا منتجاً لأن الصانع يغير فى شكل المادة أو تكوينها فيجعلها بذلك ملائمة لرغبات الناس ، كصناعة المنسوجات من القطن الخام مثلا .

كما أن التجارة وأعمال النقل تعتبر من الأعمال المنتجة لأن نقل السلعة إلى المكان الذى تعز فيه يزيد من منفعتها ، وتخزين السلعة إلى الوقت الذى تشتد فيه حاجة الطلب إليها يعتبر عملا منتجا لأنها تكون حينئذ أكبر نفعا منها فى الوقت الذى تقل فيه الحاجة إليها .

هذا إلى أن الانتاج لا يقتصر على الأعمال التى تنصب على الأشياء المادية بل يشمل أيضاً الخدمات الشخصية كخدمات الطبيب والمحامى وغيرهما لأنها خدمات تشبع بعض الحاجات لدى الأفراد .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الزراعة نفسها لا تخلق مادة جديدة ، لأن العناصر المكونة للحاصلات الزراعية مستمدة من الأرض والجو ؛ فالقمح مثلا ينتج من تفاعلات كيماوية فى التربة والبذور .

(٣) إن فكرة الفزيوقراطيين فى دورة الناتج الصافى تعتبر ذات قيمة كبيرة من الناحية العلمية إذ لفتت الأنظار إلى خضوع تداول الدخل القومى إلى قوانين يمكن البحث عنها واستخلاصها . كما أن كيناى حاول شرح الدورة الاقتصادية بجداول متجاورة وخطوط متعرجة مما جعل البعض ينظر إلى الفزيوقراطيين باعتبارهم مؤسسى مدرسة الاقتصاديين الرياضيين (les économistes mathématiciens) [١] .

---

(١) وهم الاقتصاديون الذين يعتمدون فى بحوثهم الاقتصادية على الطرق الرياضية كالمعادلات الجبرية أو الرسوم البيانية أو التقديرات الحسابية .

ولكن فكرتهم عن الدورة الاقتصادية تعتبر تبسيطا شديداً لتوزيع الدخل القومى يتنافى كثيراً مع حقيقة الواقع .

(٤) وأخيراً انتقد البعض نظام الضريبة الواحدة المفروضة على الأرض ، واعتبروا أن هذا النظام يجافى فكرة العدالة فى توزيع الأعباء الضرائبية على جميع المواطنين ومختلف فروع النشاط الاقتصادى . كما لا يعقل أن تكفى هذه الضريبة الوحيدة لسد حاجات الدولة .

§ ٢ – آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠)

بالرغم من أن الفزيوقراطيين سبقوا آدم سميث بمبادئهم التى أخذها عنهم ، فإن الكثيرين يعتبرون آدم سميث منشىء علم الاقتصاد أو أبا الإقتصاد .

فقد استطاع آدم سميث أن يصوغ من أفكارهم الجوهرية نظاما أعم وأكمل ، شرحه بأسلوب سلس ملىء بالحياة والأمثلة الواقعية فى كتابه المنشور فى سنة ١٧٧٦ باسم : « An inquiry into the nature and causes of the wealth of nations » (أى بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم) والذى يعتبر إنجيل الاقتصاديين التقليديين .

وآدم سميث (Adam Smith) فيلسوف اسكتلندى ، كان طالبا ثم أستاذاً بجامعة جلاسجو بانجلترا . وقد اتصل بالفزيوقراطيين أثناء

رحلة له بفرنسا وأخذ الشيء الكثير عنهم ، ولكنه تفوق عليهم بنظرته إلى الأمور نظرة أوسع . فلم ينظر إلى الزراعة باعتبارها العمل المنتج الوحيد ، وإنما اعتبر المجتمع الاقتصادى بأكمله بمثابة مصنع يقوم على تقسيم العمل ، وأرجع السعى عن الثروة إلى دافع نفسانى جوهرى وهو رغبة الناس فى تحسين مراكزهم من الناحية الاقتصادية ولم يجعل هدف السياسة الاقتصادية خدمة مصالح طبقة معينة بالذات (الصناع أو الزراع) وإنما جعل هدفها تحقيق المصالح العامة للمجتمع بأسره

وسنتناول فيما يلى هذه النقط الثلاث التى تتركز حولها آراء آدم سميث : تقسيم العمل ، والتنظيم الذاتى للحياة الاقتصادية تحت تأثير الباعث الشخصى ، وسياسة الحرية الاقتصادية :

٣٤ — (١) **تقسيم العمل** : ذكرنا أن الفزيوقراطيين يرون أن المجتمع الاقتصادى بمختلف طبقاته يقوم على أكتاف الزراع الذين ينزلون لغيرهم من أعضاء المجتمع عن قدر مما تدره عليهم الأرض الرؤوم . وقد عارض آدم سميث هذه النظرة فى العبارة الأولى من كتابه إذ قال : « إن العمل السنوى لكل أمة هو المصدر الأول الذى يمدها بكل ما تحتاج إليه فى حياتها » .

فإنتاج المجتمع يعتبر ثمرة عمل مختلف المشروعات الموجودة والتى

تربط المبادلة بينها جميعا ، فتقدم أى فرع من فروع النشاط الاقتصادى رهن بتقدم الفروع الأخرى بحيث لا يمكن القول بأن سد حاجات أفراد المجتمع يقع على كاهل طبقة معينة تزاول نوعا معيناً من النشاط الاقتصادى . فالصانع الذى يوفر على المزارع مؤونة بناء منزله أو صنع ملابسه يساهم على هذا النحو فى زيادة المحصول الزراعى ، كما أن المزارع ، باعفائه الصانع من حرث الأرض وبذر الحب ، يعاون بدوره فى زيادة الإنتاج الصناعى .

ولا يمكن الادعاء بأن ازدياد الثروة القومية يتوقف على ازدياد المحصول الزراعى وحده بل إن ازدياد الثروة القومية يتوقف على إزدياد كافة المنتجات التى توضع تحت تصرف المستهلك .

« فالعمل ، على اختلاف صوره هو العنصر الأساسى فى الإنتاج وهو عماد الثروة . فثروة الأمم تقوم على القوة الإنتاجية للعمل ، وتعتمد قوة العمل على تقسيم العمل division of labour والتخصص فى المهن ، وقد بين فى كتابه كيف أن تقسيم العمل يزيد من كمية المنتجات دون حاجة إلى مجهود أكبر من العمال .

وضرب آدم سميث مثلا ، لا يزال يردده الاقتصاديون رغم فقدان قيمته بسبب استخدام الآلات على نطاق واسع . فذكر أن مصنع الدبابيس الذى يشتغل فيه عشرة عمال لا ينتج أكثر من مائتى

دبوس فى اليوم أى بمعدل عشرين دبوساً لكل عامل لو قام كل منهم بالعملية كاملة . أما إذا اتبعنا طريقة تقسيم العمل ، بأن يقوم كل عامل بعملية جزئية معينة ، فإن المصنع ينتج ٤٨٠٠٠ دبوسا فى اليوم ، فيكون متوسط ما يصنعه كل فرد ٤٨٠٠ دبوسا [١] .

وقد أرجع آدم سميث قوة تقسيم العمـــل إلى ثلاثة أسباب جوهرية : المهارة التى يكتسبها العامل بتخصصه فى أداء عمل معين ، وتوفير الوقت الذى ينفقه العامل فى الانتقال من عملية إلى أخرى ، والتحسينات الفنية التى يوحى بها الانصراف إلى عمل محدد بصفة مستمرة .

٣٥ — (٢) **الحافز الشخصى** : آمن آدم سميث كالفزيوقراطيين بوجود قوانين طبيعية ، على علم الاقتصاد أن يكتشفها ، ولكنه خلافا للفزيوقراطيين لم يشر إلى هذه القوانين إلا نادرا . إذا اهتم بصفة خاصة بتحليل ظاهرة نفسانية إلا وهى إتجاه كل إنسان إلى تحسين حالته بدافع المصلحة الشخصية ، مبينا أن هذا الاتجاه يحقق فى نفس الوقت مصلحة المجموع . « فى الصناعة مثلا لا يفكر الصانع عندما يقوم بعمله إلا فى كسبه الخاص ، ولكن هذا العمل المراعى فيه الصالح الخاص وحده يؤدى دون أن يشعر صاحبه ودون أن يقصد إلى

(١) أنظر كتاب ثروة الأمم ـ الفصل الأول من القسم الأول .

تحقيق الصالح العام . أو بعبارة آدم سميث « يجد نفسه مسوقا بيد خفية لتحقيق غاية لم تدخل على الإطلاق فى نيته »[1] . وهكذا نرى أن آدم سميث يؤمن بوجود توافق طبيعى بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة . فالمصلحة العامة تتحقق من تلقاء نفسها بمجرد أن يتابع كل فرد عمله مدفوعا بمصلحته الشخصية .

وهى نظرة يكاد يختلف عليها الجميع فى الوقت الحاضر مع صاحبها آدم سميث !

٣٦ – (٣) سياسة الحرية الاقتصادية : وطبيعى أن تكون النتيجة العملية للايمان بالنظام الطبيعى ، والنظر إلى الأمور بالتفاؤل الشديد هى المطالبة بالحرية الاقتصادية .

فما دامت المصلحة العامة تتحقق من تلقاء نفسها نتيجة المجهودات الفردية ، فيجب أن تمتنع الدولة عن كل تدخل من جانبها اللهم إلا إذا كان ذلك لتنظيم القضاء ، والدفاع عن البلاد .

ولكن إذا كان الفزيوقراطيون قد تطرفوا فى آرائهم فنادوا بالحرية المطلقة ، فإن آدم سميث كان على العكس أكثر مسايرة للواقع إذ أورد بعض الاستثناءات على مبدأ الحرية الاقتصادية . فأجاز

---

(١) كتاب ثروة الأمم ـ الفصل الأول من القسم الرابع .

للدولة أن تقوم بجميع الأعمال التى تعود بالنفع على المجتمع والتى يحجم الأفراد عن القيام بها لقلة أرباحها .

ولم يقصر آدم سميث هذه الحرية الاقتصادية على النطاق الوطنى بل جعلها تشمل النطاق الدولى أيضا . فطالب بحرية تداول المنتجات بين الدول حتى يمكن الاستفادة من مزايا التقسيم الدولى للعمل . فتنصرف كل دولة إلى إنتاج السلعة التى تتوافر لها فيها مزايا خاصة ، وتستورد ما تحتاج إليه من السلع الأخرى من الدول الأجنبية نظير سلعتها التى تخصصت فيها . فتحقق مصلحة المستهلكين بالحصول على السلع الجيدة النوع بأرخص الأسعار (١) .

هذه هى جوهر آراء آدم سميث فى كتابه «ثروة الأمم» والتى تعد دستور المذهب الحر .

المبحث الثانى

تطور المذهب الحر بعد الفزيوقراطيين وآدم سميث

٣٧ — **الملابسات التاريخية** : تطور المذهب الحر بعد

(١) يعترض على فكرة تقسيم العمل الدولى بأنه مبدأ خطر لأنه لا يجعل الدولة فى مأمن من التغيرات التى تطرأ على علاقتها بالدول الأخرى ويعرضها للافتقار إلى بعض السلع فى حالة نشوب حرب .

الفزيوقراطيين وآدم سميث تطورا متباينا فى فرنسا عنه فى انجلترا .

فاشتد الحماس فى فرنسا للحرية الاقتصادية ، وأخذ المذهب الحر إتجاها متفائلا أكثر من اللازم حتى انتهى بأن فقد كل قيمة علمية . ويمثل هذا الاتجاه جان باتست ساى وفريدريك باستيا .

بينما اصطبغت كتابات أنصار المذهب الحر بعد آدم سميث فى انجلترا بطابع التشاؤم ، الأمر الذى مهد السبيل لظهور الآراء الاشتراكية . ويظهر هذا الطابع فى كتابات مالتس وريكاردو واستيوارت ميل .

ويرجع السر فى هذا التباين فى اتجاه الفكر إلى ظروف كل من الدولتين . فقد كانت انجلترا تقاسى من آثار الحصار الذى فرضه عليها نابليون ، ولمس الاقتصاديون بأنفسهم جهاد الأمة جهاد اليائس لزيادة الناتج الزراعى دون جدوى .فأحسوا بضرر تزايد السكان ، ونقص المواد الغذائية ، وظهور أثر قانون الغلة المتناقصة .

أما أصحاب المدرسة الفرنسية فلم يعرفوا هذه المتاعب بل عاصروا الحيوية الدافقة فى عهد نابليون ، والارتقاء السريع فى استخدام الآلات وتصنيع البلاد . وان كانوا أحسوا فى نفس الوقت بمضار تدخل السلطات العامة ، فاتخذت آراء الاقتصاديين الفرنسيين إتجاها

معاديا لكل تدخل من جانب السلطان ، وهكذا تشبعت المدرسة الفرنسية بالروح الصناعية ، وبالعداء للدولة .

§ — ١ — الاتجاه الفرنسى المتفائل

يمثل الاتجاه الفرنسى للمذهب الحر بعد الفزيوقراطيين وآدم سميث رجلان هما : جان باتست ساى ، وفردريك باستيا .

٣٨ — جانه بائست ساى (١٧٦٧ — ١٨٣٢) : كان جان باتست ساى Jean-Baptiste Say من أرباب الأعمال ثم أصبح أستاذاً للاقتصاد السياسى . ووضع فى سنة ١٨٠٣ كتابا عنوانه :

«Traité d'économie politique ou simple exposé de manière dont se forment, se distribuent et se consomment rles ichesses»

فقدم بعنوان هذا الكتاب التقسيم التقليدى لدراسة علم الاقتصاد والذى لانزال نراه حتى أيامنا هذه فى كثير من كتب الاقتصاد ، وهو تقسيمها إلى ثلاثة أقسام : الانتاج ، والتداول ، والاستهلاك .

وقد نقل ساى فى وضوح وجلاء إلى الفرنسية آراء آدم سميث ولكنه أضاف إليها بعض اتجاهات جديدة فى الفكر الاقتصادى :

(١) الاهتمام بالصناعة — كان طبيعيا أن يؤدى التقدم الذى لمسه ساى فى الصناعة وطبقه بنفسه فى مصنع الغزل الذى كان يديره إلى اهتمامه

إهتماما كبيرا بالصناعة . فأشاد باستخدام الآلات وأبان أن إدخال آلات جديدة إلى مصنع أو فرع من فروع الصناعة يؤدى أحيانا إلى الاستغناء عن بعض العمال ، ولكن لن تلبث الآلات أن تؤدى إلى زيادة المنتجات ، فتقل الأثمان ، ويرتفع الطلب عليها . ومتى زاد الطلب يعمد أرباب الأعمال إلى زيادة الانتاج لمواجهة هذه الزيادة فى الطلب ، ويضطرون بذلك إلى إعادة تشغيل العمال المستغنى عنهم .

(٢) دور المنظم – كما قام بشرح دور المنظم مميزا بينه وبين الرأسمالى. فالمنظم هو الذى يدير المشروع ويتحمل مخاطره فى حين أن الرأسمالى يقرض ماله نظير فائدة جزافية يتفق عليها . وقرر بأن المنظم هو عماد كل نشاط اقتصادى سواء من ناحية الانتاج أو من ناحية التوزيع . فهو الذى يشترى أو يستأجر عناصر الانتاج : العمل من العامل ، ورأس المال من المدخر ، والأرض من المالك العقارى ، ويدفع لكل منهم على التوالى أجراً أو فائدة أو إيجارا . وهو الذى يجمع بين هذه العناصر المختلفة للحصول على منتجات يبيعها فى السوق ، ويدفع من ثمنها ما يستحقه مقدمو هذه العناصر ، ويستولى لنفسه على مكافأته أى الربح .

(٣) قانون تصريف المنتجات – وقد اقترن اسم ساى بقانون اقتصادى قال به ويعرف باسم قانون تصريف المنتجات la loi des

débouchés» ويتلخص هذا القانون فى أن «المنتجات تستبدل بمنتجات»، وأن النقود ما هى إلا أداة للتعامل. ورتب ساى على ذلك أنه لا خوف من حصول أزمة إفراط عام فى الانتاج، لأن الزيادة فى إنتاج أى فرع يمكن تصريفها باستبدالها بالزيادة المقابلة فى إنتاج الفروع الأخرى. وأن كل ما يخشى حصوله هو أزمات إفراط جزئى فى الإنتاج فى بعض فروع معينة نتيجة سوء توزيع عناصر الإنتاج. ولا تعالج هذه الحالة بخفض إنتاج هذه الفروع، بل بالعمل على زيادة انتاج الفروع الأخرى حتى تلحق بها. ويمكن الوصول إلى ذلك اذا بقيت المبادلات حرة بفعل نظام الأثمان الذى يمكن المنتظمين من معرفة حاجة المستهلكين الى الزيادة من انتاج سلعة معينة.

ويؤخذ على هذه النظرية أن ساى لم ينظر الى النقود إلا باعتبارها أداة للتبادل فى حين أن للنقود وظائف أخرى وفى مقدمتها أنها مستودع للقيمة أو أداة للادخار. فالنقود لا تطلب دائما بقصد دفعها ثمنا لسلع تشترى بل يمكن أن تطلب لذاتها بقصد اكتنازها. وينبنى على ذلك أنه يمكن أن يوجد عرض لسلعة أى طلب لنقود لا يتحول مباشرة إلى عرض لنقود أى طلب لسلعة. وعلى العكس من ذلك اذا أخرج الأفراد جانبا من نقودهم المكتنزة، فإنه يمكن أن يوجد عرض لنقود وطلب لسلع دون أن يسبقها مباشرة عرض

لسلع وطلب النقود [١] .

غير أن ساى كان متفائلا . فرأى فى زيادة الانتاج علاجا للأزمات ، وكان نصيراً للحرية الاقتصادية ، فاعتبر أنها خير سبيل يمكن أن يؤدى إلى هذه النتيجة .

٣٩ — فريدريك باستيا (١٨٠١ — ١٨٥٠) : ذهب فريدريك باستيا Frédéric Bastiat فى تفاؤله وإيمانه بالحرية إلى أبعد الحدود ولم يأت بنظريات جديدة ذات قيمة ، وإنما جعل من الحرية الاقتصادية عقيدة لا تقبل المناقشة .

فأشهر سلاح الدين بكل عنف للدفاع عن النظام القائم وكانت حجته الجوهرية أن التفاعلات الطبيعية إنما ينظمها الخالق جل علاه ، وأن الإنسان غير مستطيع أن يأتى بنظام أكثر خيراً من نظامه سبحانه . فتقرأ فى كتاباته قوله : « من المخلوق الذى يتجاسر على رفع يده احتجاجا أو يحاول أن يقف عقبة فى سبيل الأوامر الربانية » . إن عمل « المنظم الأكبر (Grand mécanicien) لا يعارض أو يعدل وإنما يبارك ؛ وكل من يرغب فى تعديل أوامره بصورة أو أخرى ليس إلا زنديقا أو طاعنا فى حق الدين » .

---

(١) قال بهذا النقد الاقتصادى الانجليزى كينز سنة ١٩٣٦ .

وإذا ذكر باستيا فيجب أن نذكر معاصره دنوييه (Dunoyer) الذى انساق بدوره إلى حد تبرير وجود الفقر بقوله إنه من المرغوب فيه أن توجد فى المجتمع أماكن هاوية تتعرض للتردى فيها العائلات المعوجة السلوك والتى لا يمكن أن تنهض منها إلا إذا قومت اتجاهها » ، ولم يتردد فى أن يعلن أنه من الخطر التفكير فى تحسين حال الطبقة العمالية .

وهكذا تحول المذهب الحر تحت تأثير كتابات باستيا ودنوييه إلى مذهب اجتماعى رجعى يدافع عن النظام السائد ، مغفلا ما فيه من عيوب ومساوىء .

§ ٢ — الاتجاه الانجليزى المتشائم

ويمثل الاتجاه المتشائم للمذهب الحر فى انجلترا بعد آدم سميث : روبرت مالتس ، ودافيد ريكاردو ، وجون استيوارت ميل .

٤٠ — روبرت مالتس Robert Malthus (١٧٦٦ — ١٨٣٦) : قسيس انجليزى ذاع صيته فى أنحاء العالم بسبب نظريته فى السكان .

وقد حفز مالتس على إعلان نظريته هذه رسالة نشرها الكاتب الإنجليزى جودوين (Godwin) سنة ١٧٩٣ بعنوان : « بحوث فى العدالة السياسية وتأثيرها فى الأخلاق والسعادة » ، عزا

فيها البؤس المنتشر فى الهيئة الاجتماعية إلى عدم تنظيم المجتمع تنظيما عادلا ، واقترح إعادة توزيع الثروات الموجودة على أساس جديد حتى تزداد رفاهية الأفراد .

وتولى مالتس الرد على هذا الرأى فى كتيب نشر بعنوان : «An essay on the principle of population» خلا من ذكر اسمه كمؤلف فى سنة ١٧٩٨ ، ثم أعاد طبعه فى سنة ١٨٠٣ مسجلا عليه اسمه وبين فى هذا الكتيب أن سبب البؤس لا يرجع إلى سوء توزيع الثروات ، وإنما إلى اختلال التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية .

فيقرر مالتس أن هناك ميلا إلى ازدياد السكان بنسبة أسرع من زيادة المواد الغذائية . ويرى أنه يمكن أن يتضاعف سكان كل دولة فى بحر ٢٥ سنة إذا لم يمنع زيادتهم عائق إذ أن عددهم يزداد بنسبة متوالية هندسية ٢:٤:٨:١٦:٣٢:٦٤ مستنداً فى ذلك إلى تضاعف سكان الولايات المتحدة فى نحو ٢٥ سنة ، فى حين أن المواد الغذائية لا يمكن زيادتها فى أحسن ظروف للانتاج إلا بنسبة متوالية حسابية (أى بمقدار واحد فى نفس المدة) ٢ : ٣ : ٤ : ٥ : ٦ [١] نظراً لأن

(١) يلاحظ أن مالتس لم يقصد أن يعطى لنظريته دقة حسابية . وإنما كان كل ما يقصده هو بيان أن هناك ميلا إلى زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة المواد الغذائية .

مساحة الأرض الزراعية محدودة ولأن الإنتاج الزراعى يخضع لقانون الغلة المتناقصة (١) .

ولما كان من المستحيل عملا بقاء عدد من السكان على قيد الحياة يزيد على كمية المواد الغذائية اللازمة لمعيشتهم ، فإن كل زيادة فى السكان عن هذه الكمية مصيرها إلى الفناء . وهذا ما تتكفل به الطبيعة من تلقاء نفسها لحفظ التوازن بين عدد السكان وكمية المواد الغذائية بواسطة المجاعات والأوبئة والحروب وغير ذلك من الكوارث التى يطلق عليها مالتس اسم الموانع الموجبة (positive checks) .

ولتفادى هذه النتيجة المؤلمة ينصح مالتس الناس بأن يقللوا من النسل من تلقاء أنفسهم بتأخير سن الزواج وامتناع من ليست لديه الموارد الكافية عن الزواج مع المحافظة على العفة . ويسمى هذه الموانع بالموانع الواقية (preventive checks) .

تقدير النظرية — ولا يشاطر الاقتصاديون فى الوقت الحاضر مالتس مخاوفه ، فالخطر الذى كان يخشاه يبدو بعيد الحدوث . إذ لا يزال هناك أرض واسعة قابلة للزراعة لم تزرع بعد ، كما أن هناك

---

(١) أى أنه لا يمكن زيادة الناتج فى الزراعة بنسبة أكبر أو معادلة للزيادة فى وحدات الإنتاج (مع عدم الزيادة في مساحة الأرض) إلى ما لانهاية بل نلاحظ أنه بعد حد معين تقل نسبة الزيادة فى الناتج عن نسبة الزيادة فى عناصر الانتاج الأخرى غير الأرض كالعمال والسماد والبذور .

أراض تزرع زراعة خفيفة من الممكن زراعتها زراعة كثيفة. هذا إلى أن الفن الزراعى وفن التغذية دائما التقدم مما يترتب عليه زيادة نسبة المواد الغذائية .

كما يجب ألا ننسى من ناحية أخرى ما نشاهده الآن من نقص معدل المواليد فى كثير من الدول الأوروبية كانجلترا وفرنسا .

وأخيراً فإنه لم ينظر إلى الناس إلا باعتبارهم مستهلكين فقط فى حين أن كل فرد يعد مستهلكا ومنتجا فى نفس الوقت . حقيقة إن لكل فرد فمايطالب بالغذاء ، ولكن له أيضا ذراعان يقومان بعمل[1] .

ومع ذلك فقد كان لنظرية مالتس فى السكان أثر عميق فى الفكر الاقتصادى إذ أدخلت فيه عنصر التشاؤم الذى لم يكن له وجود من قبل ، فنبه الأذهان إلى أن الطبيعة قد تنزل الكوارث بالبشر ، وأنه لا يجوز أن ننظر إلى المستقبل بنظرة كلها تفاؤل ورضا .

وإذا كان مالتس أحل التشاؤم محل التفاؤل ، فقد أبقى على الحرية الاقتصادية فلم يوافق على ما طالب به جودوين من إعادة توزيع الثروات لتحقيق العدالة ، ورأى أن الحرية هى خير نظام أو بعبارة أدق أقلها سوءا . ولذا عد مالتس من الأحرار المتشائمين .

---

(١) أنظر كتاب جان مارشال — ص ١١٤ .

٤١ — دافيد ريكاردو David Ricardo (١٧٧٢ — ١٨٢٣) :
وقد زاد التشاؤم تفاقما بنظريتيه فى الريع والأجور [١] .

(١) نظرية الريع ـ يقصد بالريع rent الايجار الذى يدفعه المزارع للمالك نظير استغلال الأرض . وقد كان آدم سميث ينظر إلى هذا الريع ـ وهو متأثر فى ذلك بالفزيوقراطيين ـ باعتباره ثمرة تعاون الإنسان والطبيعة أو بعبارة أخرى ثمرة من ثمرات سخاء الطبيعة . فجاء ريكاردو وقلب الآية مبينا أن هذا الريع إنما يأتى نتيجة شح الطبيعة .

فلو كانت رقعة الأراضى الزراعية لا حد لها ، وعلى درجة واحدة من الخصوبة ، ما كان يمكن أن يطلب شىء نظير القيام بزراعتها . ولكن المشاهد أن الأراضى تتفاوت فى الخصوبة . فإذا فرضنا أنه يوجد فى بلد معين ثلاثة أنواع من الأراضى : الأولى اكثر خصوبة

(١) ولد فى لندن من أب يهودى ، هولندى الأصل ثم اعتنق المسيحية بمناسبة زواجه وانفصل عن أسرته . وقد اشتغل بأعمال السمسرة فى البورصة وانتخب عضوا بمجلس العموم البريطانى سنة ١٨١٩ . وألف عدة كتب أهمها كتاب نشر سنة ١٨١٧ بعنوان : Principles of political economy and taxation . ولم يقل فقط بنظريتى الريع والأجور وإنما قال أيضا بنظرية فى التجارة الخارجية (وهى نظرية النفقات المقارنة وخواها أن لكل دولة مصلحة فى أن تتخصص فى إنتاج السلعة التى تنتجها بنفقات أقل من غيرها على أن تبادل بها على ما تحتاج إليه من الدول الأخرى) ، وبنظرية فى القيمة تعتبر أن العمل هو أساس القيمة .

Labor theory of value

من الثانية والثانية أخصب من الثالثة . فإن الناس يبدأون بزراعة الأرض الأولى الأكثر خصوبة . وطالما أنه لا زال يوجد بعض أراض من نفس الفئة ، فلا يمكن أن يحصل الملاك على أى ريع . ولكن إزدياد عدد السكان وعدم كفاية ناتج الأرض الأكثر خصوبة لسد حاجتهم ، يؤدى إلى ضرورة زراعة أراضى الفئة الثانية . ويمكن بذلك لملاك أراضى الفئة الأولى أن يطلبوا ريعا فإذا كان الفدان من أراضى الفئة الأولى يغل أربعة أرادب من القمح، والفدان من الفئة الثانية يغل ثلاثة أرادب ، فإن ملاك الأراضى الأولى يمكنهم أن يطالبوا بريع يصل إلى ثمن أردب من القمح وهو عبارة عن فرق الخصوبة بين الأرضين . ولما كان عدد السكان فى إزدياد مستمر ، فإنه لا مناص من الالتجاء إلى أراضى الفئة الثالثة ، وبذلك يمكن أن يرتفع ريع أراضى الفئة الأولى ، وأن ينشأ ريع لأراضى الفئة الثانية . فاذا كان الفدان من أراضى الفئة الثالثة لا ينتج إلا أردبا واحداً من القمح ، فإن ريع أراضى الفئة الأولى يصل إلى ثمن ثلاثة أرادب ، ويحصل الفدان من أراضى الفئة الثانية على ريع يوازى ثمن أردبين من القمح

ورب معترض يقول إنه من الممكن زراعة الأراضى الأشد الخصوبة زراعة كثيفة بدلا من زراعتها زراعة خفيفة أو أن نزيد

من إنتاجها بانفاق كميات أكبر من العمل ورأس المال . ولكن ريكاردو يرد على هذا الاعتراض بأن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة [١] .

فالريع إذن لا يعتبر نتيجة لجود الطبيعة وإنما نتيجة لشحها . ويرجع السبب فى وجوده إلى أن الأراضى الخصبة محدودة الكمية ، وأنه لا يمكن الاستزادة من زراعة هذه الأراضى دون الاصطدام بقانون الغلة المتناقصة .

(٢) نظرية الاجور – كما وضع ريكاردو نظرية فى الأجور متأثراً فيها بآراء معاصره مالتس من حيث تزايد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة تزايد المواد الغذائية .

فقرر أن الأجور تتجه دائما نحو الحد الأدنى اللازم للمعيشة . وعلل هذا الرأى بأنه فى كل مرة يتجاوز الأجر هذا الحد الأدنى يكثر عدد المواليد فى أسر العمال ، كما أن ازدياد الرخاء يبعد البؤس والأمراض وبالتالى تنقص نسبة الوفيات . ويترتب على كل ذلك ،

(١) راجع ماسبق أن وردناه بهامش صفحة ٧٥ عن المقصود بقانون الغلة المتناقصة . ويلاحظ أن ريكاردو استبعد كل تقدم فني يمكن أن يعوق أثر هذا القانون ، ولكنه أخطأ فى هذا التقدير فقد شاهد القرن التاسع عشر تقدما كبيرا فى فن الزراعة ، وكان الإفراط فى الانتاج وليس النقص فيه هو مصدر المخاوف فى كثير من الأحايين .

أن يرتفع عدد أفراد الطبقة العمالية ، ويزداد عرض الأيدى العاملة فتهبط الأجور إلى الحد الأدنى اللازم للحياة .

وهكذا نرى أن ريكاردو بنظريتيه الخاصتين بالأجور والريع نبه الأذهان إلى ضرورة الإصلاحات الاجتماعية من حيث لا يشعر. فإذا كانت أجور العمال تتجه نحو الحد الأدنى بينما ريع الملاك الذين لا يقومون بعمل ما يميل إلى الارتفاع باستمرار نتيجة زراعة أراضى جديدة أقل خصوبة ، فإنما يدل ذلك على أن المستفيدين من التقدم الاقتصادى هم أقل الناس مساهمة فيه . وقد استخدم الاشتراكيون قانون الحد الأدنى للأجور لمهاجمة المجتمع الرأسمالى وسماه الاشتراكى لاسال (Lassalle) قانون الأجور الحديدى نظراً لأن الأجور تعتبر محصورة داخل نطاق من الحديد .

ولكن يجب أن نلاحظ أن ريكاردو هيأ الأذهان للاشتراكية من حيث لا يقصد. فلم يقصد ريكاردو مهاجمة نظام الملكية الخاصة، وكان أبعد الناس عن الاصلاحات الاجتماعية . فبعد أن شرح نظريته الخاصة بالحد الأدنى للأجور . قال إن « الأجور تتحدد بعقد ، وهذا العقد كل عقد آخر ، يجب أن يكون خاضعا للمنافسة الحرة وألا تتدخل الحكومة فيه بحال من الأحوال ، وبذا بقى ريكاردو فى نطاق المذهب الحر .

٤٢ – استوارت ميل – Stuart Mill (١٨٠٦ – ١٨٧٣) :

يعد كتاب جون استيوارت ميل : « Principles of economy » (١٨٤٨) تقنينا لمبادىء المذهب الحر أو الفردى[١] . فشرح الباعث الشخصى ، وأشاد بأهمية المنافسة ، وعرض نظرية مالتس فى السكان ، وقانون الحد الأدنى للأجور ونظرية الريع لريكاردو ، ودافع عن فكرة حرية التجارة الدولية . ولكن استيوارت ميل لم يقف عند حد بحث القوانين الطبيعية التى تحكم الانتاج والتوزيع ، وإنما عمد إلى بيان كيفية الوصول إلى تنظيم المجتمع تنظيما جديداً لتحقيق السعادة للناس .

وقد أدخل استيوارت ميل بذلك فى علم الاقتصاد إتجاها جديداً بعيد الأثر . فبينما كان أسلافه يصفون القوانين الاقتصادية بالثبات ويعتبرونها قوانين مطلقة صالحة لكل زمان ومكان ، قال استيوارت ميل بأن القوانين التى تحكم الانتاج هى وحدها القوانين الثابتة المطلقة فى حين أن القوانين التى تحكم التوزيع قوانين نسبية وغير ثابتة . ورتب على ذلك أنه إذا كان من غير الممكن تعديل نظام الانتاج ، فإنه يمكن على الأقل إصلاح نظام التوزيع ونادى ببعض الاصلاحات مما فتح الباب للنظريات التدخلية والاشتراكية . ولذا فإن استيوارت ميل

---

(١) «Ses Principes constituent surtout une codification de l'individualisme» أنظر كتاب بودان السابق الاشارة إليه من ١٤٤ .

رغم اعتباره من أنصار المذهب الحر لإيمانه بمزايا الحرية الاقتصادية، فإنه يعد حلقة الاتصال بين المذهب الحر والمذاهب الاشتراكية .

ويقوم برنامج استيوارت ميل على الاصلاحات الثلاثة الآتية :

(١) إلغاء نظام الأجراء (le salariat) الذى يؤدى إلى خفض الأجور إلى الحد الأدنى اللازم للمعيشة واستبداله بنظام تعاونى الانتاج أى اشتراك جميع العمال على قدم المساواة فى الانتاج بأن يكون رأس المال المستخدم فى المشروع ملوكا لهم، والمديرون الذين ينفذون أوامرهم منتخبين بمعرفتهم .

(٢) مصادرة ريع الأرض لمصلحة المجموع بواسطة الضريبة العقارية . فريع الأرض وليد ازدياد السكان ، ولا يجوز أن يفيد منه ملاك الأراضى وحدهم دون بقية أعضاء المجتمع لأنه ليس وليد عملهم . فيجب أن تصادر الدولة ريع الأرض لمصلحة المجموع عن طريق الضريبة العقارية ، وأن تراعى زيادة هذه الضريبة كلما إزداد ريع الأراضى .

(٣) تحديد حق الإرث بحدود مبلغ معين حتى تحقق التكافؤ فى الفرص ، وتمكن الأفراد جميعاً من الكفاح فى الحياة بأسلحة متساوية إذا كنا نريد للمنافسة الحرة أن تفعل فعلها بطريقة عادلة لتنتج آثارها الطيبة .

وهكذا فتح استيوارت ميل الباب لتدخل الدولة فى الميدان الاقتصادى لإصلاح النقائص والمثالب التى يؤدى إليها الأخذ بنظام الحرية الاقتصادية .

وقد اضطرت الدول بالفعل فى الخمسين سنة الأخيرة إلى التدخل فى العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال ، وبين المنتجين والمستهلكين، وإلى إحلال المشروعات العامة محل المشروعات الخاصة فى بعض الأحيان . ورغم هذا الاتجاه ، فقد ظل أنصار الحرية يدافعون عن مذهبهم دون تعديل ، خلال فترة طويلة من الزمن . غير أنه سرعان ما تبين لقادة هذا المذهب أنه لا حياة لمذهبهم إلا بالتحوير فيه بما يضمن مسايرته للأوضاع الاقتصادية الحديثة. ومن هنا نشأ المذهب الحر الحديث «le néo-libéralisme» الذى صاغ قواعده بعض الاقتصاديين النمساويين والأمريكان .

المبحث الثالث

المذهب الحر الحديث

حاول بعض الاقتصاديين المعاصرين أن يجد الحل لمشكلاتنا الاقتصادية الحاضرة فى ظل نظام حر بدلا من الالتجاء إلى حلول معادية للرأسمالية أو منافية للحرية مراعين إدخال التعديلات المناسبة

على تعاليم المذهب الحر القـــديم حتى يتخلصوا مما وجه إليه من انتقادات .

ويطلق على هـــذا المـذهب اسم المـذهب الحر الحـديث (néo-libéralisme) تمييزاً له عن المذهب الحر القديم. وتتجلى إتجاهاته فى كتابات ليمان (M. Lipmann) ورويف (Rueff) وفون ميز (Von Mises) وفون هايك (Von Hayek) وروبك (W. Ropke) .

ويعارض المذهب الحر الحديث بكل شـدة فـكرة التوجيه الاقتصادى ، ولـكنه حريص فى نفس الوقت على التنصل من مذهب الحرية القديم الذى ينادى بالامتناع عن كل تدخل . وعلى ضوء هذين الاتجاهين يرسم أنصار هذا المذهب القواعد التى يجب الأخذ بها .

٤٣ــ نقد الحرية التقليدية : انتقد أصحاب هذا المذهب الحرية التقليدية ، وأخذوا عليها أنها عنيت فقط بفـكرة الحـــرية المجردة بدلا من الاهتمام اهتماما منصبا على كل حرية من الحريات المختلفـة ، وبصفة خاصة المنافسة . فقد اختفت المنافسة فى العـــالم الحديث ، واختفت باختفائها العوامل المحققة للتوازن الاقتصادى .

ولم يقتل المنافسة سوى الحرية . فالحرية المطلقة أدت إلى اختفاء المشروعات الصغيرة ، وتمكين المشروعات الـكبيرة من احتـكار

الأسواق . فأفسدت هذه الاحتكارات نظام السوق ، وأدت إلى المساوىء التى تؤخذ على النظام الحر .

٤٤ — **نقد التوجيه الاقتصادى** : وإذا كان أصحاب المذهب الحر الحديث ينتقدون الحرية التقليدية ، فإنهم لا يعتبرون التوجيه الاقتصادى خيرا منها فيقولون إن التوجيه الاقتصادى يقوم على أساس أن الحرية لا يمكن أن تحقق التوازن الاقتصادى ، وأن الأزمات أعراض اقتصادية مرضية يجب التخلص منها ، وأنه يمكن التنبؤ بوقوعها والعمل على تجنبها ، وأنه يمكن أن نلائم بين الانتاج والاستهلاك بوضع برامج اقتصادية للمستقبل .

فى حين أن التوجيه الاقتصادى لا يضمن فى زعمهم تحقيق هذه النتائج التى يقول بأنه كفيل بتحقيقها . ولكن من المؤكد أنه يخلق بيروقراطية خانقة ، ويمهد السبيل للدكتاتورية .

٤٥ — **اتجاه المذهب** : ويرون أن النظام السليم إنما يكون حيث توجد حرية من نوع جديد لا تسمح باستخدامها لقتل المنافسة .

فمثل الحرية التقليدية كمثل نظام للمرور يترك للسيارات حرية السير على هواها دون أن تلتزم أحكام لائحة توضع لتنظيم قواعد المرور ،

فيؤدى إلى التزاحم وتعطيل حركة المرور مالم تسحق السيارات الكبيرة ما يعترض طريقها من السيارات الصغيرة . ومثل التوجيه الاقتصادى كمثل نظام يعهد فيه إلى سلطة مركزية بأن تحدد لكل سيارة موعد سيرها ، والمكان الذى تقصده ، والطرق التى تسلكها إليه . أما الدولة الحرة بالمعنى الصحيح فهى التى تترك للسيارات حرية السير كما يرى سائقوها على أن يحترموا أحكام لائحة خاصة بتنظيم المرور ويلتزموا قواعدها .

فالحرية لاتعنى إتخاذ موقف سلبى إذ أن عدم التدخل معناه تميز الأقوياء واعطائهم الفرصة للتصرف على النحو الذى يرونه . فيجب أن تتدخل الدولة للابقاء على المنافسة حتى تحافظ على بيئة الحرية .

فأنصار المذهب الحر الحديث يرون وجوب المحافظة على اقتصاديات السوق : أى أن حركات الأثمان التى تتم فى سوق حرهى وحدها التى توجه الانتاج لإشباع الحاجات . أما دور الدولة فيجب أن يقتصر على اختيار الإطار القانونى الذى يجرى داخله النشاط الاقتصادى (تشريعات الملكية ، والعقود ، واتحادات المنتجين) على أن يتم هذا الاختيار بناء على قرارات تصدر من برلمان منتخب ، ويكون الغرض منه الإبقاء على المنافسة الحرة .

الفصل الرابع

المذاهب الاشتراكية

٤٦ – **ميلاد المذاهب الاشتراكية :** تميز النصف الأول من القرن التاسع عشر بازدهار الرأسمالية الصناعية التى أحدثت انقلابا خطيرا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

فنشطت حركة التصنيع فى انجلترا وفرنسا نتيجة التوسع فى استخدام الآلات . وتطور تبعا لذلك قوام الصناعة : فبدأت المحال الحرفية الصغيرة تتدهور ، وظهرت المصانع الكبرى التى تضم المئات بل والآلاف من العمال .

وقد ساعدت سياسة الحرية الاقتصادية التى اتبعت فى انجلترا وفرنسا فى ذلك الحين – على إحداث هذا التطور . فقد ألغى نظام الطوائف الحرفية فى فرنسا فى سنة ١٧٩١ ، ورفعت الحواجز الجمركية الداخلية وأعيدت الحرية إلى تجارة الغلال . واختفت فى انجلترا البقية الباقية من نظام الطوائف سنة ١٨١٤ بإلغاء لائحة المتمرنين .

فاقتران سياسة الحرية بنظام الآلية (machinisme) هو الذى ساعد على ازدهار الرأسمالية الصناعية .

وترتب على هذه النهضة أثران هامان من الناحية الاقتصادية : فقد أدت من ناحية إلى زيادة الثروة والرخاء بما لم يسبق له مثيل ؛ غير أنها تسببت من ناحية أخرى فى وقوع أزمات إفراط فى الانتاج ذات صفة دورية . فبدلا من تحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك كما تنبأ بذلك الاقتصاديون التقليديون ، أصبحنا نستقبل كل سبع أو عشر سنوات كسادا عاما فى الأسواق ، وتدهورا شديداً فى الأسعار تعقبه حركة إفلاس وانتشار البطالة بين العمال .

أما من الناحية الاجتماعية ، فإن الرأسمالية الصناعية خلقت طبقتين اجتماعيتين متضادتين : طبقة أرباب الأعمال أو الطبقة الرأسمالية ، وطبقة العمال أو الأجراء . وأحست كل طبقة منهما بتعارض مصالحهما فتجمعوا فى منظمات دفاعية : اتحادات أرباب الأعمال ، ونقابات العمال . فحل إنقسام المجتمع إلى طبقتين متعادتين محل التعاون والسلام الاجتماعى .

وقد كانت ظروف العمل القاسية التى يفرضها أصحاب الأعمال على العمال ، بمثابة الوقود الذى زاد نار العداء بين هاتين الطبقتين تأججا . فلم يأل أصحاب الأعمال جهدا فى استغلال العمال بغير رحمة أو شفقة . فكانوا يكلفونهم بالأعمال الشاقة غير عابئين بحداثة العامل وصغر سنه ، ويرهقونهم بالعمل طوال ساعات النهار وشطراً من

الليل دون راحة ، نظير أجور تافهة لا تسمن ولا تغنى من جوع ، وعهدوا بالعمل إلى النساء والأطفال بدلا من الرجال كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا نظراً لإنخفاض مستوى أجورهم عن أجور الرجال . وترتب على ذلك أن أصبحت الطبقة العالية تعيش فى مستوى يتنافى مع الكرامة الإنسانية .

وقد حرك البؤس والظلم الناشئان عن الرأسمالية الصناعية أقلام المفكرين الاقتصاديين والمصلحين الاجتماعيين . فكان مولد المذاهب الاشتراكية .

٤٧ — **الخصائص العامة للمذاهب الاشتراكية :** والمذاهب الاشتراكية كثيرة متنوعة ولكنها على تنوعها تشترك جميعا فى خصائص عامة : بعضها سياسى ، وبعضها اجتماعى ، وبعضها اقتصادى .

فتتفق المذاهب الاشتراكية جميعا من الناحية السياسية على إعلاء المجتمع على الفرد ، وتخضع المصالح الذاتية لدواعى الحاجات الاجتماعية . فالاشتراكية (socialisme) من المذاهب المناقضة للفردية (individualisme) ، ولعل فى اشتقاق كلمة الاشتراكية فى اللغات الأجنبية ما يفيد هذا المعنى . فكلمة «socialisme» مشتقة من كلمة «société» أى المجتمع . فالمذاهب الاشتراكية تنظر إلى المجتمع بأسره بعكس المذاهب الفردية فإنها تنظر إلى الفرد وحده .

وتطالب المذاهب الاشتراكية جميعا من الناحية الاجتماعية بتحقيق المساواة بين الأفراد أى إلغاء الفوارق بين الطبقات . ولا يقصد من ذلك تحقيق المساواة التامة الكاملة وإنما إلغاء الفوارق التى لا يكون مردها الكفاءة فى الإنتاج أو العلم أو العمل لصالح المجموع .

كما تنادى المذاهب الاشتراكية جميعا من الناحية الاقتصادية بالقضاء على الرأسمالية ، وإلغاء الملكية الفردية لأموال الإنتاج ، واستبعاد المنافسة . فالرأسمالية تعتبر العدوة الطبيعية للطبقة العمالية ، ولا بد من تحويل الملكية الخاصة لأموال الانتاج إلى ملكية اشتراكية أو جماعية (propriéte sociale ou collective) حتى لا يستغل أصحاب الأعمال جهود العمال .

وقد نعت الاشتراكى الانجليزى سدنى وب الرأسماليين بأنهم طفيليات اجتماعية (social parasites) تعيش على الجزية التى تفرضها على عمل المواطنين ، وأنهم يعتبرون على أحسن الفروض مرتكبين لسرقة لا شعورية (guilty of unconcious theft) فلاحق لهم فى رأس المال الموجود تحت أيديهم ، ومن العدالة أن تنزع ملكيتهم لصالح المجموع .

وإذا كان البعض قد طالب بنزع هذه الملكية دون تعويض ، فإن البعض الآخر يرى وجوب تعويضهم عنها .

هذا إلى أن المذاهب الاشتراكية لا تأخذ بهذا المبدأ على اطلاقه فيما يختص بملكية الأراضى الزراعية . بل يرون الاقتصار على نزع ملكية الأراضى الزراعية الواسعة تاركين الملكيات الزراعية الصغيرة مع تقييدها بشروط خاصة تتفق مع النظام الاشتراكى كما سنرى فيما بعد (١) .

ومن الطبيعى أن القضاء على المشروعات الخاصة يؤدى حتما إلى اختفاء المنافسة . فالمنافسة بين المشروعات تؤدى فى عرف الاشتراكيين إلى تبديد جانب من القوة الانتاجية للدولة . على أن استبعاد المنافسة لا يعنى اختفاءها تماما . ففى روسيا تتنافس الفرق العمالية فى إنتاج اكبر كمية فى وقت معين أو فى تقليل نسبة العادم ، كما تتنافس المصانع فيما بينها فى إنجاز الحصص المحددة لها فى مشروع الخمس سنوات فى أقصر مدة .

---

(١) وهذا ما حصل بالفعل فى روسيا السوفيتية عقب ثورة سنة ١٩١٧ إذ استولى البلشفيك على ممتلكات النبلاء الزراعية تاركين الملكيات الزراعية الصغيرة .

وقد صدر فى مصر مرسوم بقانون فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يقضى باستيلاء الحكومة بمقتضاه فى خلال خمس سنوات على ملكية ما يزيد على مائتي فدان نظير سندات حكومية تعطى فائدة قدرها ٣٪ تستهلك خلال ثلاثين عاما وتقوم الحكومة ببيع هذه الاراضى على صغار الزارعين (الذى لا يملكون اكثر من خمسة أفدنة) بحيث يكون لكل منهم ملكية لاتقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة . ويقسط الثمن على ثلاثين سنة . وان كان القانون قد أباح للمالك التصرف فيما يزيد عن الحد الأقصى خلال نفس المدة بشروط معينة .

٤٨ – **الفرق بين الاشتراكية والشيوعية** : ولكن ما الفرق بين الاشتراكية (socialisme) وبين الشيوعية (communisme) ؟

ولا نقصد بالشيوعية النظام المطبق فى روسيا السوفيتية كما هو دارج على الألسنة ولكننا نقصد المذهب الشيوعى بمعناه العلمى الصحيح . فالنظام المطبق فى روسيا حاليا هو نظام اشتراكى يعتبره القادة السوفييت مرحلة انتقال نحو الشيوعية .

إن الشيوعية ليست إلا اشتراكية فى صورة متطرفة ، فلا خلاف بين هذين المذهبين من حيث الطبيعة ولكن الخلاف بينهما فى الدرجة والتفصيلات . وفيما يلى أهم هذه الفوارق :

(١) تنادى الاشتراكية بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج دون مساس بحق الأفراد فى تملك أموال الاستهلاك . فالاشتراكية تبيح للافراد التمتع بدخلهم الناتج من عملهم فى الحصول على ما يريدون من السلع الاستهلاكية ولكن لا يجوز لهم فتح مصانع أو شراء ضياع يستغلون فيها عمل الآخرين .

أما الشيوعية فترى وجوب إلغاء الملكية الفردية على اختلاف صورها . فجميع الأموال – سواء كانت أموال إنتاج أم أموال استهلاك – يجب أن تكون شيوعا للجميع .

(٢) تكافىء الاشتراكية كل فرد حسب عمله (à chacun selon son travail) على أن تراعى الظروف الشخصية لكل منهم . بأن يتميز من حيث الأجر المتزوج عن الأعزب ، ومن له أولاد عمن ليس له ولد ، عند التساوى فى العمل .

أما الشيوعية فترى أن يكون التوزيع على كل فرد بقدر حاجته (à chacun selon ses besions) أى أن يبذل كل فرد غاية جهده فى العمل المحدد له ولكنه لا يحصل إلا على قدر حاجته . ويضرب الشيوعيون المثل على ذلك بأفراد الأسرة الواحدة ، فإن كلا منهم يساهم بنصيب متفاوت فى نفقات المنزل بل منهم من لا يساهم بشىء على الاطلاق لصغر سنه ، ومع ذلك فإن كلا منهم يحصل على كفايته عندما يجلسون إلى المائدة . ويعترض البعض على هذا النظام بأنه يحول دون بذل الهمة فى العمل طالما أن كل فرد سيحصل على قدر حاجته بصرف النظر عن عمله . ويرد على ذلك الشيوعيون بأن هذا الاعتراض مرده التفكير بالعقلية التى تعيش فى الرأسمالية ، والتى ستتغير حتما فى ظل النظام الاشتراكى بحيث يحس كل مواطن بأنه عضو فى أسرة كبيرة يؤدى واجبه بغض النظر عن مقدار المكافأة .

(٣) تعترف الاشتراكية بالنظام النقدى ، ويتم التوزيع فى صورة مرتبات وأجور نقدية يستخدمها الأفراد فى شراء ما يحتاجون إليه من السلع .

وعلى العكس من ذلك فإن الشيوعية لا ترى محلا لوجود النقود كأداة للمبادلة . فالتوزيع يتم عينا ، إذ يحصل كل فرد على ما يحتاج إليه من المخازن العامة بموجب بطاقات .

(٤) تنظر الاشتراكية إلى الدولة كهيئة دائمة ، وتعتبرها ممثلة المجتمع فى إدارة العجلة الاقتصادية .

أما الشيوعيون فيرون أن تطبيق مبادئهم سيؤدى إلى زوال الدولة إذ لن يعود هناك ضرورة لوجودها ، وسوف يتعاون الأفراد فيما بينهم للقيام بعمليتى الانتاج والتوزيع .

(٥) وأخيراً هناك الفارق فى الوسيلة لتحقيق الأهـــداف . فالاشتراكية انقلاب دستورى يبقى على الديمقراطية ، فى حين أن الشيوعية ثورية عنيفة تعمل على القضاء على خصومها بكافة الوسائل. فوسيلة الشيوعيـة هى العمل المباشر للقضاء على الرأسمالية وإقامة الدكتاتورية العمالية فى حين أن الاشتراكية تعمل على تنفيذ مبادئها عن طريق استخدام القواعد الديمقراطية . ولذا نجد أن الشيوعيين أعداء لكل إصلاح جزئى لحال الفقراء أو العمال حتى يستمروا فى بؤسهم ويثوروا على النظام القائم فيقع الإنقلاب الاجتماعى الذى ينتظرونه فى حين أن الاشتراكيين يعنون بالإصلاحات المختلفة التى تقدم الطبقات الكادحة ولو خطوة إلى الأمام .

٤٩ – أنواع المذاهب الاشتراكية : أما وقد استعرضنا خصائص المذاهب الاشتراكية ، وبينا الفارق بين الاشتراكية والشيوعية ، فإنه يجدر بنا أن نتعرف على أهم المذاهب الاشتراكية .

ويمكن تقسيم المذاهب الاشتراكية إلى ثلاثة أقسام : –

القسم الأول – الاشتراكية النظرية .

القسم الثانى – الاشتراكية الماركسية .

القسم الثالث – الاشتراكية الإصلاحية .

المبحث الأول

المذاهب الاشتراكية النظرية

ظهر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر كتاب مهدوا السبيل للاشتراكية . بل يمكننا أن نعثر على بعض الآراء الاشتراكية أو الشيوعية فى كتابات أكثر قدما من هذا التاريخ . وقد سبق أن ذكرنا أن أفلاطون (٤٢٩ – ٣٤٧ قبل الميلاد) كان أول من نادى بالشيوعية ولكنه قصرها على الطبقة العليا من المواطنين [١] .

غير أن هذه الآراء لم تكون نظريات متكاملة الأركان ، ولم يؤلف أصحابها مدرسة تتميز بطابع خاص .

---

(١) راجع فيما سبق بند ٧ ص ١٨ و ١٩ .

وقد كانت كتابات الكتاب الممهدين للاشتراكية فى القرنين المذكورين قاصرة على نقد حالة المجتمع، والمباهاة بأحوال شعوب خيالية تأخـــذ بالشيوعية. وفى مقدمة هؤلاء الكتاب: الكاتب الانجليزى توماس مور Thomas Moore الذى نشر مؤلفا كتبه باللغة اللاتينية فى سنة ١٥١٦ عن جزيرة أتيوبيا Utopie أو جزيرة الخيال. ويعتبر الاشتراكيون هذا الكتاب السفر الأول للاشتراكية الحديثة.

وقد كتب توماس مور هذا الكتاب على صورة حديث دار بينه وبين رحالة يرتغالى اسمه رفائيل (Raphaël) كان قد مر على جزيرة تسمى أتيوبيا أو جزيرة الخيال، وأخذ يروى له ما شاهد من مزايا النظام الشيوعى المطبق فى هذه الجزيرة (١).

وإذا كان اسم «الاشتراكية النظرية أو الخيالية» ينطبق بالفعل على هذه الاشتراكية التى نادى بها توماس مور وأضرابه (٢)، فإنه

---

(١) ذكر توماس مور فى وصفه لهذه الجزيرة أنها تمتاز بالتماثل. فقد بنيت على طراز واحد، وتساوى عدد سكان كل منها، وأحاطت بكل مدينة أرض زراعية متساوية المساحة. ويشتغل كل شخص ست ساعات فى اليوم فقط لأنه لا وجود للاغنياء المتبطلين، ويتم الإنتاج والتوزيع بمعرفة الدولة طبقا لاحصائيات دقيقة. والملكية الخاصة ملغاة ولكن العائلة محتفظ بها. على أنه إذا زاد عدد الأطفال فى أسرة عن حد معين توزع الزيادة على الأسر الأخرى!!

(٢) نشر الكاتب الايطالى كامبانلا (Campanella) كتابا سنة ١٦٢٠ بعنوان «مدينة الشمس» على طريقة كتاب توماس مور، وصف فيه أحوال هذه المدينة الشيوعية.

لا يصور حقيقة المذاهب الاشتراكية التى انتشرت قرب منتصف القرن التاسع عشر قبل ظهور الاشتراكية الماركسية . ولكن أطلقت عليها هذه التسمية تمييزاً لها عن اشتراكية كارل ماركس التى يسميها أنصاره الاشتراكية العلمية .

فيقصدون أن المذاهب الاشتراكية قبل كارل ماركس كانت ترسم تخطيطات للمجتمع وتتقدم باقتراحات من نسج خيال المفكرين فى حين أن الاشتراكية العلمية أو الماركسية لا تتقدم ببرنامج إنشائى من وضع صاحب المذهب ، وإنما تكشف فقط — على حد قولهم — عن الطريق الذى سيسير فيه المجتمع بحكم التطور الطبيعى .

والواقع أن المذاهب الاشتراكية قبل كارل ماركس لم تكن مذاهب اشتراكية بالمعنى المعروف فى الوقت الحاضر لأنها لم تتضمن جميع خصائص الاشتراكية التى سبق أن عددناها . ولكنها كانت مذاهب ذات إتجاه اشتراكى .

٥٠ — **المذهب السانسيمونى** : وقد سمى بذلك نسبة إلى سان سيمون Saint - Simon [1] (١٧٦٠ — ١٨٢٥) الذى بهرته الثورة

(١) كان من نبلاء فرنسا ، واشترك عندما كان سنه ١٦ عاما فى حرب الاستقلال الأمريكية ، وعندما شبت الثورة الفرنسية تنازل عن لقبه ، وقد أصدر عدة نشرات كتب بعضها وحده ، وكتب البعض الآخر بالاشتراك مع غيره .

الصناعية ، وآمن بأن المستقبل للصناعة ، وطالب بتوجيه العناية إلى الإنتاج ، والتخلص من الخاملين حتى لا يكون هناك محل إلا للعاملين . وقد اقترح لتنفيذ ذلك تأليف البرلمان من ثلاثة مجالس : مجلس للاختراع ، ومجلس للبحث ، ومجلس للتنفيذ ، وتحويل الحكومة السياسية إلى حكومة اقتصادية ، حتى يصبح تنظيم المجتمع أشبه بنظام مصنع كبير .

وإذا كان سان سيمون قد اقترب بهذا الآراء من الاشتراكية إلا أنه لا يمكن اعتباره اشتراكيا طالما أن جوهر الاشتراكية هو إلغاء الملكية الفردية ، إذ اعترف بحق رأس المال - شأنه شأن العمل - فى الحصول على مكافأة .

إنما تنطبق الصفة الاشتراكية على مذهب أتباعه وتلاميذه الذين يطلق عليهم اسم المذهب السان سيمونى - l'école Saint Simonienne - وهذا المذهب يرمى إلى إلغاء الميراث لأن عيب النظام الحاضر فى نظرهم أن تنتقل الثروة بمجرد مصادفة المولد إلى الورثة بصرف النظر عن الكفاءة ، فيجب أن تعطى الثروة للأكفاء . واقترحوا ألا يكون انتقال الثروة عائليا بل تنتقل الدولة بصفتها ممثلة للمجموع . وعلى الدولة أن تنظم الإنتاج وتعهد بإدارته إلى الأكفاء لمصلحة المجموع ، وتؤسس نظام الإنتاج

والتوزيع على قاعدة أن يعهد إلى كل شخص بالعمل الذى يتناسب مع كفاءته ، وأن تعطى الكفاءات بقدر عملها :

« A chacun selon sa capacité, à chaque capacité selon ses œuvres »(١)

٥١ — روبرت أوين : يعتبر الكاتب الانجليزى روبرت أوين Robert Owen (١٧٧١ — ١٨٥٨) أول من استعمل كلمة Socialism فى سنة ١٨٣٥ .

ومن العجيب أن روبرت أوين رغم أنه رجل أعمال فإنه يعتبر من مؤسسى المذهب الاشتراكى بل عمل على تطبيق آرائه فى مصنعه لغزل القطن . فاستخدم أرباح مشروعه فى زيادة الأجور ، وإنقاص ساعات العمل ، وتحسين مساكن العمال ورفع مستواهم المادى والمعنوى (٢) .

وقد نادى أوين بوجوب إلغاء ربح المنظم الرأسمالى لأن السلع لايجوز أن تباع بأكثر من نفقة انتاجها . واعتبر الربح خطراً دائماً فوق أنه غير عادل . فالسبب الحقيقى لأزمات إفراط الانتاج أو

---

(١) Charles Gide et Charles Rist — Histoire des doctrines économiques — T. 1—7e éd.—p. 223—257.

(٢) يعد كتاب M. Dolléans : « Robert Owen » الصادر فى باريس سنة ١٩٠٧ أحسن ما كتب عن حياة روبرت أوين وما نادى به من آراء .

بعبارة أدق أزمات نقص الاستهلاك ترجع إلى أن هذا الربح يجعل من المستحيل على العامل أن يشترى السلعة التى أنتجها .

ولكن ما السبيل إلى إلغاء الربح ؟ رأى أوين أن النقود هى وسيلة الحصول الربح ، فإقترح إلغاءها واحلال بونات عمل (labour notes) محلها . واعتبر أن العمل هو مقياس قيم المنتجات . فالمنتج يحصل على عدد من بونات العمل بقدر ما بذل فى صنع السلعة من ساعات ، كما أن المستهلك لا يدفع أكثر من هذا العدد من البونات ، وبذا نكون قد ألغينا الربح .

على أن إلغاء النقود فى ذاته ليس سوى فكرة ثانوية ، أما الفكرة الأساسية فهى إلغاء الربح . وهذه الفكرة تعتبر الأساس الذى قامت عليه فيما بعد الحركة التعاونية [١] .

---

(١) قامت الحركة التعاونية فى انجلترا تحت تأثير آراء أوين . ولذا يسمونه بأبي التعاون . وقد أنشأ تلاميذه جمعية تعاونية للاستهلاك فى سنة ١٨٤٤ فى بلدة روتشديل بالقرب من مانشستر . وكانت هذه الجمعية التعاونية أساس الحركة التعاونية فى جميع أنحاء العالم .

المبحث الثانى

الاشتراكية الماركسية

٥٢ — **حياة كارل ماركس** : ولد كارل ماركس Karl Marx فى تريف Trèves بألمانيا الغربية فى ٥ مايو سنة ١٨١٨ من عائلة يهودية وقد نبذ أبوه الدين اليهودى ودخل إلى حظيرة الكنيسة البروتستانية عندما كان كارل فى الخامسة من عمره . وبعد أن أتم كارل دراسته الثانوية دخل فى السابعة عشر من عمره الجامعة حيث درس القانون والتاريخ والفلسفة. وحصل على الدكتوراه سنة ١٨٤١ وبدأ حياته العامة بالإشتغال بالصحافة فكان يحرر فى «صحيفة الرين». غير أن آراءه الثورية أقلقت السلطات فاضطر للهجرة إلى باريس حيث اتصل بالاشتراكيين الفرنسيين من أمثال برودون ولويس بلان وغيرهما الذين كان لهم أكبر الأثر فى نفسه. واتصل فى صيف ١٨٤٤ بانجيلز Engels وظلا صديقين حميمين منذ ذلك التاريخ . غير أن سفير بروسيا طالب بنفيه من فرنسا ، فشد كارل ماركس الرحال إلى بروكسل التى أصبحت مركزاً للنشاط الشيوعى .

وفى هذا الوقت ، أى فى سنة ١٨٤٨ ، وضع ماركس «بيان الحزب الشيوعى» (le manifeste du Parti Communiste) وسافر ماركس

مع انجيلز إلى لندن لحضور اجتماع هناك حيث أعلنوا البيان الشيوعى . وفى نفس السنة قامت حركات ثورية فى أقاليم الرين فعاد ماركس إلى وطنه وأسس « صحيفة الرين الجديدة » وناشد الشعب على صفحاتها الاضراب عن دفع الضرائب ومقابلة القوة بالقوة . وقد كانت هذه الكتابات الثورية سبباً فى حرمانه من حقوقه المدنية ، وإضطهاد البوليس له ، مما إضطره إلى العودة إلى فرنسا . وفى سنة ١٨٤٩ طالبت الحكومة البروسية بتسليم كارل ماركس ، فصدرت إليه الأوامر بمغادرة فرنسا ، فرحل إلى لندن حيث وضع كتابه رأس المال «Das Kapital» [١] وبقى هناك حتى توفى فى ١٤ مارس سنة ١٨٨٣ .

ويعتبر « بيان الحزب الشيوعى » المذكور دستور الاشتراكية الماركسية ، وكان الغرض الأساسى من هذا البيان أن يعلن على الملأ أن انحلال الطبقة البورجوازية قضاء محتوم لا مفر منه ولا منجى عنه .

وقد يتساءل البعض عن الدافع لكارل ماركس على وصف هذا البيان « بالشيوعى » بدلا من « الاشتراكى » . وللإجابة على هذا نقول إن لفظ « الاشتراكية » كان يطلق قبل عام ١٨٤٧ على الاشتراكية النظرية التى نادى بها روبرت أوين وأقرانه ، كما كان يطلق أيضاً على

(١) كتاب رأس المال مؤلف من ثلاثة أجزاء ، صدر أولها سنة ١٨٦٧ فى حياة ماركس وأصدر صديقه أنجيلز الجزءين الثانى والثالث فى سنتى ١٨٨٥ و ١٨٩٤ بعد مماته .

جماعة من أدعياء الاشتراكية نادوا بإمكان إصلاح المجتمع دون التعرض لنظام رأس المال والربح . فأراد ماركس باستخدام « الشيوعية » أن تكون علما على الذين يؤمنون بالعمال ويوقنون أن إنهيار النظام الرأسمالى لن يتم إلا على أيدى ثورة جارفة تقوم بها الطبقات العاملة .

٥٣ — **الأسس الفلسفية والاجتماعية للاشتراكية الماركسية :** تقوم النظرية الماركسية على أساس فلسفى يعرف باسم المادية التاريخية، وأساس اجتماعى هو الصراع بين الطبقات .

(١) المادية التاريخية — تقوم النظرية الماركسية على أساس مادى . فماركس يخضع الروح للمادة ، وينكر وجود الروح مجردة .

ويرى ماركس وجوب طرح كل عقيدة دينية للوصول إلى تحرير الطبقة العمالية ، والانسانية جمعاء [١] . فالدين فى رأيه يخفف من تأثير البؤس الواقعى الذى يحس به الانسان بما يعد به من سعادة خيالية فى عالم آخر .

---

(١) عرف كارل ماركس الدين فى مؤلفه « المدخل لنقد فلسفة القانون لهيجل » بأنه أفيون الشعوب .

كما أخذ ماركس بالطريقة الجدلية (méthode dialectique) التى أخذ بها هيجل فى ميدان الفلسفة . ومفهوما أن الأمور تتقدم فى عالم الحركة والتطور خلال سلسلة من المتناقضات . فكل مرحلة تناقض أو تنفى سابقتها كما أنها هى الأخرى تجد ما يناقضها وينفيها وهكذا . على أن هذا القول لا يعنى العودة إلى الوضع الأول وإنما يؤدى إلى ظهور وضع جديد أستمد جانبا من المرحلة السابقة التى يجب أن تزول فى عملية التقدم . وهذه الظاهرة تسمى « تداخل الأضداد » . فإذا زالت الرأسمالية من عالم الوجود وحلت محلها الاشتراكية ، وعادت ملكية أموال الانتاج فصارت ملكا للجماعة كما كانت فى المجتمعات الأولى ، فليس معنى هذا العودة إلى نظام الانتاج البدائى الذى كان سائداً فى المجتمعات الفطرية . بل تبقى الأساليب الحديثة فى الانتاج التى أوجدتها الرأسمالية إذ أن الأساليب البدائية لن تكون كافية لاشباع حاجات الناس بعد أن زاد عددهم زيادة كبيرة .

وقد نقل ماركس هذه المبادىء الفلسفية إلى الحياة الاجتماعية ، فأكد أن المصالح المادية هى التى تسير الانسان ، وأن ارتقاء الانسان رهن بارتقاء حالته الاقتصادية ، وأن الأنظمة السياسية والأدبية تتأثر بالحالة الاقتصادية . ولكى يدلل ماركس على صدق نظريته ، تولى عرض تاريخ الشعوب لاثبات هذه الحقيقة . ولذا سميت نظريته

بالمادية التاريخية (matérialisme historique).

(٢) الصراع بين الطبقات – يعتبر ماركس أن ظروف الانتاج التى تسود فى كل عصر من العصور تقسم المجتمع إلى طبقتين متضادتين إحداهما تستغل الأخرى . ولا بد أن ينشأ صراع بين هاتين الطبقتين وهذا الصراع هو قوام حيوية المجتمع وأساس تقدمه . ففى العصور القديمة كان الصراع بين الأحرار والأرقاء ثم بين الأشراف والعامة ثم بين الأشراف والفلاحين . وفى المجتمع الحاضر يقوم الصراع بين الطبقة البرجوازية «Bourgeoisie» وطبقة العمال «Prolétariat» .

٥٤ – متناقضات النظام الرأسمالى : ويرى كارل ماركس أن النظام الرأسمالى القائم ينطوى على مساوىء ومتناقضات ستؤدى إلى أن يهدم نفسه بنفسه . وفى مقدمة هذه المتناقضات : ذلك التناقض الموجود بين نظام الانتاج ونظام الملكية . فالانتاج لم يعد فرديا أى يقوم به كل صانع بمفرده أو بمساعدة عدد قليل من العمال بل أصبح جماعياً أى يشترك فيه عدد كبير من الأفراد . أما نظام الملكية فلم يتغير إذ ظل فرديا . فكانت نتيجة ذلك أن طبقة العمال تشترك فى الانتاج ولا تشترك فى ملكية رأس المال ، فى حين أن أصحاب رؤوس الأموال يملكون رأس المال ولكنهم لا يشتركون بأنفسهم فى الانتاج .

وبذلك أصبح العمال تحت رحمة أصحاب رؤوس الأمـــوال الذين يستغلونهم أسوأ استغلال . ولا بد أن يستمر الصراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الانتاج فتصبح الملكية جماعية .

وقد بين ماركس هذا الاستغلال بنظريته فى القيمة (lathéoorie de la valeur- travail) ، ونظريته فى فائض القيمة (la théorie de la plus-value) .

٥٥ – **قيمة العمل وفائض القيمة** : قـــرر كارل ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بعدد ساعات العمل التى ينفقها عامل متوسط المهارة فى انتاجها . ولم يغفل ماركس العناصر الأخرى لنفقة الانتاج وإنما رأى أن تحسب قيمتها أيضاً على أساس ما أنفق فيها من عمل .

وعلى أساس نظرية العمل أساس القيمة ، بنى ماركس نظريته الخاصة بفائض القيمة . فقرر أن العامل أيضا يجب أن يحصل على مايوازى عـدد الساعات اللازمة للابقاء على حياته . غير أنه إذا كان أجر ثمانية ساعات من العمل تكفى لمعيشة العامل ، فإن صاحب العمل يجب أن يكلفه بالعمل ثمانى ساعات ويدفع له ما قيمته ثمانى ساعات . ولـكنه يجعله يشتغل فى الواقع مدة أكبر كعشر ساعات مثلا . وبذا

تكون القيمة التى يخلقها العامل أى قيمة المنتجات أكبر من الأجر الذى يحصل عليه . وهذا الفارق هو الذى يكوّن فائض القيمة أى ربح المنظم الرأسمالى . ووجود هـذا الفائض هو جوهر النظام الرأسمالى ، وهو ما سيؤدى فى نفس الوقت إلى القضاء عليه .

٥٦ — **مظاهر انهيار النظام الرأسمالى** : ويرى كارل ماركس أن فائض القيمة الذى يحصل عليه رب العمل يزداد بازدياد عدد العمال الذين يستغلهم . فمصلحته تقتضيه أن يزيد من رأس المال حتى يزيد ما يحصل عليه من فائض القيمة . وكلما زاد هذا الفائض كلما تمكن من تكوين رؤوس أموال جديدة ، وهـذا ما يؤدى إلى التركز الرأسمالى .

ثم يأتى دور المنافسة فتؤدى إلى اختفاء المشروعات الصغيرة أمام ضغط المشروعات الكبيرة مما يؤدى إلى دخول عدد من صغار أصحاب رؤوس الأموال فى زمرة العمال . فيتزايد عدد العمال باستمرار بينما يتناقص عدد أصحاب رؤوس الإموال وفى ذلك ما يعجل بحصول الانقلاب لأنه يزيد من عدد مناصريه ويقلل من عدد معارضيه .

وسوف يؤدى هذا التركز وتلك المنافسة إلى الافراط فى الانتاج إفراطا لا تقابله زيادة فى الاستهلاك (إذ أن قوة شراء العامل ضعيفة نتيجة عدم حصوله على قيمة العمل) مما يؤدى إلى اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فتحدث الأزمة . وتتوالى الأزمات ويكثر

عدد أفراد طبقة البروليتاريا حتى تقع الكارثة النهائية (la catastrophe finale) فتنقوض أركان النظام الرأسمالى ، وتصبح رؤوس الأموال الانتاجية ملكا للمجموع، وتختفى المشروعات الخاصة، ويتحدد ثمن السلع بحسب ساعات العمل التى أنفقت فى صنع السلعة بمعنى أن سلعة ما تعتبر أغلى من سلعة أخرى لأن مقداراً أكبر من الوقت أنفق فى صنعها . وبذا يتم التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

وتعارض الماركسية كل إصلاح من شأنه أن يؤخر حلول هذه الكارثة . على أن الماركسية لا تنادى باتخاذ موقف سلبى بحت بل تطالب باستعمال العنف للتعجيل بالوصول إلى هذه النتيجة . ولهذا يدعو ماركس العمال إلى التكتل بذلك النداء المعروف : « أيها العمال فى جميع أنحاء العالم ، اتحدوا ! » .

٥٧ — الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية : وقد وجه إلى مذهب كارل ماركس الكثير من أوجه النقد . نأتى فيما يلى على أهمها :

(١) اعتبر ماركس أن الاقتصاد هو العامل الوحيد الموجه لتاريخ البشرية . ولكن إذا كانت العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاما فى الأحداث التاريخية ، وقد توجهها فعلا إلا أنه من المغالاة أن نهمل سائر العوامل الاخرى من سياسية واجتماعية وأدبية . ولنضرب مثلا

على ذلك بالحروب الدينية التى زكتها العواطف الدينية التى لا تمت إلى الاقتصاد بصلة .

(٢) إن تقسيم الطبقات إلى طبقتين : الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية يعتبر تقسيما لا يتفق والحقيقة الواقعة. وإلا فأين مكان الطبقات المتوسطة فى داخل هذا المذهب ؟

هذا إلى أن صراع الطبقات ليس قاصراً على الصراع بين هاتين الطبقتين . فنحن نشاهد صراعا داخل الطبقة الرأسمالية : فيوجد صراع بين رجال الصناعة والملاك الزراعيين ، وبين المقرضين والمقترضين . كما أنه قد يحصل أن يحارب رجال الصناعة والعمال فى صف واحد ضد المستهلك عند المطالبة برفع الرسوم الجمركية لحماية الصناعة المحلية . كما أنه قد يوجد صراع داخل الطبقة العمالية كالصراع بين العمال الفنيين وبين العمال اليدويين. ولا يفوتنا أن نذكر أنه فى حالة الحروب الدولية تتحد كافة طبقات الأمة فى الدولة ضد جميع الطبقات فى الدولة الأخرى .

(٣) يقول كارل ماركس إن قيمة الشىء تتحدد بقيمة ما ينفقه عامل متوسط المهارة من جهد فى انتاج هذه السلعة . والحقيقة أن مقدار العمل الذى أنفق فى انتاج سلعة ما لا يكفى لتفسير قيمتها . فهناك أشياء لم ينفق فيها أى عمل ومع ذلك فلها قيمة مبادلة كبيرة

كالينابيع الطبيعية ، كما أن هناك أشياء تزداد قيمتها دون عمل كالصور التى تزداد قيمتها بموت راسمها ، وهناك أشياء إحتاجت فى صنعها إلى ساعات متساوية من العمل ومع ذلك فليس لها قيمة مبادلة واحدة كصورتين صنعت إحداهما بريشة مصور مشهور ، والأخرى بريشة مصور خامل الذكر . فقيمة السلعة فى الواقع لا تتحدد فقط بالعمل الذى أنفق فيها ، ولكنها تتحدد بنفقة انتاجها عموما مضافا إليها عاملان آخران هما : المنفعة والندرة

ويخلص منتقد والماركسية من هدم نظريته القائلة بأن العمل أساس القيمة الى أن نظريته فى «فائض القيمة» تعتبر منهارة بالتالى لانهيار الأساس الذى قامت عليه .

(٤) قرر البعض أنه فى الدولة الوحيدة التى حدثت فيها الثورة التى تنبأ بها ماركس ، لم تسر الأمور على النحو الذى قال به . فلم تكن روسيا فى سنة ١٩١٧ دولة عريقة فى الصناعة بل كانت قد بدأت بصعوبة الخطوات الأولى فى مرحلة التطور الرأسمالى ، فى حين أننا لانجد فى أمريكا الدولة الرأسمالية الأولى فى العالم أية بادرة تسمح بالقول بقرب تطورها نحو الجماعية .

واذا كانت الثورة الشيوعية نجحت فى روسيا فإنما يرجع الفضل

فى ذلك إلى نشر الأفكار الثورية وحيوية لينين أكثر منه إلى التركز الصناعى والتطور التلقائى .

(٥) وأخيراً فإنهم ينتقدون نظرية كارل ماركس فى تركز رؤوس الأموال وإزدياد عدد الطبقات العاملة ، ويقولون إن ازدياد المشروعات الكبيرة من حيث العدد والقوة يوما بعد يوم ، لا يعنى مطلقا أنها تقضى على المشروعات الصغيرة

فالاحصائيات تثبت أن عدد صغار الصناع والتجار يزداد نتيجة ظهور اختراعات جديدة كالتصوير والدراجات والاشغال الكهربائية المنزلية ، كما أن النظام الرأسمالى أوجد طبقة وسطى جديدة تتكون من الموظفين الذين يشتغلون فى الشركات كالمهندسين والمحامين والأطباء . هذا إلى أن ظاهرة التركز لا يتضح أثرها فى الزراعة . وحتى لو فرض ووجد قانون لتركز المشروعات فإن ذلك لا يفيد الماركسية فى منطقها إلا إذا صاحب التركز فى المشروعات تركز ملكيتها فى أيدى عدد آخذ فى التناقص مع أن الاحصائيات لا تؤيد منطق الماركسية فى هذا المضمار . فإذا كان هناك أفراد أكثر ثراء مما مضى فإنه يوجد أفراد أثرياء أكثر عدداً مما كان ، فى جميع البلاد يزداد عدد الرأسماليين . وقد كان للشركات المساهمة الفضل فى تجزئة الملكية على عدد لا حصر له من الناس مما يثبت أن تركز المشروعات وتركز الملكية غير متلازمين .

ومن هذه الانتقادات التى وجهت إلى النظرية الماركسية فى صورتها الأولى ، وجد من الاشتراكيين من حاولوا إدخال التعديلات عليها لتتلاءم مع الحالة الواقعة ومع عدم توقع الانهيار السريع للنظام البورجوازى . فأدت هذه الانتقادات إلى ظهور الاشتراكية الاصلاحية التى سنتكلم عنها فى المبحث التالى .

٥٨ — البلشفية : كما كانت الثورة الروسية بما حققته من نصر للمبادىء الجماعية حافزاً للجهود على تحديد تعاليم ماركس على ضوء التجارب العملية ومع مراعاة التوفيق بين حاجات الاقتصاد السوفيتى ومبدأ الثورة العالمية . فكانت البلشفية (le Bolchevisme) .

وتعتبر البلشفية أشد المذاهب الماركسية تطرفا . وقد لعب غالبية رجال هذا المذهب دوراً إيجابياً فى الثورة السوفيتية وفى الاحزاب الشيوعية الاوربية . ويأتى فى مقدمتهم لينين (Lénine) [١].

---

(١) ولد سنة ١٨٧٠ فى روسيا وانضم أيام التلمذة إلى الحركة الماركسية عقب اعدام أخيه سنة ١٨٨٧ . وقبض عليه ونفى إلى سيبريا حيث قضى حوالى ثلاث سنوات من ١٨٩٧ إلى ١٩٠٠ . وأصدر صحيفة ثورية كان يحررها من ميونيخ ثم من لندن ثم من جنيف . وقد تولى زعامة الأغلبية (البلشفيك) فى مؤتمر لندن المنعقد سنة ١٩٠٣ لوضع أسس الثورة الروسية . وفى سنة ١٩٠٥ عاد إلى روسيا واشترك فى القلاقل التى حدثت وانتهت بالفشل ، فاضطر إلى الهرب إلى فنلندة ثم إلى سويسرا ثم إلى غيرها . وأصدر أخيرا جريدة برافدا (الحقيقة) فى سان بطرسبرج . وعنى عقب الحرب العالمية الأولى بمراقبة الأحداث الروسية عن كثب حيث انتشر التذمر نتيجة الفساد الضارب الأطناب ، وفى ١١ مارس ١٩١٧ شبت الثورة ، وتنازل القيصر عن العرش وتألفت مجالس العمال (السوفيت) ، وتولى الجنرال كرينسكى سلطات الحكم ، واستطاع أن يعود لينين إلى =

ويرى أصحاب هـذا المذهب أن التطور الذى نادى به ماركس يجب أن يصل إلى نظام لا تلغى فيه الملكية الفردية لأموال الانتاج (اشتراكية) فحسب بل تصبح فيـه أيضاً أموال الاستهلاك ملوكة ملكية جماعية (شيوعية). ولكن تحقيق هذه الشيوعية لا يمكن أن يتم دفعة واحدة بل يجب أن يمر بمرحلتين سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية.

فمن الناحية السياسية، يجب أن يكون الهدف قيام مجتمع لا حاجة به إلى وجود الدولة. فالدولة ليست سوى أداة منبعثة من العداء بين الطبقات، تعمل على تغليب طبقة على أخرى. ولذا فإنها تصبح عديمة الفائدة فى اليوم الذى يصبح فيه المجتمع مجتمعا شيوعيا لاطبقى ولكن لابد للوصول إلى هذا الطور من الديمقراطية العمالية من اجتياز مرحلة انتقالية هى مرحلة الدكتاتورية العمالية.

فالدكتاتورية العماليـة (la dictature du prolétariat) ضروزية للقضاء على النظام الرأسمالى واستئصال جميع جذوره: الأداة السياسية البورجوازية، والطبقة البورجوازية، والأفكار البورجوازية التى

=روسيا حيث استقبل استقبال الأبطال. ولم تستطع حكومة كرينسكى المؤقتة أن تقضى على الفوضى السائدة، فقامت ثورة أخرى فى أكتوبر رفعت السوفييت إلى الحكم. وتولى لينين قيادة الدولة بيد من حديد لتطهير البلاد من أعداء النظام الجديد وظل فى الحكم حتى توفى سنة ١٩٢٤. وقد أصدر لينين عدة مؤلفات أهمها: الدولة والثورة، والاستعمار آخر مراحل الرأسمالية.

قد تكون منتشرة حتى بين صفوف العمال . وفى هذه الفترة تظل الدولة أداة طبقية ولكنها تكون فى خدمة الطبقة العمالية . وهذه هى المرحلة التى لا تزال بها روسيا السوفيتية حتى اليوم .

أما الديمقراطية العمالية فإنه لا يمكن تحقيقها إلا بعد التطهير الكامل وزوال كل ما يمكن أن يخلق طبقات إجتماعية بحيث لا يبقى سوى كتلة متسقة من الأجراء . وعندئذ لا توجد حاجة إلى الزجر والاكراه لتجنب المنازعات التى لن يعود لها سبب ، ويمكن أن تختفى الدولة تدريجيا .

أما الناحية الاقتصادية ، فإن تطورا مشابها يمكن أن ينتقل بالمجتمع من الرأسمالية إلى الشيوعية مارا بالاشتراكية .

فالاشتراكية مرحلة لازمة فى التطور . وتعتبر أموال الانتاج (المواد الأولية والمصانع ووسائل النقل والأراضى) وحدها مملوكة ملكية جماعية خلال هذه المرحلة أما أموال الاستهلاك فتبقى قابلة للتملك ملكية خاصة ، وتقوم الدولة بتنظيم الانتاج ، وتحدد الأجور حسب العمل وليس حسب الحاجات . وهذا هو النظام الذى لا يزال قائما فى روسيا السوفيتية .

ولكن تبقى الشيوعية الكاملة هى الهدف النهائى . فتصبح أموال

الاستهلاك مملوكة ملكية جماعية شأنها فى ذلك شأن أموال الانتاج ، وبذا يزول كل أثر للملكية الفردية ؛ ويتم التوزيع حسب الحاجة بعد أن تكون الرغبات قد نظمت ، والنفوس والعقول هذبت خلال فترة الانتقال .

غير أن يلزم لنجاح هذا التطور السياسى والاقتصادى أن تنتشر الدكتاتورية العمالية على نطاق عالمى . فمن المحال أن تعيش مبادىء متعارضة كالشيوعية والرأسمالية جنباً إلى جنب فى عالم واحد . ويخشى أن تقضى الدول الرأسمالية على الأمة البروليتارية التى تحيط بها من كل جانب إحاطة السوار بالمعصم . فلابد إذن — فى اعتقادهم — من نشر الأفكار الشيوعية فى شتى أنحاء العالم إذا أريدلها البقاء على قيد الحياة .

٥٢ — **الصراع بين ستالين وتروتسكى** : غير أنه لم تكد تنتهى حياة لينين حتى دب الخلاف بين اثنين من أتباعه : ستالين (Staline) وتروتسكى (Trotsky) .

فقد وضع ستالين نصب عينيه نجاح التجربة الروسية وتدعيم بنيان النظام الجديد داخل روسيا على اعتبار أن هذا هو الأساس اللازم لانتصار الاشتراكية فى أنحاء العالمين . وبناء على ذلك لم يتردد ستالين فى التغاضى عن التطبيق الحرفى للتعاليم النظرية مراعيا وجهة نظره فى تدعيم الدولة الروسية السوفيتية ، مقتديا فى ذلك بما سار عليه سلفه لينين عندما طبق نظام النيب (N. F. P. أى السياسة الاقتصادية الجديدة) بعد

نظام الحرب الشيوعية[١] . فوضع سياسة مشروعات الخمس سنوات، بل ووافق على تعاون الأحزاب الشيوعية مع الأحزاب البورجوازية فى الخارج إذا تطلبت الظروف ذلك توصلا إلى طردها من الحكم فى الوقت المناسب والاستيلاء الكامل على دفة الأمور .

هذا هو الوضع الذى دافع عنه ستالين فى كتابيه : «تعاليم لينين» و «الماركسية والمسألة الوطنية» ، والذى أقرته الهيئة العالمية الشيوعية المعروفة باسم «الدولية الثالثة» [٢] ، والكومنفورم (Kominform) الذى يضم ممثلى الأحزاب الشيوعية فى مختلف الدول .

أما ليون تروسكى (١٨٧٩ — ١٩٤٠) ، فكان أكثر تشددا . وهاجم «انتهازية» الزعماء الشيوعيين واعتبرهم خائنين للثورة . ووصفهم فى كتابه «خيانة الثورة» (la révolution trahie) بأنهم

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى الفصل الخاص بالنظام الاشتراكى فى الباب الثانى من هذا الكتاب .

(٢) نشأت «الدولية الأولى» (La Première Internationale) سنة ١٨٦٤ كحركة عمالية دولية تحت تأثير ماركس لاشعار العمال بضرورة العمل على تحرير أنفسهم وانفض عقدها سنة ١٨٧٢ عندما قامت الهيئات العمالية داخل كل دولة بمهمة الدفاع عن مصالح العمال فى كل منها . أما الدولية الثانية فتأسست سنه ١٨٨٩ بباريس للكفاح فى سبيل تحسين حال العمال ومنع الأحزاب الاشتراكية من الاشتراك فى الحكومة ونشر السلام .

ولكن حدث أن اشتركت الأحزاب الاشتراكية فى الحكم ، ثم قامت الحرب العالمية سنة ١٩١٤ ، فلم يصبح لوجودها معنى أما الدولية الثالثة فتأسست فى موسكو تحت رعاية لينين للعمل بروح التعاليم الشيوعية .

راجع : Robert Kothen-Le socialisme, Louvain, 1947, p. 64-67.

قيصريون دكتاتوريون ، ونادى بضرورة استمرار الصراع الطبقى الثورى للتخلص من القادة السوفيت ، ونشر الثورة الاشتراكية فى العالم بأسره واعتبر نفسه أنه المخلص الوحيد لمبادىء ماركس وأسس « الدولية الرابعة » التى تضم مختلف الهيئات الشيوعية ذات النزعة الثورية العالمية .

المبحث الثالث

الاشتراكية الاصلاحية

رأى عدد من المفكرين أن الاشتراكية العلمية تتضمن الكثير من المبادىء المحققة لسعادة الجماهير غير أن منطقها وأسلوبها فى العمل لا يؤديان إلى نتيجة عمليـــة . فنادوا بفائدة التعاون مع المنظمات البرجوازية والرأسمالية القائمة ، ووجوب الاشتراك فى الحكومات التى تتكون فى ظل النظام الرأسمالى ، وضرورة الاعتماد على الأفراد فى إحداث الانقلاب المنشود ، والموافقة على كل إصلاح يقدم الطبقات الكادحة ولو خطوة إلى الأمام .

فالاشتراكية الاصلاحية le socialisme réformiste تستبعد مقدما فكرة الاعتماد على الانقلاب الحتمى الناشىء عن تطور الظروف الاقتصادية (le déterminisme économique) ، وترى التعويل على

جهود الأفراد كمعاونين إيجابيين فى خلق المجتمع الاشتراكى .

واعتبر الاشتراكيون الاصلاحيون أن كارل ماركس حلق فى الخيال عندما إعتقد إعتقادا جازما فى تغيير مفاجىء يقلب المجتمع من اليمين إلى اليسار دون تدرج على خطوات ، فى حين أن أى نظام جديد لا يمكن أن يتقرر إلا تدريجيا .

فالاشتراكيون الاصلاحيون يوفقون بين المبادىء المجردة للماركسية وبين الظروف الواقعية للزمان والمكان اللذين يوجدون فيها ومن هؤلاء برنستين Bernstein فى ألمانيا ، وملليران Millerand فى فرنسا ورجال الجمعية الفابية Fabian Society فى انجلترا الذين يقرون من الأساليب ويتبعون من السياسات مالا يتفق تماما وحرفية نظرية ماركس .

ولعل طبيعة الماركسية الكاملة باعتبارها نظرية مطلقة عنيفة هى السبب فى عدم انتشارها فى انجلترا لتعارضها مع طبيعة الانجليز الهادئة النسبية . فى حين أنه وجدت بها اتجاهات اشتراكية اصلاحية .

٦٠ — **الجمعية الفابية** : وقد تكونت الجمعية الفابية[1] فى الأصل

---

(١) نسبة إلى القائد الرومانى «Fabius Cunctator» الذى عرف بأنه كان يضع خططه فى قتاله مع هانيبال على الصبر مع انتظار الفرصة المناسبة لتسديد ضربته القاضية .

كناد على ثم تخصصت منذ سنة ١٨٨٤ فى دراسة الاشتراكية وإعداد نظام للدعاية لها . وتهدف هذه الجمعية إلى العمل على نشر الاشتراكية فى العالم عن طريق التدرج . وتعتبر الجمعية أن المهم فى الاشتراكية ليس هو تحقيق برنامج محدد تحديدا دقيقا بقدر ما هو نشر الفكر الاشتراكى . فيجب غرس المبادىء الاشتراكية فى النفوس قبل أن نحاول اخراجها إلى ميدان العمل . وتحقيقا لهذا الغرض تصدر الجمعية النشرات والكتب التى تعالج شتى الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هؤلاء الفابيين سدنى وب Sidney Webb ، وبرناردشو B. Shaw ، وويلز H. G. Wells .

٦١ — **حزب العمال البريطانى** : وإذا كانت الجمعية الفابية لا تضم إلا رجال الفكر ، وتعد بمثابة ناد للجدل النظرى ، فان نقابات العمال البريطانية (Trade-Unions) اتجهت اتجاها عمليا نحو تطبيق المبادىء الاشتراكية . فاشتركت سنة ١٨٧٤ لأول مرة فى الانتخابات النيابية ، وبعثت بنائبين إثنين إلى مجلس العموم ، فكانت نشأة حزب العمال (Labour Party) . ولا يلتزم حزب العمال البريطانى المبادىء الاشتراكية حرفيا ، ولكنه يعمل على تحقيق آمال الطبقات العاملة مسترشداً بالمبادىء الاشتراكية . وقد بدأت حكومة العمال البريطانية الأخيرة حركة تأميم تدريجية لتحويل الملكية الخاصة للمشروعات

الصناعية والمالية الكبرى إلى ملكية جماعية . وبذا اتجهت بانجلترا نحو الاشتراكية بالتدريج وفى ظل المبادىء الديمقراطية .

٦٢ — **الاتجاهات الحديثة للاشتراكية** : ولم يقف تطور الاشتراكية بعد ماركس عند حد عدم الاعتماد على الانقلاب الحتمى أو المطالبة بالاصلاحات التى تحسن من حال الطبقات الضعيفة اقتصاديا فى ظل الرأسمالية . بل تضمن هذا التطور نواح أخرى :

(١) الدين والاشتراكية — قلنا إن الاشتراكية الماركسية نظرية مادية لا تعترف بالروح المجردة وتنكر الأديان . ولم يتجه جميع الاشتراكين بعد ماركس فى نفس الاتجاه بل وجد من الاشتراكيين من قرن الاشتراكية بالروحانيات ، وجمع بين اشتراكية والدين[1] .

(٢) الوطنية الاشتراكية — تعتبر الاشتراكية الماركسية مذهبا عالميا لايعترف بالقومية ، ويؤمن بأن الفكرة الطبقية لاتحدها الحدود

---

(١) انظر مؤلفى الاشتراكى البلجيكى هنرى دى مان (Henri de Man) : «Au delà du Marxisme», «L'idée Socialiste».

وقد أخذ الحزب الاشتراكى المصرى بهذا الاتجاه ، فجاء فى برنامجه الرسمى : « الايمان بالله خالق هذا الكون وعبادته هما أساس المجتمع البشرى ، وعبادة الله لا تتجلى فى شىء قدر تجليها فى خدمة الشعب فى صدق وإخلاص كما دعت إلى ذلك الأديان السماوية » .

(٢) أنظر كتاب الاشتراكى الفرنسى ليون بلوم : «A. l'échelle humaine».

ولا تخص أمة وحدها . ولكن وجد من الاشتراكيين من يؤمن بالوطنية إلى جانب إيمانه بالمبادىء الاشتراكية .

(٣) الحرية والاشتراكية ـ كان الكتاب الاشتراكيون (عدا البعض أمثال برودون) يؤيدون التوسع فى وظيفة الدولة ، ويعتقدون أن وضع أدوات الإنتاج تحت تصرف الدولة يضع حداً لاستغلال إحدى الطبقات لغيرها . غير أن التجربة الروسية لفتت نظر بعض المؤلفين الحديثين إلى الخطر الذين يتهدد الفرد من قيام نظام جماعى تشتد فيه قبضة الحكومة . ولذا فقد طالبوا بمراعاة التوفيق بين الحرية التى يجب أن تكفل للأفراد وبين المبادىء الاشتراكية .

الفصل الخامس

المذاهب الموفقة بين الاشتراكية والحرية

توجد بين الحرية والاشتراكية عدة مذاهب أخرى ، لا يمكن أن ندخلها فى عداد مذاهب الحرية ، كما لا يمكن وصفها بالاشتراكية . فهى تختلف عن المذهب الفردى الحر فى أنها لا توافق على أن الحالة الاجتماعية الراهنة هى خير ما يمكن الوصول إليه ، وفى أنها لا تعتبر أن تدخل الحكومة فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية مفسد للآثار الطيبة المترتبة على سريان القوانين الطبيعية . بل ترى على العكس من ذلك أن تدخل الدولة لازم لمصلحة المجموع .

كما تختلف هذه المذاهب عن الاشتراكية وإن اتفقت معها فى ضرورة إصلاح حال المجتمع . فهى تبقى على نظام الملكية الفردية ونظام الإنتاج الرأسمالى فى صورته القائمة .

ويمكن تقسيم هذه المذاهب الموفقة بين الحرية والاشتراكية إلى أربعة أقسام تبعاً للغرض الذى تهدف إليه :

(١) مذهب التدخل الوطنى l'interventionnisme national

(٢) « « الاجتماعى . « social

(٣) مذهب التدخل الاقتصادى . l'interventionnisme économique

(٤) مذهب التدخل النقابى « professionnelle

المبحث الأول

مذهب التدخل الوطنى

٦٣ — فريدريك لست : مؤسس هذا المذهب أستاذ ألمانى إسمه فردريك ليست Fédéric List [1] (١٧٨٩ — ١٨٤٦) . وقد نشر آراءه فى كتاب ظهر بالألمانية فى عام ١٨٤١ تحت اسم « النظام القومى للإقتصاد السياسى » منادیا بتدخل الدولة لحماية الإنتاج الوطنى .فهو يرى أن من واجب الدولة أن تتدخل لحماية الصناعة الوطنية الناشئة والتى لا تقوى على تحمل المنافسة الأجنبية بوضع العقبات الجمركية فى سبيل الواردات الأجنبية .

ويرى فريدريك لست أن كل أمة تمر بخمسة أدوار فى حياتها

(١) كانت ألمانيا فى ذلك الحين مجزأة إلى عدة ولايات مستقلة تقوم بينها الحواجز الجمركية . وفى سنة ١٨١٩ تألفت بفرانكفورت جمعية من التجار والصناع الألمان تحت تأثير فردريك لست الأستاذ بجامعة توبنجن «Thübingen» للنهوض بالمانيا اقتصاديا عن طريق تحقيق الوحدة الألمانية . وقد نجح فى تكوين الاتحاد الجمركى المعروف باسم الزلفرين Zollevreiu بين جميع الولايات الألمانية . وعندئذ ثارت مشكلة تنظيم علاقة هذا الاتحاد مع الخارج . وفى هذه الظروف ظهر كتاب « النظام القومى للاقتصاد السياسى » لمؤلفه فردريك لست .

الاقتصادية : فتبدأ بدور الوحشية حيث يعيش الناس من الصيد وجمع الثمار التى تقدمها الطبيعة ، وتمر بعدئذ بدور الرعى ، ثم بالدور الزراعى ، فالدور الزراعى ـ الصناعى ، وأخيراً الدور الزراعى ـ الصناعى ـ التجارى . ومتى وصلت الدولة إلى هذه المرحلة تعتبر أمة عادية إذ يصبح إقتصادها متنوعا أى أن كل فرع من فروعه يدعم الفروع الأخرى بحيث تكون مجموعا متكاملا . فيجب على كل أمة لم تصل بعد إلى هذه المرحلة أن تعمل جاهدة للوصول إليها . وكان لست متأثرا بحالة وطنه ألمانيا فى ذلك الحين إذ كانت أمة زراعية ولم تكن قد أصبحت صناعية بعد .

وقد أبرز لست مزايا تصنيع الأمم الزراعية مقرراً أنه كلما تزايد عدد السكان قل نصيب كل أسرة من الأراضى الزراعية إلى أن يصل إلى حد يهبط بمستوى معيشة أفراد الشعب هبوطا مزريا ، ولا خلاص من هذه النتيجة إلا بالاتجاه نحو الصناعة . وأضاف إلى ذلك أن تجمع العمال فى المصنع يرفع من المستوى الأدبى والثقافى للجماهير .

غير أن الانتقال من الدور الزراعى إلى الدور الزراعى ـ الصناعى يستلزم الأخذ بنظام لحماية الصناعة الناشئة من جانب الدولة اذ لا يمكن أن تؤدى التجارة الحرة مع الدول الصناعية المتقدمة إلا إلى الوقوع تحت وصايتها والبقاء فى حالة البؤس والركود . ونعى على

المذهب التقليدى أنه لم يراع التباين الموجود بين الدول من حيث قوتها الانتاجية واستعدادها الطبيعى والفنى ، الأمر الذى لا يمكن معه تطبيق سياسة موحدة فيها جميعاً .

وتختلف الحماية التى يطالب بها لست عن الحماية التى كان يطالب بها التجاريون وعن الحماية فى الوقت الحاضر نظراً لأنها مؤقتة وقاصرة على الصناعة . إذ كان من رأيه ألا تدوم الحماية الا الزمن اللازم لنشوء الصناعات الجديدة ، وأن تزول متى بلغت هذه الصناعات أشدها . كما كان يعتقد أن الزراعة ليست بحاجة إلى الحماية لأن رقى الصناعة يساعد على تصريف المنتجات الزراعية ورخاء الزراع . وكان لست متأثراً فى ذلك أيضا بحالة ألمانيا فى ذلك الحين اذ كانت المنافسة الاجنبية وبخاصة منافسة البضائع الإنجليزية على أشدها ، وكانت المصانع الالمانية لا تقوى على مقاومتها .

ولا زالت آراء لست محل التقدير حتى الوقت الحاضر ولكن الدول تبتعد شيئا فشيئا عن فكرة الحماية المؤقتة والجزئية ، وتتجه بصفة عامة نحو القومية الاقتصادية التى كثيرا ما تنتهى الى الرغبة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى (١).

(١) يقصد بالإكتفاء الذاتى (autarcie أو self-sufficiency) أن تكفى كل دولة نفسها بنفسها ، فتقوم بانتاج كل ما تستطيع إنتاجه حتى تصبح فى غنى عن غيرها من الدول ، وتتخذ من الحماية التجارية أداة لتحقيق استقلالها الاقتصادى .

المبحث الثانى

مذهب التدخل الاجتماعى

٦٤ ـ **سيسموندى:** من أهم أصحاب مذاهب التدخل الاجتماعى سيسموندى Sismondi (١٧٧٣ ـ ١٨٤٢) إذ جاهر بمحاربة نظام المنافسة الحرة الذى يدفع بالمنتجين ـ رغبة منهم فى تخفيض نفقة الإنتاج ـ إلى انقاص أجور العمال وتشغيل الأيدى الرخيصة من نساء وأحداث. ويرى سيسموندى ألا إنسجام أو توافق بين المصالح الخاصة والمصالح العامة ، وأن مركز العامل ضعيف أمام رب العمل، ومن ثم فإن القوتين المتنازعتين غير متكافئتين . لكنه لا ينكر حق رب العمل فى الربح وانما يطلب تدخل الدولة لحماية الضعيف من القوى ، وذلك مع احترامه لمبدأ الملكية الفردية ونظام الميراث .

ويعتبر سيسموندى أول من قال بضرورة سن التشريعات العمالية لتحديد ساعات العمل وتنظيم الأجور ، وتقرير الراحة الاسبوعية ، وإلزام أصحاب الاعمال باعانة العمال فى حالات المرض والعجز والشيخوخة والبطالة. وتعتبر آراؤه أساس فكرة التأمين الإجتماعى.

٦٥ ـ **مذهب التضامن :** يعتبر مذهب التضامن (solidarisme) من مذاهب التدخل الاجتماعى. وقد نشأ هذا المذهب فى فرنسا وحمل

لواءه ليون بورجوا Léon Bourgeois . وأساس هذا المذهب أن كل جيل مدين لسابقه وكل فرد مدين فى حياته لباقى الأفراد . فيجب على الغنى أن يساعد الفقير وفاء لهذا الدين . ويجب أن تتدخل الدولة لتحول هذا التضامن الواقعى الى تضامن قانونى بأن تفرض مثلا ضرائب مرتفعة وتصاعدية على الاغنياء (أى تزداد نسبتها كلما ازدادت الثروة) وتستعمل حصيلة هذه الضرائب فى تخفيف ويلات الفقراء ، وايجاد أعمال لهم ، وتأمينهم ضد المخاطر التى يتعرضون لها[1] .

ويقترب مبدأ التعاون (coopération) من مذهب التضامن . فشعار التعاون : الفرد للجماعة ، والجماعة للفرد . غير أن هناك فارقا بين المذهبين . فبينما يكون التعاون باشتراك الافراد من تلقاء أنفسهم فى جمعيات بقصد إلغاء الوسيط ، يلجأ مذهب التضامن الى الدولة لتحقيق برنامجه .

---

(١) وهذا المبدأ يتفق مع مبادىء الشريعة الاسلامية ، فقد فرضت الزكاة على الأغنياء لمصلحة الفقراء ، وجاء فى القرآن : « والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » .

المبحث الثالث

مذهب التدخل الاقتصادى

٦٦ ـ اشتراكية الدولة : المقصود بالتدخل الاقتصادى هو تدخل الدولة فى الانتاج وأهم مذهب من مذاهب التدخل الاقتصادى هو مذهب اشتراكية الدولة Socialisme d'Etat.

وتتفق اشتراكية الدولة مع الاشتراكية بالمعنى الحقيق فى أنها تطالب بتدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية ، وأنها ترى أن النظام الاجتماعى الحالى معيب . غير أنها تختلف عنها فى أنها تبقى على نظام المنافسة الحرة مع اعتقادها بضرورة التعديل فيه منعا لمساوئه بأن تتدخل الدولة مثلا فى تنظيم العلاقة بين العمال وأرباب الاعمال ، وهو ما يميزها عن المذهب الحر .

وهذا المذهب متبع الآن فى كثير من الدول إذ تتولى الدول والبلديات الكثير من المشروعات العامة ، وتتولى الرقابة على بعض المشروعات الخاصة ، وتوجه الكثير من المسائل الاقتصادية بمختلف الطرق .

ويطلق على النظام الاقتصادى الخاضع لتدخل الدولة اسم الاقتصاد الموجه أو المدار Economie dirigée أو dirigisme تمييزا له عن الاقتصاد الحر أو المرسل Economie libre .

ويختلف هذا الاقتصاد الموجه عن الاقتصاد المصمم أو المرسوم

Economie planifiée الذى تأخذ به الدول الاشتراكية . إذ أن الاقتصاد الموجه لايشمل مختلف نواحى الحياة الاقتصادية بل يقتصر على بعض جوانب منها فى حين أن الاقتصاد المصمم يقوم على برنامج موضوع مقدما لتنظيم كافة نواحى النشاط الاقتصادى كمشروعات الخمس سنوات الروسية التى سنتكلم عنها عند الكلام عن النظام الاشتراكى .

المبحث الرابع

مذهب التدخل النقابى

٦٧ — الفاشية : يقصد بمذهب التدخل النقابى تدخل الدولة فى سائر نواحى النشاط الاجتماعى عن طريق النقابات مع الابقاء على الملكية الفردية أو بعبـــارة أخرى المذهب الفاشتى أو الفاشى (le facisme) [١] الذى يرجع ظهوره إلى الزعيم الايطالى موسولينى.[٢]

---

(١) كلمة Facisme مشتقة من Facio أو Fascaeu ومعناها العصبة أو الحزمة وهو شعار للحركة يرمز إلى الاتحاد .

(٢) نشأ موسولينى اشتراكيا من أنصار العمل المباشر وعدوا للبرلمانية والملكية . فبدأ حياته منذ سنة ١٩١٤ بجمهورى متطرف وانشق على الحزب الاشتراكى الايطالى سنة ١٩١٥ مكونا الحزب الفاشتى الثورى الذى انضمت اليه كل العناصر الثورية المنشقة على الاشتراكية ، من أنصار جورج سوريل (Sorel) الذى ينادى بنشر النقابية والاعتماد عليها فى قلب النظام القائم بالقوة . وتحول موسولينى بعد الحرب العالمية الأولى عن موقفه الثورى قليلا ، ونظم حزبه من جديد سنة ١٩١٩ . وابتدأ نضاله السياسى مع الحكومات الايطالية المتوالية وانتهز أخيرا فرصة الفوضى السائدة فزحف على روما مع أنصاره من ذوى القمصان السوداء ، فدخلها فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ واستولى على الحكم ، واستمر قابضا على أزمة الأمور فى ايطاليا حتى منيت بلاده بالهزيمة فى الحرب العالمية الثانية ولقى مصرعه سنة ١٩٤٥ .

وتشابه الفاشية الاشتراكية من حيث الاعتراض على نظام الحرية الاقتصادية والرغبة فى تنظيم الانتاج ، ولكنهما يختلفان فى الأسلوب المؤدى إلى هذه النتيجة . فترمى الاشتراكية إلى الغاء الملكية الفردية لأموال الانتاج واستيلاء الدولة عليها ، فى حين أن الفاشية ترمى إلى تنظيم الانتاج عن طريق التوجيه وإقامة دكتاتورية أساسها التعاون النقابى دون إلغاء للمجهود الفردى أو الملكية الخاصة .

ولا تعتقد الفاشية فى مادية تاريخية تسير الناس ، ولا بكفاح مستمر بين الطبقات بل تعمل على إزالة ما بين الطبقات من خلاف وبغضاء فى ظل الملكية الفردية .

والفاشية تدين بالقومية المتعصبة على عكس الاشتراكية التى تنظر إلى مصلحة الطبقة الكادحة فى كافة أنحاء العالم .

وتتميز الفاشية بفكرة الدولة النقابية . فيعتبر النظام النقابى فى مقدمة قواعدها الأساسية ، وتشكل النقابات فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى ، وتحل حقوق النقابات محل حقوق الأفراد ، ويصبح البرلمان هيئة ممثلة لمختلف النقابات .

ويختلف نظام النقابات العمالية (Syndicalisme) عن نظام النقابات الفاشية (corporatisme) فى أن النقابات الأولى لا تضم سوى العمال وتتولى إذكاء الكفاح بين الطبقات فى حين أن النقابات الفاشية تضم العمال وأرباب الأعمال وتقوم على أساس التعاون بينهم تحت سيطرة الدولة[١] .

(١) غير أنه ليس لها حق احتكار المهنة كما كان الحال فى نظام الطوائف المهنية فى القرون الوسطى .

الباب الثانى

النظم الاقتصادية

تمهيد

٦٨ – اختلاف الآراء حول المقصود بالنظام الاقتصادى :

اختلف الاقتصاديون فى تحديد المقصود بالنظام الاقتصادى «système économique» . واتخذوا أسسا متباينة للتفرقة بين النظم الاقتصادية : فبينما نظر البعض إلى طبيعة النشاط الاقتصادى السائد ، اهتم البعض الآخر بدائرة إتساع هذا النشاط ، فى حين أن فريقاً ثالثا عنى بالأداة المستعملة فى المبادلة ، وجعل فريق رابع الأوضاع الخاصة بالانتاج والتوزيع نصب عينيه .

(١) التمييز بين النظم الاقتصادية تبعا لطبيعة النشاط الاقتصادى –

ذكرنا فى الباب الأول عند دراسة المذاهب الاقتصادية أن الأستاذ الألمانى فريدريك لست أشار إلى أن الحياة الاقتصادية تمر بعدة أدوار يعد كل دور منها نظاما اقتصاديا : دور الوحشية ، ثم دور الرعى ، ثم الدور الزراعى ، ثم الدور الزراعى الصناعى ، وأخيراً الدور الزراعى – الصناعى – التجارى . فقسم بذلك النظم الاقتصادية إلى خمسة أنظمة تبعا للنشاط الاقتصادى السائد فى المجتمع .

(٢) التمييز بين النظم الاقتصادية تبعا لواسطة التبادل – قرر هيلد براند (Hildebrand) أن الحياة الاقتصادية تمر بعدة أطوار اقتصادية متتالية تبعا للأداة الوسيطة فى التبادل . فهناك نظام الاقتصاد العينى (économie en nature) ، ونظام الاقتصاد النقدى ، ونظام الاقتصاد الائتمانى .

ففى نظام الاقتصاد العينى ، يسد الفرد حاجاته بعمله الفردى أو بالالتجاء إلى المقايضة (troc) أى مبادلة سلعة بسلعة أخرى .

بينما يتميز نظام الاقتصاد النقدى ، بظهور النقود كأداة وسيطة فى المبادلة . كما يتميز نظام الاقتصاد الائتمانى (économie de crédit) باستخدام سندات وعمليات الائتمان .

(٣) التمييز بين النظم الاقتصادية تبعا لاتساع نطاق النشاط الاقتصادى – ميز العلامة الألمانى بوخر Bücher بين عدة أنظمة اقتصادية تبعا لاتساع دائرة النشاط الاقتصادى أو تطور الجماعة الاقتصادية: الاقتصادى العائلى، والاقتصادى المدنى (نسبة إلى المدينة)، والاقتصاد القومى [١] . وهو تقسيم ذو قيمة تاريخية ملموسة.

(١) K. Bûcher - Etudes d'histoire et d'économie politique—traduction francaise, 1901.

ويقصد بالاقتصاد العائلى (Economie familiale ou domestique) ذلك النظام الذى كان النشاط الاقتصادى فيه لا يتعدى حدود الأسرة أو القبيلة . وكان هذا النظام سائدا فى القديم عندما كانت الحاجات ضئيلة محدودة النطاق . فكانت كل عائلة تكون وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ، تشبع حاجاتها بنفسها مستقلة بذلك عن غيرها .

وعندما اتصلت الأسر والقبائل ببعضها عن طريق المبادلة ، ووجدت الأسواق فى المدن ، وأصبحت كل مدينة تتصل بما حولها من القرى ، وجد الاقتصاد المدنى (Economie urbaine) فلم يصبح قوام الجماعة الاقتصادية القرابة والمصاهرة ، بل أصبح قوامها الإقامة والسكن فى حدود مدينة معينة .

غير أنه لم تكن هناك صلات تستحق الذكر بين المدن بعضها وبعض بل كانت تقوم الحواجز الجمركية حائلا بينها . ولما جاء عهد القوميات ، وتوحدت المدن ، وكونت الدول الحديثة ، انتقل العالم إلى نظام الاقتصاد القومى (Economie nationale) .

فأصبحت كل دولة عبارة عن وحـــدة اقتصادية لها ظروفها وأحوالها الخاصة من حيث الموارد الطبيعية ، والموقع الجغرافى ، والمناخ ، وعدد السكان .

ولا يعنى ذلك اشتراط وجود تشـــابه كامل بين مختلف أجزاء

هذه الوحدة الاقتصادية الكبرى . بل كثيراً ما تنقسم هذه الوحدة الكبرى إلى بيئات مختلفة صغيرة تبعاً لاختلاف المناطق من زراعية وصناعية فى داخل الدولة الواحدة . ولكن ترتبط هذه المناطق جميعاً فيما بينها بوحدة اللغة والنظم وعدم وجود عوائق فى سبيل إنتقال الأشخاص ورؤوس الأموال من جهة إلى أخرى فى داخل الدولة التى تكون وحدة اقتصادية واحدة .

وقد صاحب الانتقال من طور الاقتصاد المدنى إلى طور الاقتصاد القومى إلغاء العوائق الجمركية القائمة بين المدن ثم بين أقاليم الدولة الواحدة ، وتعبيد الطرق وتيسير سبل المواصلات ، وتنظيم البوليس والإدارة العامة جلبا للطمأنينة ، وتوحيد العملة فى سائر أنحاء الدولة بعد أن كان لكل مدينة أو إقليم نقد خاص .

كما تطورت الأسواق فى هذا الدور إذ لم يصبح السوق محليا خاصا بإقليم معين بل قوميا يمتد نشاطه إلى كافة أنحاء الدولة ، وذلك مع قيام أسواق محلية صغيرة فى المدن والقرى لسد الحاجات البسيطة لقاطنيها .

غير أن قيام الثورة الصناعية ، وتعدد الحاجات ، وتحسن طرق المواصلات أدى إلى خلق نظام جديد من حيث إتساع دائرة النشاط الاقتصادى ، لم يقل به بو خر ألا وهو نظـــام الاقتصاد الدولى

(Economie internationale) [١] فلم تعد الأسواق قومية بحتة قاصرة على دولة واحدة بل غدت دولية مرتبطة بعضها ببعض ، كما أصبحت أثمان السلع الهامة موحدة فى الأسواق العالمية .

وبالرغم من هـذه الأهمية التاريخية للتقسيم الذى أتى به بوخر ، فإنه يؤخذ عليه قيامه على اعتبار واحد وهو نطاق النشاط الاقتصادى دون أن يقيم وزنا لأشكال الإنتاج وصور التوزيع .

(٤) التمييز بين النظم الاقتصادية تبعا لصور الانتاج والتوزيع - إتجـــه المؤرخون والاقتصاديون الحديثون إلى التميز بين النظم الاقتصادية على أساس الشكل الذى يتخذه الإنتاج والصورة التى يتم عليها توزيع الدخل القومى أى شكل النشاط وطبيعة الأوضاع التى يتم بمقتضاها تحويل الأموال لجعلها أكثر صلاحية لاشبـــاع الحاجات ، وكيفية توزيع الناتج الاجتماعى على الأطراف المساهمة فى إيجاده .

فيجب إذن — تطبيقا لهـذا الرأى — أن نتساءل عما إذا كانت أموال الانتاج وقوى العمل موجودة تحت تصرف شخص واحد

---

(١) أتم الاقتصادى الألمانى Schmoller التقسيم الذى قال به بوخر بإضافة دور الاقتصاد الدولى .

أو أشخاص ينتمون إلى فئة واحدة أم تحت تصرف أشخاص مختلفين ينتمون إلى فئات متباينة من الفئات المشتركة فى الانتاج .

ويفرقون على هذا الأساس بين ثلاثة أنظمة : نظام الاقتصاد المغلق ، ونظام الاقتصاد الحرفى ، ونظام الاقتصاد الرأسمالى .

على أنه يلاحظ لأول وهلة أنه لا خلاف من هذه الناحية بين النظامين الأول والثانى . ففى الاقتصاد المغلق كما فى الاقتصاد الحرفى ، نجد أن أموال الانتاج وقوى العمل تحت تصرف نفس الشخص : السيد الاقطاعى فى إحدهما ، ورب الحرفة المستقل فى الآخر . فلا بد إذن من اتمام هذا التمييز القائم على عناصر اقتصادية بعناصر أخرى فنية وسياسية واجتماعية .

٦٩ ـ **عناصر النظام الاقتصادى** : فالنظام الاقتصادى عبارة عن مجموعة الأوضاع الخاصة بالنشاط الاقتصادى التى تسود فى وقت ومكان معينين . وهذه الأوضاع تتألف من ثلاثة عناصر [١] :

(١) غرض يستهدفه النشاط الاقتصادى ـ ويتجلى هذا الهدف

---

(١) François Perroux-Cours d'économie politique —1—5e. édi, 1947, p. 90.

فى الدوافع المسيطرة على القائمين بالإنتاج. فقديكون الدافع هو السعى المباشر لاشباع الحاجات بطريقة أفضل ؛ وقديكون الدافع هو البحث عن أكبر ربح أو كسب نقدى ممكن .

(٣) فن يستعان به فى تحقيق هذا الهدف . ويقصد بذلك مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادى للأموال . وتختلف هذه الطرق من نظام إلى نظام .

فقد يكون هذا الفن راكداً أومتطوراً مع اختلاف فى درجات هذا الركود أو ذلك التطور . وقد يعتمد نظام اقتصادى معين على استخدام الآلات البدوية فى حين أن نظاما اقتصاديا آخر يستعين بالآلات الميكانيكية . كما يتضمن الفن مبلغ ماوصل إليه تقسيم العمل ؛ فأحيانا يقف تقسيم العمل عند حد التقسيم المهنى ، وأحيانا يصل إلى حد تقسيم العمل الواحد إلى عدة عمليات فنية صغيرة .

(٣) تنظيم سياسى واجتماعى يهيء الجو اللازم لتحقيق الهدف المقصود بواسطة الأساليب الفنية الموجودة — فالملكية مثلا إما أن تكون خاصة أو جماعية أو عامة . والمبادلات إما أن تكون حرة وتأخذ شكلا إتفاقيا أو تكون مبادلات مفروضة بمعرفة السلطة العامة.

٧٠ — **أنواع النظم الاقتصادية** : على أننا فى تحديد النظم

الاقتصادية على ضوء هذه العناصر التى تقوم عليها، لن نستطيع أن نرجع إلى بدء الخليقة حتى لا نقع فيما وقع فيه بعض المؤلفين من أخطاء نظراً لعدم وجود الوثائق التاريخية الثابتة التى تعصم الباحث من الزلل .

فقد حاول بوخر أن يصف الحياة الاقتصادية للشعوب الفطرية (Naturvoelker) ، فذكر من أحوالها ما يناقض ما وصل إليه علم الأجناس (éthnographie) .

إذ صور بوخر النشاط الاقتصادى الفطرى فى صورة البحث الفردى عن الغذاء ، مستنداً إلى الأنانية المتأصلة فى النفوس . فالإنسان الفطرى — فى رأيه — كان يبحث بنفسه عن المواد الغذائية ، ويأكلها وحده : فى حين أن أبحاث علم الأجناس تقرر أن الشعوب الفطرية لم تعرف مطلقا الاستهلاك الفردى وإنما كان الاستهلاك فيها يأخذ صبغة عائلية . كما كان يقدم الكثيرون مساعدات غذائية إلى المسنين والنساء والأطفال .

كما خالف بوخر غيره من علماء الاجتماع فى إعتقاده بأن نظام الملكية الفردية هو الذى كان سائداً فى المجتمعات الفطرية . وقد أثبتت دراسات علم الأجناس أن الجماعة الفطرية لم تعرف نظاما واحداً للملكية بل وجدت بها عدة أنظمة جنباً إلى جنب : فكان يوجد نظام للملكية يتضمن مجموعة من الحقوق تقترب من الملكية الشائعة أو الجماعية ، ونظام للملكية الفردية ، ونظام للملكية العائلية .

ووصف بوخر الإنسان الفطرى بأنه لايحسب حساب المستقبل فلا يدخر من يومه لغده . فى حين أن علماء الأجناس توصلوا إلى أن جميع الجماعات الفطرية كانت تحتفظ بكميات من الأسلحة ، وبعضها كان يحتفظ ببعض المواد الاستهلاكية مما يهدم ماذهب إليه الاقتصادى التاريخى الألمانى .

فلنترك إذن لعلم الأجناس مهمة البحث والتنقيب للوصول الى حقيقة ما كانت عليه الحياة الاقتصادية للشعوب الفطرية والتى يجب عدم الخلط بينها وبين الشعوب المتطورة . ولنقتصر على الكلام على النظم الاقتصادية فى المجتمعات التى نملك عنها وثائق تاريخية ثابتة .

وقد توالت على هذه المجتمعات أربعة أنظمة اقتصادية تتباين من حيث العناصر التى تقوم عليها :

(١) النظام الاقتصادى المغلق .

(٢) النظام الاقتصادى الحرفى .

(٣) النظام الرأسمالى .

(٤) النظام الاشتراكى .

الفصل الأول

النظام الاقتصادى المغلق

وجد نظام الاقتصاد المغلق (le système de l'économie fermée) فى عهد الجماعات الأولى ، واستمر فى العصر القديم حتى أوائل القرون الوسطى .

ويتميز هذا النظام كما يدل عليه إسمه بانطوائه على نفسه أو عدم اتصاله بغيره .

وقد إتصف هذا النظام فى العصور القديمة بخصائص معينة سواء من ناحية الانتاج أو المبادلة أو التوزيع ، أو من حيث الغرض الذى يستهدفه ، أو الفن الذى يعتمد عليه .

على أنه قبل أن نتناول هذه الخصائص بالدراسة يجدر بنا أن نشير إلى أن الاقتصاد المغلق لم يأخذ صورة واحدة بل تعددت صوره ، ولا زالت آثاره باقية حتى الوقت الحاضر .

وسنتكلم فيما يلى عن صور النظام الاقتصادى المغلق ، ثم عن الإنتاج والتوزيع فى ظل هذا النظام ، وأخيراً عن هدفه ووسائله .

المبحث الأول

صورة النظام الاقتصادى المغلق

يأخذ النظام الاقتصادى المغلق صوراً متعـــددة : فقد يكون الاقتصاد قاصراً على عائلة واحـدة (économie familiale fermée) أو قبيلة معينة (économie de tribu)، وقد يكون مغلقا فى حدود مزرعة (économie domaniale fermée) أو فى حـدود قرية من القرى (économie de village férmée) .

٧١ – **الاقتصاد العائلى المغلق** : كان الاقتصاد عائليا فى عهد البشرية الأولى إذ كانت الحاجات ضئيلة محدودة النطاق . وكانت العائلة تؤلف وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ، تشبع حاجاتها بنفسها مستقلة بذلك عن غيرها .

وكانت العائلة لا تقتصر على الزوج والزوجة والأبنـاء الغير المتزوجين ، كما قد يتبادر إلى الأذهان نظراً للأوضاع العائلية الحالية بل كانت تشمل جميع الأشخاص المنحدرين من أصل مشترك ، كما كانت تضم أحيانا أرقاء يتفاوتون كثرة أو قلة حسب المناطق والعهود.

ورغم هذا النطاق العائلى الضيق ، كان يوجد نوع من التخصص

فى الأعمال تبعاً للأعمار أو القوى الجسمانية أو الاستعداد أو الجنس. وكان الواجب العائلى وعلاقة القرابة ومصلحة الجماعة تغلب على المصلحة الخاصة للفرد . فكان رئيس العائلة هو صاحب الأمر المطلق فى تقسيم الأعمال وتوزيع الحاصلات بين أفراد الجماعة بغير معقب . وكثيراً ما تكون قراراته بعيدة كل البعد عما توحيه المصلحة الشخصية للفرد أو ما كانت تؤدى إليه البواعث الاقتصادية لو تركت تفعل فعلها .

ونظراً للاستقلال الاقتصادى للعائلات ، لم يكن للمبادلة والتجارة — بطبيعة الحال — شأن فى ذلك النظام . وكانت العلاقة بين العائلة الواحدة أو العشيرة الواحدة وغيرها من العائلات أو العشائر علاقة قوة ونزال ، وليست علاقة مبادلة واقتصاد . غير أنه ظهر تدريجيا نوع من تبادل الثروات بين أفراد العشيرة الواحدة أو بين عشيرة وأخرى ، وكان يحاط هذا التبادل بالطقوس الخرافية أو الأوضاع الشكلية .

فمما يؤثر عن هذا العهد عادة تبادل الهدايا . فكان الشخص يقدم هدية إلى آخر دون أن يطلب منه مقابلا وغالباً ما يكون ذلك بمناسبة عيد من الأعياد . وكان العرف يلزم المهدى إليه بقبولها وبأن يقدم إلى المهدى بدوره هدية تكون على الأقل مساوية لهديته فى القيمة .

ولم تكن هذه الهدايا من المواد التى تسد الحاجات الضرورية للانسان وإنما يغلب أن تكون من الأشياء الثمينة التى ترمز إلى القوة والسلطان أو التى ينظر إليها باعتبارها ذات قيمة دينية ، ولذا فلم يكن تبادل هذه الهدايا تجارة وتبادلا بالمعنى الاقتصادى . غير أن هذه العادة لم تكن عديمة الأثر من الناحية الاقتصادية إذ أنها حملت الأفراد على الاعتياد على تقدير قيم الاشياء .

ووجد أيضا فى الجماعات الأولى فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط نوع من التجارة يمكن تسميتها بالتجارة الصامتة . تجرى على الحدود التى تفصل بين القبائل المتعادية والتى بدأت ترتبط بروابط اقتصادية . فكان يحمل أحد أفراد القبيلة (ا) السلعة التى يريد التخلى عنها إلى منطقة الحدود حيث يضعها وينصرف . ثم يأتى إلى هذه المنطقة أحد أفراد القبيلة (ب) لمعاينة السلعة المعروضة ويضع إلى جانبها السلعة التى يرضى أن يعطيها فى مقابلها وينصرف إلى حال سبيله . وعندئذ يعود عضو قبيلة (ا) فاذا راقت فى عينه السلعة المعروضة عليه أخذها فى مقابل سلعته . وإلا فإنه يسترد بضاعته التى كان يعرضها أو يترك الاثنتين دلالة على أنه يطمع فى مقابل أكبر قيمة من المقابل المعروض عليه .

ويلاحظ أن هذه الاجراءات الطويلة المعقدة تشف عن حقيقة

العلاقة بين أفراد القبائل المختلفة : فهى تتطلب قدراً معيناً من الثقة المتبادلة إذ أن أصحاب السلع الراغبين فى المبادلة يتخلون عن حيازتها مؤقتاً موقنين بأن الطرف الآخر لن يستولى عليها بغير مقابل . إلا أن هذه الثقة محدودة وضعيفة مما جعل الطرفين يفضلان تجنب المواجهة خوفا من حصول إحتكاك بينهما يشعل نار الحرب والقتال بينهم من جديد .

٧٢ — **الاقتصاد المغلق فى حدود مزرعة أو قرية** : أما الاقتصاد المغلق فى نطاق المزرعة أو القرية. فيقصد به حالة المالك المستقل الذى يعيش فى مزرعته مستقلا عن غيره من الملاك ، يشبع حاجاته وحاجات من حوله داخل حدود مزرعته دون أن يتصل بغيره .

كما يقصد به الحالة التى كانت تسود أوروبا فى عهد النظام الاقطاعى حيث كان يقوم السيد الاقطاعى باستغلال أرضه بمعاونة خدمه والملحقين بأرضه معتمدا على إنتاجهم فى إشباع حاجاتهم وسد رمقهم.

وكانت المزرعة أو الاقطاعية تكوّن وحدة اقتصادية مستقلة تكفى حاجات قاطنيها فى داخل حدودها دون أن تعتمد على غيرها .

٧٣ — **الاقتصاد المغلق فى الوقت الحاضر** : على أن الاقتصاد المغلق

لم ينقرض تماما فى الوقت الحاضر . فلا زالت آثاره باقية حتى فى المجتمعات الرأسمالية الكبرى .

فلا تزال توجد بعض الضياع الزراعية التى تنتج جزئيا للسوق ولكنها تنتج جانبا فى نفس الوقت لإشباع حاجات المقيمين على أرضها بصورة مباشرة . كما نجد أفراد العائلة هم الذين يقدمون العمل اللازم للانتاج .

المبحث الثانى

الانتاج والتوزيع فى ظل النظام المغلق

على أنه أيا كانت صورة النظام الاقتصادى المغلق ، فان الانتاج والتوزيع فى ظله يتصفان بطابع واحد .

٧٤ — **تجمع عناصر الانتاج فى يد واحدة :** فقوى الانتاج من عمل وأموال توجد فى نظام الاقتصاد المغلق تحت تصرف فرد واحد — سواء كان رب الأسرة أو المالك المستقل أو السيد الاقطاعى — أو عدد من الأفراد ينتمون إلى نفس الفئة .

وكانت الزراعة هى ميدان العمل الأول فى نظام الاقتصاد المغلق وكان يقوم بمباشرتها صغار الملاك المستقلين أو السادة والنبلاء أصحاب الاقطاعيات والضياع .

وواضح فيما يختص بالمالك الصغير المستقل أنه يملك رأس المال والأرض وقوة العمل فى آن واحد . كما أن رب الأسرة فى نظام الاقتصاد العائلى المغلق كان هو صاحب التصرف فى أموال الأسرة وأفرادها .

وبالمثل كان السيد الاقطاعى فى وضع يختلف تماما عن وضع الرأسمالى فى العصر الحديث . فالرأسمالى — سواء أكان صانعا أم تاجراً — يسعى للحصول على رأس المال أو العمل عن طريق التعاقد مع الغير ؛ فهو ليس بصاحب التصرف المطلق فى عناصر الانتاج جميعا من طبيعة وعمل ورأس مال. أما السيد الاقطاعى فهو المالك للاموال، وهو المتصرف فى أدوات الإنتاج ، وهو صاحب الحقوق الواسعة على الأشخاص ونشاطهم . فلا وجود إذن لانفصال قانونى أو اقتصادى بين عنصر العمل وعنصر رأس المال .

٧٥ — **التوزيع طبقا لقرار المسيطر على الانتاج** : أما عن توزيع الناتج ، فإن المساهمين فى إنتاجه لا يحصلون فى نظام الاقتصاد المغلق على دخل تحدده الأثمان فى السوق كما هو الحال فى النظام الرأسمالى؛ فنظام الإقتصاد المغلق لا يعرف نظام السوق كما سنرى حالا .

وإنما يتم التوزيع فى نظام الإقتصاد العائلى المغلق تبعا لما يأمر به رئيس العائلة . كما أن تحديد حصة السيد الإقطاعى وحصة فلاحيه

فى الناتج الاجمالى يجرى طبقا لأمر هذا السيد فى النظام الاقطاعى . على أن بعض القواعد العرفية المقررة كانت تخفف من تحكمه .

وإذا كان التوزيع يتم أيضاً فى النظام الاشتراكى الكامل طبقا لقرارات تصدرها الدولة، وليس طبقا للأثمان التى تتحدد فى الأسواق كما هو الحال فى النظام الرأسمالى - فإنه شتان بين ما يؤدى إليه نظام التوزيع الاشتراكى ونظام التوزيع فى ظل الاقتصاد الاقطاعى المغلق.

فالتوزيع تقوم به الدولة فى النظام الاشتراكى مراعية فى ذلك العدالة الاجتماعية والتوفيق بين مختلف المصالح فى حين أن التوزيع الذى يتم بقرار السيد الاقطاعى تمليه مصلحته الشخصية مستغلا فى ذلك جهود الآخرين من أتباع وفلاحين .

المبحث الثالث

هدف النظام ووسائله

٧٦ — **الرغبة فى سد الحاجات** : لا تعد الرغبة فى تحقيق أكبر نفع مادى أو كسب نقدى ممكن هى المحرك للنشاط من الناحية النفسانية فى داخل النظام الاقتصادى المغلق ، بعكس الحال فى النظام الرأسمالى.

وإنما تعتبر الرغبة فى الحصول على السلع والخدمات اللازمة

للمحافظة على مستوى حياة السيد الاقطاعى وحاشيته ، ولسد رمق فلاحيه ، هى العامل المسيطر فى توجيه الاقتصاد المغلق .

وقد كان لهذا الهدف أثره فى الإنتاج فى ظل هذا النظام ، كما كان له أثره فى المبادلة .

٧٧ — **نظام اقتصادى بغير أسواق** : فالنظام الاقتصادى المغلق يعد - على حد تعبير المؤرخ البلجيكى الكبير بيرين Pirenne - نظاما اقتصادياً بغير أسواق . فالجزء الأكبر من حاجات الأفراد الذين يشتغلون داخل المزرعة أو الاقطاعية تشبع من السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها داخلها (١) .

فنجد صغار الملاك يعيش كل منهم فى عزلة عن الآخرين معتمداً على أرضه وعائلته فى إنتاج كل ما يشبع حاجاتهم من صنع الخبز ، وتربية المواشى للحصول على ألبانها ولحومها . والدواجن للاستفادة من نتاجها ، إلى قيام النساء بعمليات القز والنسيج . أو نجد السيد الاقطاعى يقوم باستغلال أرضه بمعاونة خدمه والملحقين بأرضه ليكفى حاجاته وحاجاتهم .

على أن هذا القول لا ينفى حصول بعض المقايضات النافهة بين

(١) H. Pirenne — Les périodes de l'histoire aociale du capitalisme, 1914.

عائلة وأخرى أو بين مزرعة أو إقطاعية وأخرى [١] . ولذا فإن بعض المؤرخين يقرون فى الوقت الحاضر أنه لم يوجد على وجه الاطلاق اقتصاداً مغلقا تماما بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . ولكن إذا نظرنا إلى حاجات القاطنين فى نطاق العائلة أو الاقطاعية فى مجموعها ، نجد أنها تشبع بالخدمات التى تؤدى والمنتجات التى يمكن الحصول عليها فى داخل حدود العائلة أو الاقطاعية .

هذا إلى أن هذه المبادلات لم يكن يقصد من ورائها تحقيق كسب وإنما سد بعض الحاجات التى لم يمكن سدها فى داخل تلك الحدود وفقا للروح التى تسود هذا النظام القائم .

٧٨ — *الفوم المستخدم* : أما عن الفن الذى كان يستعين به نظام الاقتصاد المغلق ، فقد كان فنا بدائيا : إذ لم يتجاوز استعمال بعض الأدوات البسيطة ، كما أن تقسيم العمل كان فى صورته الأولى .

وكانت الحاجات تعرف بالتجربة ، ولا تتغير إلا ببطء شديد . وكانت الاختراعات نادرة وقليلة الأهمية بالقياس إلى حالها فى ظل النظام الرأسمالى .

---

(١) راجع ما سبق ذكره عن المبادلات فى عصر الاقتصاد العائلى .

الفصل الثانى

النظام الاقتصادى الحرفى (١)

تطور تقسيم العمل الاجتماعى ، وانقلب من تقسيم عمل عائلى إلى تقسيم عمل مهنى . فتخصص الأفراد فى بعض الحرف كالنسيج والنجارة والحدادة الخ . واقترن هذا التخصص بظهور المدن فى أوائل القرون الوسطى . فكان النظام الاقتصادى الحرفى (économie artisanale) .

وكانت تسيطر على الاقتصاد الحرفى الطوائف المهنية التى تضم أرباب الحرف . ولذا كان طبيعيا أن نستعرض نظام هذه الطوائف .

وبناء على ذلك سنقسم دراستنا للنظام الاقتصادى الحرفى إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول — الطوائف المهنية .

المبحث الثانى — الانتاج والمبادلة فى ظل النظام الحرفى .

المبحث الثالث — هدف النظام الحرفى ووسائله .

---

(١) H. Pirenne — La civilisation occidentale au Moyen Age, du XIe Siècle au milieu du XVe. Siècle. Les villes du Moyen Age, 1938.

المبحث الأول

الطوائف المهنية

٧٩ — يقصد بالطوائف المهنية (corporations) تجمع أرباب الحرفة الواحدة بقصد الذود عن مصالحهم ، وتنظيم المنافسة بينهم ، والعمل على الارتقاء بالحرفة .

وقد ظهر هذا النظام فى أوروبا فى غضون القرن الثالث عشر واستمر إلى نهاية القرن الثامن عشر حين آذن عهده بالزوال نظراً لإنتشار مذاهب الحرية الاقتصادية [١] ، كما استمر فى مصر حتى ختام القرن التاسع عشر .

وكانت تتألف الطوائف من صبية وصناع ومعلمين ، وعلى رأس كل طائفة شيخ يتولى شؤونها ، كما كان للطوائف جميعا رئيس عام يسمى « مر تجار » أو « الشابندر » ، وله حق تعديل قرارات مشايخ الطوائف .

---

(١) يراجع فيما يختص بنظام الطوائف المهنية فى أوروبا كتاب:
Martin St. Léon — Histoire des corporations de Métiers, 1941.
وقد ألغى ترجووزير لويس السادس عشر نظام الطوائف فى فرنسا فى سنة ١٧٧٦ ، ثم أعيد بعد ذلك ، ولم يلغ نهائيا فى فرنسا إلا فى سنة ١٧٩١ بالقانون المسمى « Loi Chapelier » نسبة إلى مقرر القانون . وأعلن بهذا القانون حرية الأشخاص فى مزاولة المهن الصناعية والتجارية .

وكان الصبية لا يتناولون أجراً أثناء تمرينهم ، ولم يكن نظام التمرين خاضعاً للوائح معينة ، بل كان يسلم الأب إبنه لمعلم يثق به فيدربه عدة سنوات على أصول المهنة . وكثيراً ما كانت تنتقل الحرفة من الآباء للأبناء .

وكان لا ينتقل الصبي إلى درجة الصانع أو العريف إلا بعد إجراءات معينة وحفلة خاصة تقام أمام شيخ الطائفة ، كما لا يرتقي العريف إلى درجة المعلم إلا إذا صنع شيئاً نفيساً يعرض على كل رؤساء الحرفة وبعد ذلك تقام الحفلة (١) .

أما شيخ الطائفة فيعين بالانتخاب بواسطة عرفاء ومعلمي الحرفة لمدة سنة ثم يقوم بعدئذ باختيار مساعديه وأعضاء مجلسه . وكان يحصل من أعضاء طائفته جعلا بنسبة دخل كل منهم . وكان للشيخ نفوذ كبير إذ كان يفصل في المنازعات الخاصة بالمهنة والتي تقوم بين الرؤساء والصناع والصبية أو بين أعضاء الطائفة والجمهور . وكان لا يحق للصانع

---

(١) كانت تقام الحفلة أمام معلمي الحرفة ، فينادي الشيخ المرشح ويطلب منه ومن الحاضرين تلاوة الفاتحة ، ثم يناقشه في مؤهلاته وبعدئذ يطوقه بشال رمزاً لممارسته المهنة ويزوده بنصائحه ثم تصدح الموسيقى ويقبل المدعوون على الوليمة التي يقيمها المرشح على نفقته ويوزع عليهم الهدايا من أقمشة وسكر وشمع وصابون .

أنظر : Germain - Martin — Les bazars du Caire. 1910.

P. Arminjon — La situation économique et Financière de l'Egypte, 1911.

أن يترك معلمه لنزاع طارىء إلا بعد عرض الأمر على الشيخ وعدم نجاحه فى التوفيق بينهما ، ويقوم الشيخ حينئذ بتشغيل العامل عند رئيس آخر مقابل جعل يدفعه . كما كان يقوم شيخ الطائفة بتحديد الأجور وشروط العمل ، وكان له حق توقيع عقوبات على من يخالف أصول المهنة أو تقاليد الطائفة ، كما يقوم الشيخ بإيجاد الأعمال للعاطلين من طائفته وبمساعدة فقراء الطائفة ممن يقعد بهم المرض أو تمنعهم الشيخوخة عن العمل . وكان يعتبر الشيخ ممثلا لطائفته أمام السلطات العامة ومسئولا عن الاضطرابات التى يحدثها أتباعه .

وقد زال اختصاص مشايخ الطوائف فى فض المنازعات بإنشاء المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ ثم جاء مرسوم قانون ضريبة المهن (البانتا) فى ٩ يناير سنة ١٨٩٠ فقضى نهائياً على نظام الطوائف فى مصر إذ نصت المادة الأولى منه على حرية كل سكان مصر فى مزاولة المهنة التى يختارونها لأنفسهم .

ولا ريب فى أن نظام الطوائف يؤدى إلى السلام الاجتماعى بين العمال وأرباب الأعمال نظراً للعلاقة الشخصية التى تربط المنطوين تحت هذا النظام بعضهم ببعض [1] ، هذا إلى أنه كان سبباً فى ارتقاء

(١) ومن هنا تختلف الطوائف المهنية عن النقابات . فالطوائف تجمع بين العمال وأرباب الأعمال فى الحرفة الواحدة ، فى حين أن النقابات لا تضم إلا العمال وحدهم أو أرباب الأعمال وحدهم .

التمرين الفنى . غير أن نظام الطوائف كان من ناحية أخرى عقبة فى سبيل حرية العمل ، خصوصاً عندما أساءت بعض الطوائف استعمال حقها[١] . هذا إلى أنه لايساعد على رقى فن الصناعة، فقوانين الطوائف كانت تحدد بدقة طرق صنع المنتجات ، بحيث كان من المستحيل الأخذ بأى اختراع جديد لم توافق عليه الطائفة .

المبحث الثانى

الانتاج والمبادلة فى ظل النظام الحرفى

٨٠ — **صور الانتاج الحرفى** : يتفق النظام الحرفى مع نظام الاقتصاد المغلق فى أن عناصر الانتاج من عمل وأموال يملكها نفس الأشخاص ألا وهم أرباب الحرف المستقلين . فهم الذين يقدمون رأس المال اللازم للاستغلال ، وهم الذين يباشرون بأنفسهم عملية إنتاج أو تحويل السلعة .

على أن ذلك لايعنى أن هذه هى الصورة الوحيدة للإنتاج فى ظل النظام الحرفى. فإن من يتتبع التاريخ يكشف عن وجود صور متعددة لهذا النظام .

---

(١) إذ كان يحصل أحيانا أن تتخطى الطوائف الأكفاء ولا تمنحهم درجة « معلم » وتقصرها على أبناء المعلمين وأصهارهم .

فكان صاحب الحرفة يشتغل أحياناً فى منزله بحساب الساعة أو القطعة . فيتلقى من عملائه طلباتهم ، وقد يقدمون إليه المادة الأولية أو يحددون له طريقة العمل. وفى هذه الحالة لانجد أى وجه للشبه بين رب الحرفة (artisan) وبين صاحب العمل أو المنظم (entrepreneur).

ولكن كان رب الحرفة يشتغل فى غالب الأحوال فى حانوت أو ورشة يعاونه بعض الصناع. وفى هذه الصورة يقترب رب الحرفة من المنظم الرأسمالى الذى يستخدم عمالا بالأجر، ولكن يظل هناك فارق يميز بينهما يتجلى فى قيام رب الحرفة بأداء جانب كبير من العمل التنفيذى.

٨١ — **عدم وجود المخاطر الاقتصادية** : وقد كان لنظام الإنتاج فى النظام الحرفى أثره فى المبادلة . فإنه وإن كانت حركة المبادلة بدأت تنشط فى ظل هذا النظام نتيجة التخصص المهنى وظهور المدن، إلا أن المبادلة كانت فى غالب الأحوال مبادلة مباشرة : فلا ينتج صاحب الحرفة لعملاء مجهولين له بل كان ينتج لمجموعة من المستهلكين يعرفهم أو يمكنه على الأقل أن يعرفهم. وبذا كانت المخاطر الاقتصادية محدودة .

ويقصد بالمخاطر الاقتصادية تلك المخاطر التى تنجم عن اختلال التوازن بين الكميات المعروضة من سلعة معينة وبين الكميات المطلوبة منها .

وبذا كان صاحب الحرفة لا يتعرض إلا للمخاطر الفنية التى يتعرض

لها كل إنتاج أيا كانت صورته . ويقصد بهذه المخاطر الفنية المخاطر التى تنشأ عن سوء الصنعة أو عن خطأ فى طرق التحويل المادى للأموال أو عن تدخل أية قوة خارقة كحدوث حريق مثلا .

٨٢ — **من نظام الحرفة الى نظام المشروع** : وبقى الحال على هذا المنوال ما بقيت المبادلة قاصرة على السوق المحلى (المدينة وما يجاورها من القرى) . ولكن بمجرد أن تدخل التاجر الكبير ، وأصبح يعمل لحساب عملاء لا يعرفهم ، واتسعت دائرة عمله من الناحية الجغرافية، تغير النظام . إذ أخذ الصانع يشتغل لحساب الوسيط الذى يقدم له المادة الأولية بل وأدوات العمل فى بعض الأحيان . وعند ما فقد الصانع ملكية المواد الأولية ، والمواد التى يستعملها ، والمنتجات التى يصنعها ، أضاع صفته كمنتج مستقل وأضحى أجيرا يشتغل لدى الوسيط الذى أصبح رب عمل . فتطور نظام الحرفة (l'artisanat) إلى نظام المشروع (entreprise) .

وبناء على ماتقدم يمكننا القول بوجوب حدوث تطورين للانتقال من نظام الحرفة إلى نظام المشروع : إلتحاق عدد متزايد من المساعدين الأجراء بالحرفة ، وحلول إنتاج مقصود به عملاء غير معروفين محل إنتاج يتم بناء على طلب تقدم به فعلا عملاء معروفون من قبل .

على أن حلول نظام المشروع محل نظام الحرفة لا يفيد أن الصانع

المستقل اختفى من عالم الوجود ، فلا يزال هذا الصانع موجوداً حتى اليوم فى بعض الحرف فى جميع الدول . وتعمل الحكومات على مساعدة أصحاب الحرف إبقاء عليهم عن طريق منحهم القروض بشروط ملائمة ، وتشجيع الجمعيات التعاونية الإنتاجية .

المبحث الثالث

هدف النظام الحرفى ووسائله

٨٣ — **الهدف الاساسى ليس الربح** : لم يكن المحرك الأساسى للنظام الاقتصادى الحرفى هو البحث عن الربح ، وبصفة خاصة عن أكبر ربح ممكن . فإن تحقيق الربح كان محدوداً بحدود الأنظمة القانونية والعرفية القائمة .

فكانت للطوائف المهنية التى تحدثنا عنها سيطرة على كافة نواحى الاقتصاد الحرفى بما فى ذلك التوزيع . فلم تكن الدخول تتحدد بأثمان العناصر الإنتاجية التى تتكون فى سوق حر . وإنما كانت تقاليد الطائفة وقواعدها تتدخل إلى حد كبير فى توزيع الناتج الاجتماعى .

٨٤ — **الفن المستخدم** : أما عن الفن الذى كان يستعين به النظام الحرفى ، فلم يكن فنا تقدميا بالمعنى الصحيح إذ كان مقصوراً على استخدام الأدوات اليدوية .

ويرجع السبب فى ذلك إلى العاملين الآتيين :

(١) ثبات العرض تبعا لثبات الطلب — كانت الحاجات فى هذا النظام تخص عدداً محدوداً من الأفراد القاطنين فى نطاق جغرافى معين ؛ كما كانت هذه الحاجات لا تتزايد أو ترتقى بسرعة ، بحيث لو طرحت فجأة كمية إضافية من السلع فى السوق ، فإنها لا يمكن أن تمتص ، الأمر الذى يثبط الجهود التى تبذل للإرتقاء بالفن المستخدم فى الإنتاج .

(٢) تدخل الطوائف المهنية — هذا إلى أن تدخل الطوائف المهنية فى تحديد الكميات المنتجة ، وأساليب الصناعة كان عائقا آخر فى سبيل تقدم الفن المستخدم فى النظام الحرفى .

الفصل الثالث

النظام الرأسمالى (١)

ليس من السهل تعريف النظام الرأسمالى (le capitalisme ou le règime capitaliste) تعريفاً جامعاً مانعاً لأن هذه التسمية إنما تنطبق على مجموعة من مختلف الروابط الإقتصادية والقانونية ، تختلف من دولة إلى أخرى ، بل ومن وقت لآخر فى نفس الدولة .

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن كثيرين ممن يستخدمون اصطلاح الرأسمالية أو النظام الرأسمالى يقصدون به الإيحاء بمعنى معين لصالح أو ضد هذا النظام .

فيذهب المدافعون عن الرأسمالية إلى وصفها بأنها نظام يتميز بالملكية الخاصة ، والحرية الاقتصادية ، والابتكار الفردى ، والتقدم

---

(١) المراجع :

Francois Perroux — Le capitalisme, Paris 1948.
David Mc Cord Wright — Capitalism, New York 1951.
Joseph Schumpeter — Capitalism, socialism and democracy, London 3 rd ed 1949.
A. C. Pigou — Socialism versus capitalism, London 7th ed. 1946.
G. Moldin and F. Traver de Vyver - Development of economic society, Boston 1938.

فى طرق الإنتاج ، والمكافآت النقدية التى تتفق والحيوية والنشاط الشخصى . بينما يستخدم خصوم هذا النظام اصطلاح الرأسمالية للتعبير عن تملك أقلية صغيرة لوسائل الانتاج فى ظل أنظمة قانونية تسمح بل وتشجع استغلال حفنة ضئيلة من السكان للأكثرية الكادحة .

على أنه يمكننا أن نعرف النظام الرأسمالى ببيان خصائصه العامة دون تعرض للتفصيلات التى تختلف من دولة إلى أخرى من الدول التى يقوم فيها هذا النظام ، ودون أن نصدر حكما له أو عليه . وستكون هذه الخصائص محل دراستنا فى المبحث الأول .

وبعد أن نلم بالأسس التى تقوم عليها الرأسمالية ، ننتقل إلى بحث التطورات التى طرأت عليها منذ نشأتها إلى الوقت الحاضر .

ونخلص بعد كل ذلك إلى بيان الأسباب التى خلقت أزمة هذا النظام ، وطبعته بطابع الفشل ، مما كان له أثره فى ظهور النظام الاشتراكى كمنقذ للعالم من مساوىء الرأسمالية .

المبحث الأول

خصائص النظام الرأسمالى

يتميز النظام الرأسمالى بخصائص عامة لا يختلف عليها أنصار هذا

النظام وخصومه ، ولا توجد فى دولة من الدول الرأسمالية دون الأخرى .

وسنستعرض هذه الخصائص ، الواحدة تلو الأخرى فيما يلى ، عرضا سريعا يعطى صورة واضحة عن طبيعة هذا النظام وكيفية دوران عجلة الحياة الإقتصادية فى ظله .

٨٥ — (١) **الانفصال بين العمل ورأس المال** : تعترف تشريعات الدول الرأسمالية بحق الفرد فى تملك الأموال ملكية خاصة سواء أكانت هذه الأموال من أموال الاستهلاك أو من أموال الإنتاج .

على أنه لا يشترط فى النظام الرأسمالى أن تكون جميع الأموال مملوكة للأفراد ملكية خاصة بل يجوز أن تتملك الدولة أو البلديات جانباً من هذه الأموال .

كما أنه لا يشترط أن يكون حق الملكية الخاصة الذى يعترف به للأفراد حقاً مطلقاً بل يجوز أن ترد عليه بعض القيود كالحق المخول للدولة بنزع الملكية للمنفعة العامة مع دفع التعويض المناسب للملاك.

ولكن يلاحظ أن الاعتراف بحق الملكية الخاصة — ويهمنا هنا الملكية الخاصة لأموال الإنتاج — لايعد أمراً قاصراً على النظام

الرأسمالى. فقد وجد هذا الحق بالذات فى أنظمة أخرى غير رأسمالية كالنظام الاقتصادى الحرفى . وإنما أسبغت الطرائق الرأسمالية فى الانتاج أهمية خاصة على بقاء الملكية الخاصة لأموال الانتاج[1].

فالانتاج الآلى الضخم فى ظل النظام الرأسمالى يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لا يتسنى للعمال اليدويين أن يحصلوا عليها فى الظروف العادية . وبذا فقد العمال كل أمل لهم فى أن يصبحوا يوما ما من أصحاب الأعمال . وأصبح الحائزون لأموال الانتاج من رأسماليين وأصحاب أعمال طبقة متميزة عن طبقة العمال الذين يؤجرون قواهم واستعدادهم للعمل نظير أجر يحصلون عليه .

فالمميز إذن للنظام الرأسمالى فى ذاته ليس هو وجود الملكية الخاصة لأموال الانتاج وإنما الانفصال الذى أدت إليه هذه الملكية بسبب ظروف الانتاج الرأسمالى ـ بين عنصر العمل وعنصر رأس

---

(١) بلغ الفن فى النظام الرأسمالى أقصى درجاته نتيجة تكدس رؤوس الأموال ، والمنافسة بين أصحاب الأعمال . ويتميز الفن فى هذا النظام بالآلية والتقسيم الفنى للعمل. ويقصد بالآلية استخدام الآلات ذات القوى المحركة على نطاق واسع فى الانتاج . أما التقسيم الفنى للعمل ، فيقصد به تجزئة العملية الواحدة في دورة الانتاج إلى عدة عمليات بسيطة بحيث يعهد بكل عملية من هذه العمليات الصغيرة إلى عدد معين من العمال يتخصص فى أدائها . ويمكننا أن نضيف إلى الفن المادى أنواعا أخرى من الفنون التى ظهرت فى ظل النظام الرأسمالى كالتطور الذى طرأ على الأنظمة المالية أى النظم النقدية والائتمانية ونظام الشركات المساهمة .

المال . ولم يعد هذا الانفصال إنفصالا فنيا فحسب بل أصبح انفصالا قانونياً أيضا .

وإن كانت مقارنة النظام الرأسمالى بالنظام الاشتراكى بالذات تجعل من الملكية الخاصة لأموال الانتاج إحدى خصائص النظام الأول . لأن النظام الاشتراكى يلغى الملكية الخاصة لأموال الانتاج ويضع هذه الأموال بين أيدى الدولة كممثلة للمجموع لتديرها لمصلحتهم.

فيرى الاشتراكيون أن رأس المال أعطى السيادة على العمل فى النظام الرأسمالى ، فتحكم أصحاب رؤوس الأموال فى رقاب العمال . بينما كان العمل مسيطراً على رأس المال قبل ظهور هذا النظام ، وكان يعتبر رأس المال خادما للعمل . فلما أفلت رأس المال من يد العامل ظهرت الرأسمالية . فهم لا يبغضون رأس المال لذاته وإنما لطريقة استعماله ، إذ يعترفون بأهمية رأس المال للصناعة ولكنهم يريدون نزعه من أيدى الرأسماليين الحاليين لتستولى عليه الدولة وتستخدمه فى الإنتاج لمصلحة المجموع .

٨٦ — (٢) *الحرية الاقتصادية* : يقوم النظام الرأسمالى على أساس عدم تدخل الدولة للتقييد من نشاط الأفراد فى الميدان الاقتصادى . فأصحاب رؤوس الأموال أحرار فى اختيار الطريق الذى يستثمرون فيه أموالهم . وأصحاب الأعمال أحرار فيما ينتجون كما ونوعا ، وفى

تحديد الشروط التى يشترون على أساسها ما يحتاجون إليه من آلات أو موارد أو عمل ، والتى يبيعون على أساسها ما ينتجون من سلع أو يؤدون من خدمات .

كما يعتبر العمال بدورهم أحراراً - من الناحية القانونية - فى اختيار نوع العمل الذى يقومون به ، ورب العمل الذى يقبلون العمل لحسابه ، وتحديد الشروط التى يعملون على أساسها ، ورفض مايعرض عليهم من شروط لا تناسبهم .

على أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن هذه الحرية الخاصة بالعمال ليست إلا حرية من الناحية القانونية دون أن تكون حرية حقيقية من الناحية الفعلية . إذ كثيرا ما يضطر العمال إلى قبول أعمال لا يرغبون فيها ، ويجبرون على الاشتغال بشروط لاترضيهم تحت ضغط الحاجة المادية وخشية الموت جوعا .

المهم أن الحياة الاقتصادية لا تسير فى ظل النظام الرأسمالى وفق برنامج موضوع مقدما بل يتميز هذا النظام بتقرير حرية الأفراد الاقتصادية ، وأن العلاقات الاقتصادية التى تقوم بينهم علاقات تعاقدية بمعنى أن تبادل السلع والخدمات يتم على أساس ما يبرمون من عقود ، والأصل أن كلا منهم حر فى التعاقد .

ولكن ذلك لا يعنى أن الأفراد يسيرون فى حياتهم الاقتصادية

بغير تدبير إذ أن كل منتج يضع لمشروعه خطة يلتزمها حسبما يراه أكثر تحقيقا لمصلحته . كما أن كل مستهلك يضع خطة يسير عليها فى الاستهلاك ، فيرتب حاجاته حسب أهميتها فى نظره ، ويوازن بقدر الإمكان بين حاجاته الحاضرة والمستقبلة . وإنما الذى نعنيه بقولنا إن الإنتاج لا يسير فى النظام الرأسمالى وفق خطة مرسومة ، أننا لا نجد فى هذا النظام برنامجا عاما لمجموع الإنتاج فى الدولة ، يلتزم الأفراد بالسير فى نشاطهم الاقتصادى على مقتضاه (١) .

على أنه لا يشترط فى النظام الرأسمالى أن تكون هذه الحرية الاقتصادية مطلقة من كل قيد . إذ يحصل أن تتدخل الدولة أحيانا فتحد من هذه الحرية بما تراه كفيلا بالمحافظة على الصالح العام . فقد تحرم الدولة مزاولة نوع معين من النشاط الاقتصادى لإضراره بالصحة أو الأخلاق كالاتجار فى المواد المخدرة ، أو تفرض نوعا من الحماية لصالح العمال كوضع حد أدنى للأجور مثلا دون أن يغير ذلك من طبيعة النظام القائم باعتباره نظاما رأسماليا .

وطبيعى أن يؤدى تمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية إلى التنافس فيما بينهم . فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم للحصول على المواد الأولية

---

(١) راجع الدكتور حسين خلاف ـ مبادىء الاقتصاد ـ الجزء الأول ـ ص ١٠٤ و ١٠٥ .

وغيرها من عناصر الإنتاج ، ولإجتذاب المستهلكين ، والسيطرة على الأسواق

ويقول المدافعون عن النظام الرأسمالى إن هـــذه المنافسة بين المنتجين تؤدى إلى إجادة الصناعة وتخفيض الأسعار ، ولكننا سنرى عند دراسة تطور الرأسمالية أن هذه المنافسة تؤدى فى نهاية الشوط إلى الاحتكار بما ينطوى عليه من استغلال للمستهلكين وتحكم فى الأسعار .

على المنافسة ليست قاصرة على المنتجين ، بل توجد أيضا المنافسة بين عناصر الإنتاج فيما بينها . فالآلات مثلا تنافس العمال ، والعمال ينافسون الآلات . كما توجد منافسة أيضا بين المستهلكين فى سبيل الحصول على السلعة التى يحتاجون إليها .

٨٧ — (٣) **السعى لتحقيق أكبر كسب ممكن** : (profit motive)
إن السعى للحصول على أكبر كسب نقدى هو الدافع المحرك للنشاط الاقتصادى فى ظل النظام الرأسمالى . فلم يعد هناك وجود للطوائف المهنية التى تحد من الجرى وراء الكسب ، بل وجد من الأنظمة ما يؤدى إلى النقيض . فقد جعلت الحرية الاقتصادية والمنافسة والملكية الخاصة هذا الكسب هو الهدف الاسمى ، والدافع الاول على العمل والنشاط .

فأصحاب رؤوس الأموال يقبلون على إنشاء المشروعات التى ينتظرون أن تحقق لهم أكبر الأرباح ، كما تميل عناصر الإنتاج كالعمال مثلا إلى التوظف فى المشروعات التى تحقق لها أكبر كسب .

ولما كان غرض المنتجين هو الحصول على أكبر ربح ممكن ، كان طبيعيا أن يفضلوا إنتاج السلع التى تباع بأثمان مرتفعة ، وأن ينصرفوا عن غيرها من السلع . فليست حاجات الأفراد فى ذاتها هى التى تعنيهم ، وإنما تعنيهم الحاجات التى يحس بها الأشخاص الذين فى مقدورهم أن يدفعوا الأثمان العالية للسلع التى يشبعون بها هـــذه الحاجات .

فلم تعد الحاجات تشبع فى النظام الرأسمالى وفق ضرورتها وإنما وفق المقدرة على الدفع . وترتب على ذلك أن عجلة الإنتاج قد تتجه إلى إنتاج الكماليات والسلع الترفية التى يدفع فيها الأغنياء غاليا ، فيحقق المنتجون من ورائها أرباحا طائلة بينما تظل هناك حاجات ماسة وملحة دون إشباع .

٨٨ — (٤) *دور الأثمان* : تلعب الأثمان فى النظام الرأسمالى دوراً خطيراً سواء من حيث التوزيع أو الانتاج أو الاستهلاك ، كما يعتمد هذا النظام على حركات الأثمان فى تحقيق التوازن الاقتصادى المنشود بين الانتاج والاستهلاك .

فتوزيع الناتج الإجتماعى على أفراد المجتمع يتم فى صورة أجور للعمال وأرباح لأصحاب الأعمال وفوائد للرأسماليين تتحدد وفق حركات الأثمان فى السوق . وهذه الحركات تتأثر بدورها بالعرض والطلب .

فالربح ليس إلا الفرق بين ثمن عناصر الإنتاج (Prix de revient) وثمن البيع (Prix de vente) . والأجر ليس إلا ثمن العمل ويتوقف هذا الثمن على عرض العمل وطلبه . والفائدة ليست سوى ثمن رأس المال المقترض ، ويتوقف هذا الثمن على عرض رؤوس الأموال وطلبها فى السوق .

وتختلف الرأسمالية من هذه الناحية اختلافا كبيراً مع كل من نظام الاقتصاد المغلق والنظام الاشتراكى . فالناتج الاجتماعى لا يوزع بناء على قرار يصدر من سلطة آمرة وإنما يوزع وفق حركات الأثمان أى تقلبات السوق .

أما من ناحية الإنتاج ، فإن الثمن يعتبر الموجه له نظراً لأنه يقوم بتوزيع عناصر الإنتاج على نواحى النشاط الاقتصادى المختلفة . فالعامل يوجه عمله إلى فرع الإنتاج الذى يكفل له الحصول على أكبر أجر أو بعبارة أخرى الذى يشترى منه عمله بأعلى ثمن . والرأسمالى يستثمر أمواله فى فرع الإنتاج الذى يدر عليه أكبر فائدة أى يدفع

فيها أغلى ثمن . والمنتج أو المنظم بدوره يقبل على إنتاج السلعة التى يتوقع أن تحقق له أكبر ربح ممكن ، وبذا يتجه إلى إنتاج أغلى السلع ثمنا وأقلها نفقة .

وهذا النظام يؤدى بطبيعة الحال إلى توزيع القوى الإنتاجية على الفروع التى تحقق أكبر ربح لصاحبها ، لا على الفروع التى تكون أكثر نفعا للمجتمع .

وكما تؤثر حركات الأثمان فى تنقل عناصر الإنتاج ، وفى نوع وكمية السلع المنتجة ، فإنها تؤثر أيضاً فى نوع وكمية السلع التى يطلبها المستهلكون نظراً لدخول الأفراد المحدودة . فالأفراد لا يقبلون إلا على استهلاك السلع التى يكون فى مقدورهم دفع ثمنها ، ويستهلكون من كل سلعة الكمية التى تتناسب مع رغبته فيها وقدرته على دفع ثمنها . فارتفاع ثمن سلعة معينة يؤدى إلى أن يمتنع عن طلب السلعة بعض من كان يود شراءها لو كان ثمنها منخفضا ، كما أنه قد يؤدى إلى أن من يواصل طلب السلعة لن يطلب منها حينئذ إلا كمية أقل من تلك التى كان يشتريها فى حالة إنخفاض الثمن . وعلى العكس من ذلك ، فإن إنخفاض ثمن السلعة يمكن من طلبها ـ الأفراد الذين لم يكن فى مقدورهم شراؤها ، ويشجع الذين لم يكن يطلبون منها إلا مقدار قليلا ـ على طلب كمية أكبر .

ويؤخذ على نظام الأثمان كمنظم للاستهلاك أنه لا يوزع السلع على أفراد المجتمع توزيعا عادلا لأنه طبقا لهذا النظام لا يستطيع أن يحصل على السلعة إلا من يقدر على دفع ثمنها ، فى حين يحرم منها من لا يقدر على دفعه .

ويؤدى التفاوت الكبير فى الدخول فى الدول الرأسمالية إلى أن بعض الأفراد يحصلون على الكماليات والسلع الترفية نظراً لدخولهم الكبيرة وقد لا يؤدون عملا منتجا ، فى حين أن غالبية الأفراد لا يستطيعون الحصول على الضروريات نظراً لقلة دخولهم . ولذا فإن الدول الرأسمالية تضطر إلى التدخل فى نظام توزيع السلع على على الأفراد فى بعض الظروف الاستثنائية كأوقات الحروب . إذ تقل المواد الغذائية فى هذه الأوقات ويخشى أن تؤدى قلتها إلى إرتفاع ثمنها إرتفاعا كبيراً يعجز الطبقات الفقيرة عن الحصول عليها لو ترك الثمن يقوم بدوره كموزع للسلع والخدمات بين الأفراد . فتعمد هذه الدول إلى فرض التسعير الجبرى ونظام البطاقات حتى تضمن لكل مستهلك كمية معينة من المواد الغذائية .

وأخيراً فإن الأثمان تقوم فى البلاد الرأسمالية بتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك أى بين عرض السلع وطلبها . إذ لم يعد الإنتاج يتم بناء على توصيات المستهلكين كما كان يحصل فى النظام

الحرفى ، بل أصبح المنتج ينتج إنتاجا كبيراً للأسواق الداخلية والخارجية ، ولم يعد يعرف عملاءه والمستهلكين لسلعته لتعدد الوسطاء بينه وبينهم . ولذا فإنه أصبح عليه أن يقدر الكمية التى ينتجها من سلعته بحيث لا تزيد عن حاجة المستهلكين فلا يمكن تصريفها[١] ، مسترشدا فى ذلك بحركات الأثمان .

فحركات الأثمان تمكن المنتج من معرفة حاجة السوق إلى سلعته : فإذا ارتفع ثمن سلعته فى السوق علم أن الطلب عليها كبير ، وأن المستهلكين فى حاجة إليها ، وأن الانتاج أقل من حاجة الاستهلاك . ولكى يفيد من إرتفاع ثمن سلعته ، يزيد من إنتاجه ليحقق أرباحا أوفر ، فيزيد بذلك عرض السلعة ، حتى يتعادل الإنتاج مع الاستهلاك ويكفى المعروض منها حاجة السوق .

وإذا انخفض ثمن السلعة أدرك المنتجون أن المعروض منها أكثر من حاجة السوق ، أى أن الإنتاج أكثر من حاجة الاستهلاك ويؤدى هذا الانخفاض إلى انسحاب المنتجين الذين كانوا يغطون نفقاتهم دون تحقيق أرباح تذكر ، قبل انخفاض الثمن ، حتى لا يتحملوا خسائر من جراء استمرارهم فى الانتاج . كما يؤدى بالمنتجين الآخرين إلى التقليل

---

(١) وينبنى على ذلك أن عمل المنتج فى النظام الرأسمالى أصبح ينطوى على مخاطر اقتصادية تنجم عن حصول اختلال فى التوازن بين الكميات المنتجة والكميات المطلوبة .

من الكميات المنتجة نظراً لصعوبة تصريف السلعة ، فيأخذ الانتاج فى النقص حتى يتعادل مع حاجة الاستهلاك .

وهذا هو التوازن التلقائى أو الأتوماتيكى الذى يحققه نظام الأثمان فى الدول الرأسمالية بين الإنتاج والاستهلاك دون تدخل من جانب الدولة . غير أن هذا التوازن لا يتحقق فى كل الأحوال بل كثيراً ما يكون المعروض من بعض السلع أكبر من طلبها وبالعكس . ويؤدى هذا الاختلال فى التوازن بين الإنتاج والاستهلاك إلى أزمات إفراط فى الإنتاج أو قلة فيه .

فالتوازن لا يتحقق إلا من خلال الاضطرابات . ويشبه بعض الكتاب الاشتراكيين هذا التوازن التلقائى أو الأوتوماتيكى بحالة السكران الذى يسير فى الطريق ، فيصطدم تارة بالجدار الأيمن وتارة بالجدار الأيسر ، ولكنه يتوسط الطريق عندما يرتد من جانب إلى جانب .

اما فى النظام الاشتراكى ، فتوجد أيضا أثمان ولكنها لا توجه الإنتاج بل يتم الإنتاج طبقاً لبرنامج مرسوم يحقق التوازن بينه وبين الاستهلاك ، ولا تتحدد هذه الأثمان فى الأسواق طبقا لحالة العرض والطلب ، وإنما تحددها الدولة بمحض مشيئتها مراعية فى ذلك شتى الاعتبارات من سياسية واجتماعية وصحية . فقد تبيع سلعة كاللبن بثمن

يقل عن نفقة إنتاجه حتى تشجع الأفراد على استهلاكه لفوائده الصحية، وقد ترفع من ثمن سلعة أخرى حتى تقلل من استهلاكها .

المبحث الثانى

نطور الرأسمالية

٨٩ – نشأة الرأسمالية : حاول المؤرخون والاقتصاديون أن يردوا نشأة الرأسمالية إلى عوامل متباينة : فارجع البعض التغييرات التى طرأت على النشاط الاقتصادى إلى عنصر السكان . فازدياد عدد السكان مع بقاء مساحة الأرض محدودة ، أدى إلى حصول هذه التغييرات الاقتصادية وظهور الرأسمالية (١). مع أننا نلاحظ أن تقدم الرأسمالية فاق فى الولايات المتحدة الامريكية كل حد بالرغم من أنها تملك مساحات واسعة من الاراضى .

وأرجع بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع الألمان مثل Max Waber و Troeltsch و Sombart نشأة الرأسمالية بصفة أساسية إلى عوامل دينية . فذكر سومبار أن اليهود والتفكير اليهودى كان لهم أكبر الأثر فى مستهل نشأة الرأسمالية : فقد ساهم اليهود مساهمة فعالة فى تكوين

(١) من هؤلاء الاقتصادى الايطالى آشيل لوريا Achille Loria

رؤوس الأموال الكبيرة فى نهاية العصور الوسطى نتيجة عدم التزامهم التعاليم المسيحية القاضية بتحريم الاقتراض بفائدة . ودلل على ذلك بأن الرأسمالية التجارية والمالية انتشرت فى هولندة وانجلترا قبل ظهورها فى فرنسا نظراً لأن اليهود استوطنوا جماعات فى هولندة منذ نهاية القرن السادس عشر ، وفى انجلترا خلال القرن السابع عشر . غير أنه فات سومبارأن هولندة كانت مركزاً تجاريا وماليا من الدرجة الاولى قبل عام ١٥٩٣ أى قبل توطن اليهود فى امستردام ، كما أن التجارة الدولية أصابت رواجا فى انجلترا ، وبدأت بشائر الرأسمالية التجارية والمالية تظهر فيها قبل هجرة اليهود فى القرن السابع عشر [١] .

أما ماكس ڤيبر وترولتش ، فقد نسبا الفضل فى ظهور الرأسمالية إلى حركة الإصلاح الدينى : البيورتان وأنصار كالفن . تلك الحركة التى دفعت التجار إلى الإقبال على أعمالهم فى حرارة وحيوية بوحى الاعتقاد الدينى ، والتى نادت بأن النجاح فى الاعمال من علامات رضاء المولى عن عبيده .

على أن كارل ماركس كان أكثر الجميع اقترابا من الحقيقة إذ أرجع الرأسمالية إلى عوامل مادية فنية وهى المخترعات الحديثة التى عرفها

(١) انتقد André Sayous أحد مؤرخى الرأسمالية المتازين نظرية سومبار بشدة وبطريقة مقنعة فى بحثه : « Les juifs ont-il été les fondateurs du Capitalisme moderne » بمجلة Revue Economique Internationale عدد مارس ١٩٣٢ .

العالم فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، واستخدام الآلات والقوى المحركة .

ولكن يلاحظ أن الرأسمالية لا ترجع فقط إلى ظهور الرأسمالية الصناعية فى القرن الثامن عشر إذ سبقت الرأسمالية الصناعية رأسمالية تجارية ومالية منذ القرن السادس عشر . ثم سيطرت الرأسمالية المالية على الرأسمالية الصناعية — كما سنرى — خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

فمنذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، نشطت حركة التجارة الدولية بعد عودة العلاقات بين الشرق والغرب ، وظهرت طبقة من كبار التجار الذين أثروا ثراء كبيراً . فى حين أن الانتاج الصناعى كان لا يزال يجرى فى صورته الحرفية أو فى صورة الصناعة المنزلية البسيطة .

وتصدق نفس هذه الملاحظة على تجارة النقود . فقد فتحت بورصة أمستردام أبوابها ، وقام رجال المال بالعمليات الائتمانية (التسليف) منذ زمن طويل ، فى الوقت الذى كانت فيه الاعمال الصناعية تتم فى محال أرباب الحرف فى أوربا الغربية .

وما أن ظهرت الرأسمالية الصناعية نتيجة الاختراعات واستخدام الآلات حتى انتشرت بسرعة فى أنحاء العالم . فمن مهدها فى انجلترا

حيث ثبتت دعائمها فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، انتقلت إلى أمريكا الشمالية والقارة الأوربية . غير أنها لم تتسلل إلى دول أوربا الشرقية إلا ببطء شديد . ومن أوربا امتدت إلى الدول الناشئة الحديثة وإلى بعض المستعمرات . ولا يزال هناك مجال كبير للتوسع الرأسمالى فى آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية حيث توجد مناطق واسعة لم تستغل بعد .

على أن الرأسمالية لم تقو وتزدهر بنفس الدرجة فى الدول التى شملتها . فنجد الرأسمالية فى أمريكا الحديثة العهد نسبيا بها ، قد بلغت أعلى درجاتها ، بينما نجد دولا أخرى أعرق منها كانجلترا لم تبلغ فيها الرأسمالية هذه الدرجة . كما نجد إلى جانب هذه الدول دولة كبرى كروسيا لم تظهر فيها الرأسمالية بتاتا إذ انتقلت إلى النظام الاشتراكى مباشرة دون مرور بدور الرأسمالية .

على أنه إذا كان للرأسمالية فى كل بلد من هذه البلاد طابعها وظروفها الخاصة ، إلا أن التطورات التى طرأت على النظام الرأسمالى تكاد تكون واحدة فى جميع البلاد التى توطدت فيها أركان هذا النظام وبصفة خاصة فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية .

وقد بدأت هذه التطورات قبيل الحرب العالمية الأولى ، وعجلت بها أحداث الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والازمة

الإقتصادية (١٩٢٩ وما بعدها) حتى أنه يمكن القول أن الرأسمالية الحالية قد اختلفت اختلافا كبيراً عن الرأسمالية الأولى السابقة على الحرب .

ويمكن أن نميز بين أربعة تطورات جوهرية فى النظام الرأسمالى : فقد تطورت الرأسمالية من رأسمالية متنافسة إلى رأسمالية احتكارية ، ومن رأسمالية تجارية وصناعية إلى رأسمالية مالية ، ومن رأسمالية منفصلة عن الدولة إلى رأسمالية خاضعة لرقابة الدولة ، ومن رأسمالية ذات صبغة دولية إلى عدة رأسماليات قومية منطوية على نفسها . وسنلقى نظرة سريعة على كل تطور من هذه التطورات الأربعة المذكورة فيما يلى .

٩٠ – من رأسمالية متنافسة إلى رأسمالية احتكارية : لعبت الطوائف المهنية دوراً كبيراً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية فى النظام الاقتصادى الحرفى كما ذكرنا . وكان معلمو وصناع الحرفة الواحدة يشتركون فى طائفة واحدة ، فكانت هناك روابط تجمع بينهم ، وكانوا يخضعون جميعا لقواعد مشتركة تهدف إلى حماية مصالح المهنة والمستهلك .

وما أن ألغى نظام الطوائف نتيجة للمساوىء التى خلفها ، وحل نظام المشروع محل نظام الحرفة ، حتى انفصل العمال عن أصحاب الأعمال وزالت القواعد التى كانت تحكم الانتاج . فقامت الحرية مقام التنظيم ، او نفرط عقد المنتجين واتحادهم .

وترتب على ذلك أننا أصبحنا بصدد سوق حر لا أثر فيه للتنظيمات القديمة، وعدد كبير من صغار المنتجين يتنافسون فيما بينهم، وجماهير غفيرة من العمال المتفرقين. فوجدت المنافسة التى لا يمكن أن نردها إلى خلو السوق من التنظيم المفروض فحسب بل إلى عدم وجود منتج يستطيع أن يسيطر على السوق بمفرده أيضا.

غير أن هذه الحالة لم تدم طويلا، فقد عمد العمال الأجراء إلى تكوين النقابات لمقاومة الاستغلال الذى وقعوا بين براثنه واضطرت السلطات العامة بعد مناهضة هذه النقابات فترة من الزمن إلى التغاضى عنها ثم الاعتراف بها.

وعمد أصحاب الأعمال من ناحيتهم إلى تكوين اتحادات للوقوف فى وجه المطالب العمالية وللعمل على زيادة أرباحهم باحتكار السوق.

وهكذا تحاول اتحادات أصحاب الاعمال السيطرة على سوق السلع التى ينتجونها للتحكم فى المستهلك. كما تحاول اتحادات العمال السيطرة على جميع الأيدى العاملة وتنظيم صفوفهم فى الفروع التى يعملون فيها. فاختفت المنافسة وحل محلها الاحتكار.

وقد ساعد على اتفاق المنتجين أن المنافسة الحرة نفسها قضت على المشروعات الصغيرة التى لم تقو على الوقوف فى وجه المشروعات الكبرى. فأمكن أن تعقد هذه المشروعات الكبيرة

الاتفاقيات الصناعية فيما بينها للسيطرة على الأسواق ، والقضاء على المنافسة فيما بينها .

وتجاوزت الاتفاقيات الصناعية النطاق الوطنى بحيث امتدت إلى السوق الدولية ، فأصبحت تضم المشروعات الخاصة بفرع معين من فروع الإنتاج فى أهم دول العالم كما نشاهد فى ترست البترول . وبذا لم يعد النظام الرأسمالى نظاما قوامه النشاط الفردى حيث تلعب المنافسة فيه دورها بحرية بل أصبحنا أمام قوى رأسمالية متكتلة تتمتع بقوة مخيفة وسلطان رهيب (١) .

٩١ — من رأسمالية تجارية وصناعية الى رأسمالية مالية : لم تكن المشروعات المتوسطة والصغيرة تحتاج فيما مضى إلى رؤوس أموال نقدية كبيرة . ولكن المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى التى ظهرت بتقدم الرأسمالية أصبحت فى حاجة إلى مبالغ نقدية ضخمة لتأسيسها وتوسيعها وتسيير أعمالها . ووجدت ما تحتاج إليه لدى بنوك الاعمال أو بنوك الودائع ، فأصبحت الصناعة والتجارة خاضعة للبيوت المالية . وأمكن فى بعض الاحيان لبنك أو بمجموعة من البنوك أن تسيطر على عدد كبير من المشروعات . وقد حدا هذا الاتجاه ببعض

(١) ويقول فى ذلك الأستاذ فرنسوا برو (Perroux) :
« Un capitalisme de grandes unités a remplacé le capitalisme atomique d'autrefois »

كبار أصحاب الأعمال مثل فورد إلى إسداء النصح إلى المشروعات بأن تحتفظ بجزء من أرباحها لتستخدمه فيما تحتاج إليه حتى لا تضطر إلى الخضوع للمنظمات الائتمانية ، وتعرف هذه الطريقة باسم « التمويل الذاتى » (l'auto-financement) .

كما عانت الصناعة والتجارة من سيطرة الماليين أيضا عن طريق البورصات . فالمشروعات الكبرى فى ظل الرأسمالية المتطورة تأخذ شكل الشركات المساهمة ، التى تتداول أسهمها فى البورصات ، الامر الذى يجعلها تحت سلطان مضاربات ومناورات الماليين وتقلبات الاسعار فيها . وهكذا نرى أن رجال المال يحدثون من الاضطراب فى دولاب الانتاج بنفس قدر المعونة التى يقدمونها له .

على أن تأثير رجال المال لم يقف عند حد الاقتصاد بل تعداه إلى ميدان السياسة : فيمدون إلى حكوماتهم يد المعونة فى فترات الضيق ، ويساعدونها فى التوسع السياسى عن طريق القروض التى يقدمونها إلى الدول الصغيرة الناشئة ، فتفتح مجال التدخل لدولهم باسم ضمان سداد هذه الديون .

٩٢ — من رأسمالية منفصلة عن الدولة الى رأسمالية الدولة : لا جدال فى أن الدولة لعبت دوراً هاما فى نشأة الرأسمالية الصناعية . وقد أشرنا فى الباب الاول عند الكلام عن مذهب

التجاريين ، أن الدولة فى ذلك الوقت خلقت بعض الصناعات ، ودعمت وشجعت البعض الآخر .

وقد قامت الدولة بأداء نفس الدور - مع اختلاف فى الوسائل - فى البلاد التى ظهرت فيها الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر كاليابان .

على أنه بمجرد أن اشتد ساعد الكيان الاقتصادى الجديد ، تخلت الدولة عن التدخل فيه وأصبح يعتمد أساساً على عمل الأفراد . وقد تم هذا الانفصال - وإن لم يحدث مطلقا أن كان انفصالا تاما - فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى أوربا الغربية .

فوجدت مذاهب الحرية التى نادت بعدم التـــدخل فى الحياة الاقتصادية ووجوب اقتصار وظيفتها على تحقيق النظام والسلام وضمان احترام الملكية والعقود ، وعدم وجود ما يحد من نشاط الفرد سوى حقوق غيره من المجاورين له .

بيد أن الواقع لم يساير هذه الآراء النظرية تمام المسايرة . فكانت الدولة فى أشد أوقات الحرية ، تجبى الضرائب وتنشىء النظم الجمركية وتضع التشريع اللازم لحماية العمل . ولكن الاقتصاد فى جملته على الأقل كان اقتصاداً يقوم على المصالح الخاصة . وإذا ما تدخلت الدولة فإنما تتدخل غالباً لأسباب غير اقتصادية : قد تكون ضرائبية أو اجتماعية .

ولكن الوضع اختلف منذ الأعوام السابقة على الحرب العالمية الأولى ، وعلى الأخص بعد نهاية هذه الحرب . إذ أخذت الطوائف الاقتصادية يرتفع صوتها يوما بعد يوم داعية الدولة إلى التدخل ، فأصبحت الدولة تراقب الحياة الاقتصادية أو غدت الدولة نفسها رأسمالية لأسباب غالبا ما تكون اقتصادية ترجع إلى تغيرات فى البنيان الاقتصادى ذاته :

(١) تضخم حجم المشروعات — أصبحت المشروعات فى ظل الرأسمالية الحديثة من الضخامة بمكان كبير . فمن مصانع تضم جيوشاً من العمال ويؤثر نشاطها فى كثير من المصانع الأخرى إلى بنوك تحتفظ وتوظف الآلاف بل الملايين المملوكة لصغار ومتوسطى المدخرين وتغذى باعتماداتها نواح مختلفة من نشاط الأمة . فهذه المشروعات الضخمة وإن كانت مشروعات خاصة ، فإن أمرها يهم الصالح العام نظراً لحجمها وبصرف النظر عن صفتها . إذ أن مصيرها يؤثر فى جانب كبير من أبناء الأمة ، إن لم يكن فى مصير الأمة بأسرها ولذا فان الدولة لا تستطيع أن تترك هذه المشروعات تهوى حتى تحول دون الإضرار بمصالح المواطنين .

(٢) تضارب مصالح الجماعات — قلنا إن كلا من أصحاب الأعمال والعمال ألفوا الاتحادات والنقابات . وتضاربت مصالح المنتجين فى

الفرع الواحد من فروع الإنتاج مع مصالح المنتجين فى الفروع الأخرى، كما تضاربت مصالح العمال مع مصالح أصحاب الأعمال . وكان لا بد من تدخل الدولة للتوفيق بين هذه المصالح المتضاربة . فالاقتصاد الرأسمالى القائم على هذه التجمعات أدى إلى إخضاع الاقتصاد لرقابة الدولة .

(٣) تأثير المال على الاقتصاد والدولة — إن تأثير المال على كل من الاقتصاد والدولة على النحو السابق بيانه ، أدى إلى تداخل المصالح بحيث لم يعد من السهل الفصل بين الاقتصاد والدولة .

لكل هذه الأسباب ذات الصفة المستديمة والمتصلة بطبيعة البنيان الاقتصادى [١] ، ازدادت درجة رقابة الدولة على الرأسمالية واتسع نطاق رأسمالية الدولة [٢] بما لا محل لمقارنته بالفترة السابقة على الحرب .

٩٣ — من رأسمالية دولية الى رأسماليات منطوية على نفسها : أصبح الاقتصاد ـ قبل الحرب العالمية الأولى ـ دوليا ، ولمسنا اتجاهها نحو قيام سوق دولى لعدد كبير من السلع والمنتجات .

(١) هناك أسباب أخرى عارضة لتدخل الدولة : كنشوب الحرب التى تعطى للدولة حق السيطرة على الانتاج والمبادلات ، ووقوع الأزمات التى تضطر الدولة إلى إنقاذ الاقتصاد المضطرب .

(٢) يقصد برأسمالية الدولة (le Capitalisme d'État) أن تقوم الدولة نفسها بعمل المنظم والرأسمالى .

فالاتجاه الحر من الناحية النظرية يؤدى إلى العالمية . غير أن العالم لم يعرف فى أى وقت من الأوقات حرية كاملة للمبادلات بين الدول. وإنما عرف حرية نسبية فى العلاقات التجارية بين الدول خلال القرن التاسع عشر . فنشطت حركة التجارة الدولية وحركة انتقال رؤوس الأموال والأشخاص .

غير أن تيارات المبادلة هذه تقلصت أثناء الحرب العالمية ، وعاقت دون عودتها إلى حالتها الأولى بعد الحرب .

فقد أرادت فرنسا وانجلترا أن تحتفظا بحرية التجارة . ولكنهما سرعان ماعدلتا عنها إبتداء من سنة ١٩٣١ استعداداً لخطر الحرب الثانية، أما المانيا وإيطاليا فقد انطوت كل منهما على نفسها لكى تستغل مواردها أحسن استغلال استعداداً للمقاومة والتوسع فى ظل الحكمين الهتلرى والفاشستى . كما أخذت الدول التى نشأت بعد الحرب كدول البلقان بنفس السياسة نتيجة لذكريات الحرب واستعداداً للأخطار المقبلة .

ولا زالت هذه الحالة هى السائدة فى الوقت الحاضر نظراً للخطر الدائم للحرب الذى يعيش العالم فى ظله .

المبحث الثالث

فشل النظام الرأسمالى

أثبتت المشاهدة واستقراء الوقائع بأجلى بيان أن النظام الرأسمالى فشل فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وضمان الحياة الرغدة للبشرية .

ويرجع هـذا الفشل إلى عدم توفر الظروف التى افترض أنصار الاقتصاد الفردى الحر أو المرسل ، وجودها فى المجتمع لضمان حسن سير النظام الرأسمالى — من ناحية ، وإلى عيوب نجمت عن تطبيق النظام الرأسمالى ذاته — من ناحية أخرى .

٩٤ — **عدم توفر الظروف المفترضة لحسن سير النظام الرأسمالى :** اتضح من سير عجلة الحياة الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر أن شروط المنافسة الكاملة اللازمة لحسن سير النظام الرأسمالى لا تتوفر فى جميع الأحوال ، بل إن عددا من الصناعات يتمتع باحتكار طبيعى يخرجها من دائرة المنافسة ، وأن المنافسة المطلقة من كل قيد تؤدى فى كثير من الأحيان إلى احتكارات اصطناعية .

(١) **المنافسة غير الكاملة** — إذا كان إنتاج بعض السلع وبيعها يتم فى الوقت الحاضر فى ظروف يمكن أن توصف إلى حدما بأنها منافسة

كاملة . فإن الشرائط التى تتطلبها المنافسة لاتكاد تتوفر إلا جزئيا بالنسبة للغالبية العظمى من السلع. وبناء على ذلك ، لا يمكن القول بأن المنافسة تؤدى دورها المزعوم فى عرف الرأسمالية لتنظيم الانتاج والتوزيع فى المجتمع .

فالمستهلك لا يدرك دائما مصلحته الخاصة كما ينبغى ؛ وقد يدركها فى بعض الأحيان، ولكنه لا يستطيع لسبب أو لآخر أن يعمل على تحقيقها. ففى كثير من الأحوال ، لا يلم المستهلك إلماما كافيا بصفات السلعة التى يشتريها ، وقد لا يكون لديه من الوقت ما يسمح له بمقارنة الأسعار.

هذا إلى أن مصلحة منتج معين بالذات لا تتفق دائما والمصلحة العامة للمجتمع . فقد يعمل على الحصول على ربح أكبر عن طريق استغلال العمال الذين يشتغلون لديه بارهاقهم فى العمل بصورة أو بأخرى .

وإذا كان للمنتجين الحرية فى الدخول إلى بعض الأسواق ، فإن هذه الحرية تشوبها الكثير من المضايقات . فكثيراً مايعمد المنتجون القدامى إلى استقبال المنتج الجديد بتصرفات لا تتفق والمنافسة العادلة، وبخفض الأسعار لفترة من الزمن خفضاً يقصد به اجباره على الانسحاب من الميدان قبل أن يثبت أقدامه فيه .

هذا إلى أن التكافؤ فى المقدرة على المساومة بين طالبى وعارضى العمل تكاد تكون منعدمة . فالعامل الذى لا يملك من الموارد سوى عمله لا يمكن أن يعد وهو يطلب عملا يضمن به حياته وحياة أسرته،

فى نفس مركز رب العمل الذى لا يعنيه كثيراً أن يستأجر عمل هـذا العامل أو ذاك .

فالمنافسة إذا وجدت فى بعض الظروف ، فإنها لا تكاد توجد فى معظم الحالات . وترتب على ذلك أن تزعزعت الثقة فى صلاحية المنافسة غير المنظمة ، وظهرت الحاجة إلى فرض رقابة من جانب المجتمع لحماية مصالحه إما بإحلال التوجيه والاشراف محل المنافسة ، وإما بالابقاء على المنافسة مع إتخاذ الاجراءات المنظمة لها .

(٢) **الاحتكارات الطبيعية** — يقصد بالاحتكارات الطبيعية تلك الاحتكارات التى توجد فى بعض الأعمال التى لا تتفق طبيعتها ونظام المنافسة الحرة كالسكك الحديدية والتليفونات ، ولذا فإننا نرى اتجاها فى العصر الحديث إلى أن تتولى الدولة إدارة هذه الأعمال على اعتبار أنه ما دام لا بد من الاحتكار ، فأهون على المستهلك أن تكون الحكومة هى المحتكرة من أن يكون المحتكر شخصاً آخر أو هيئة أخرى .

ولا تعتبر المنافسة بطبيعة الحال هى العامل المنظم للانتاج بالنسبة لهذا النوع من الأعمال كما أنها لا يمكن أن تكون المنظمة للانتاج فى الأعمال التى تتمتع باحتكار فعلى ، وهو الاحتكار الناجم عن عدم وجود منتجين

آخرين فى هـذا الفرع ، وإن كان لا يوجد مانع قانونى من ظهور المنافسة فى أى وقت من الأوقات .

ويتفرع على ذلك وجوب البحث عن منظم آخر للانتاج والأثمان خلاف المنافسة بالنسبة لهذا النوع من الصناعات التى تتمتع باحتكارات طبيعية أو فعلية .

(٣) **الاحتكارات الاصطناعية** — قد يجد المنتجون فى بعض الصناعات أن من مصلحتهم التقليل من الكمية المعروضة من سلعهم حتى يتوصلوا إلى رفع ثمنها والحصول على قدر أكبر من الأرباح ، وأن الظروف تساعد على نجاح هذه السياسة . فيتفق المنتجون فى هذه الصناعات فيما بينهم على ما يضمن تحقيق هذه الخطة ، فتختفى المنافسة باعتبارها الأداة المنظمة للانتاج والأثمان . وقد كثر ابرام مثل هـذه الاتفاقيات بين المنتجين فى أواخر القرن التاسع عشر ، وعم انتشارها اليوم رغم المحاولات التى تبذلها بعض الحكومات للحيلولة دونها .(١)

٩٥ — **عوامل الفشل الناجمة عن طبيعة النظام** : إلى جانب هذه الأسباب المترتبة على عدم توفر الظروف التى افترضها النظام الرأسمالى

(١) هـذا إلى أنه يعترض على نظام المنافسة الحرة بأنه يؤدى فى نهاية الأمر إلى الاحتكار ، لأن المنافسة تقضى على المشروعات الصغيرة التى لا تقوى عليها ، فيتركز الانتاج فى أيدى القلائل الذين يتمكنون من احتكار السوق . فالمنافسة تؤدى إلى القضاء على المنافسة ، كما يقول برودون (Proudhon) .

لضمان نجاحه ، ظهرت عوامل أخرى للفشل نجمت عن طبيعة النظام الرأسمالى نفسه ويأتى فى مقدمة هذه العوامل : الأزمات الاقتصادية التى تحل بالنشاط الاقتصادى ، والخسائر المترتبة على المنافسة ، ومشكلة البطالة .

(١) *الأزمات الاقتصادية الدورية* — اعترت العالم منذ تطبيق النظام الرأسمالى كوارث اقتصادية ذات صفة دورية تميزت بكساد الأعمال ، وإفلاس المشروعات ، وتدهور الأسعار ، وانتشار البطالة بين العمال . فوقعت فى الفترة ما بين سنتى ١٨٢٥ و ١٩٢٩ ثلاث عشرة أزمة اقتصادية بمعدل أزمة كل ثمانى أو عشرة سنوات أى فى سنوات : ١٨٢٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٤٧ ، ١٨٥٧ ، ١٨٦٦ ، ١٨٧٣ ، ١٨٨٢ ، ١٨٩٠ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٧ ، ١٩١٣ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٩ .

ولا يعنى ذلك أن العالم لم يعرف الأزمات قبل الرأسمالية ، وإنما كانت فترات الضيق والحرمان التى تحل بالعالم قديما ترجع إلى الكوارث الطبيعية أو الحروب . أما الأزمات الاقتصادية الحديثة ذات الصفة الدورية فترجع إلى أسباب ناجمة عن ذاتية النظام الاقتصادى القائم .

فالمنافسة الحرة التى يعتمد عليها النظام الرأسمالى فى تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك لا تؤدى دورها المزعوم على النحو الذى أشرنا إليه . فكل منظم يتمتع بحرية كبيرة فى الانتاج أو يرمى إلى تحقيق أكبر الأرباح ، والمشروعات مزودة بوسائل ميكانيكية قوية ،

مما يؤدى إلى زيادة الانتاج عن حاجة الاستهلاك لانعدام الخطة العامة التى تضمن التوفيق بين الكميات المنتجة والكميات المطلوبة (١).

وليس أدل على أن الأزمات الاقتصادية وليدة النظام الرأسمالى من أن الأزمة الأخيرة التى وقعت سنة ١٩٢٩ وما بعدها، واجتاحت العالم الرأسمالى بأسره، لم تمتد إلى روسيا السوفيتية التى تطبق النظام الاشتراكى فى بلادها.

(٢) تبرير جانب من القوى الاستاتيكية — يتحمل المنتج فى النظام الرأسمالى مخاطر اقتصادية كبيرة، لأن السلع أصبحت تنتج للسوق عامة وليست تنفيذاً لتوصيات خاصة بمستهلكين معينين بالذات. ولا يجد المنتج مرشداً له فى تحديد إنتاجه سوى ما يتنبأ به من احتمالات تقلبات الطلب على سلعته فى المستقبل فإن صدقت تنبؤاته ربح، وإلا حلت به الخسارة. ولا تعد هذه الخسارة يسيرة فى الوقت الذى ساد فيه الانتاج الكبير وأصبحت فيه رؤوس أموال المشروعات من الضخامة بمكان. وهذه الخسائر الجسيمة التى تحل بهذه المشروعات الكبيرة لا تقتصر بطبيعة الحال على المنتجين كأفراد وإنما تحل بالمجتمع بأسره. هذا إلى أن المنافسة التى تقوم بين المشروعات فى النظام الرأسمالى

(١) وقد قيلت نظريات أخرى كثيرة فى تعليل هذه الأزمات الدورية، وكلها ترجع أيضا إلى أسباب منبعثة من طبيعة النظام الرأسمالى.

بما تؤدى إليه من القضاء على بعض المشروعات ، تقضى على ثمرة أموال وجهود أنفقت فى سبيل إنشاء هذه المشروعات ، وتبدد جانباً من قوى الأمة الإنتاجية .

(٣) مشكلة البطالة — علق الكثيرون فى مستهل القرن التاسع عشر آمالا كبارا على زيادة التخصص واتساع الأسواق باعتبارها من العوامل المؤدية إلى تحقيق الاستقرار فى النشاط الاقتصادى وضمان العمل المستمر للعمال . غير أن العالم وصل إلى نتيجة مؤسفة تناقض ما كان يتوقعه : فالأزمات الاقتصادية التى تحل بالعالم من وقت لآخر ، تلقى بالعمال إلى عرض الطريق ، والتغيير المستمر فى طرائق الإنتاج نتيجة استخدام الآلات يؤدى إلى الاستغناء عن عمل فريق منهم ، كما أن ظروف الإنتاج الآلى تعرض العمال لخطر الاصابات والأمراض المهنية دون أن يجدوا عونا أو رعاية . ولاشك فى أن هذه المخاطر الشخصية التى تحل بالعمال أشد بكثير من المخاطر المالية للمشروع التى يتعرض لها أصحاب الأعمال .

هذا إلى أن الفن الصناعى الحديث يستلزم من الحيوية وسرعة الخاطر ما يجعل العامل مهدداً بعدم الصلاحية للعمل فى سن مبكرة عما كان عليه الحال فى ظل الإنتاج اليدوى البسيط .

كل هذه الظروف أصبحت تستلزم من الدولة التدخل فى الميدان

الاقتصادى لتضمن عملا لكل مواطن ، الأمر الذى لا يحققه النظام الرأسمالى . فوجدت المشروعات الخاصة بالعمالة الكاملة أو التشغيل الكامل (plein emploi أو Full employment) للتغلب على هذه المشكلة الخطيرة (١) .

فى حين أن النظام الاشتراكى يفاخر بأنه لا يعرف مشكلة البطالة لأنه يضع برنامجا مرسوما مقدما للاستفادة من جميع القوى الموجودة فى الدولة وفى مقدمتها القوة العاملة لإنتاج الأموال وأداة الخدمات التى يحتاج إليها الأفراد . فكل مواطن مقرر له عمل يؤديه ويضمن له سبيل التعيش ، ولذا يقول الاشتراكيون إن العمل حق لكل مواطن وواجب عليه .

٩٦ ـ **أثر فشل النظام الرأسمالى** : كان من أثر فشل النظام الرأسمالى أن ازداد تدخل الدولة فى الميدان الاقتصادى من ناحية ، وانتشرت المبادىء الاشتراكية من ناحية أخرى .

(١) **اتجاه تدخل الدولة** ـ أخذ تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية صورا مختلفة لمواجهة ما تكشف عنه النظام الرأسمالى فى العصر

---

(١) راجع بصفة خاصة مشروع وليام بيفردج (W. Beveridge) الانجليزى فى كتابه Full employment in a free city.

الحديث من ثغرات . ومن أهم صور هذا التدخل : مراقبة المنافسة وتنظيم الاحتكار ، وتولى الدولة إدارة بعض الصناعات ، ومحاولة علاج المساوىء الناجمة عن النظام الرأسمالى .

فصدرت التشريعات فى الدول الرأسمالية المختلفة لمعاقبة كل من يتبع أساليب غير مشروعة فى المنافسة للتأثير على السوق أو للإضرار بمنافسيه أو لتضليل المستهلك . ومنعت قوانين بعض الدول اتحاد المنتجين بقصد القضاء على المنافسة فيما بينهم واحتكار السوق .

كما حرصت الدول على تنظيم الاحتكارات فى الأعمال التى لا تتفق طبيعتها ونظام المنافسة كأعمال السكك الحديدية والتليفونات حتى تضمن توفر السلع والخدمات للجمهور بأسعار معقولة .

هذا وقد لجأت الحكومة إلى تملك وإدارة بعض المرافق والصناعات لصالح المجموع دون نظر إلى الربح حتى يتمكن كل فرد من الحصول على الخدمة أو السلعة بسعر منخفض . وأحيانا تتولى الحكومة القيام بالمشروع منذ البداية . فينشأ مشروعا حكوميا أو عاما ، وأحيانا تقوم الحكومة بتأميم مشروعات قائمة فعلا أى بنزع ملكيتها من أيدى الأفراد الرأسماليين لتتملكها وتديرها باسم المجموع . وها نحن أولاء نلاحظ انتشار حركات التأميم (nationalisation) فى الوقت الحاضر .

وأخيراً فإن الدول لا تكتفى بمحاولة تهيئة البيئة الصالحة لحسن سير النظام الرأسمالى بل تعمل على معالجـــة المساوىء التى تنجم عن تطبيق النظام نفسه . وقد ظهر هذا الاتجاه بصفة خاصة فى الجهود التى تبذلها الحكومات لتخفيف قسوة الأزمات الاقتصادية ، ولإصدار التشريعات الاجتماعيـة الكفيلة بالحد من خطر البطالة ووضع حد لاستغلال أصحاب الأعمال للعمال .

(٢) انتشار المبادىء الاشتراكية — كما كان من أثر فشل النظام الرأسمالى فى تحقيق السعادة والاستقرار المنشودين ، أن فقـــدت الجماهير الكادحة كل ثقة فيه لأنها تكابد مساوءه ولا تستمتع بمغانمه ، ونظرت إلى النظام الاشتراكى باعتباره المنقذ من أدران الرأسمالية ، فاعتنقت المبادىء الاشتراكية وعملت على نصرتها .

ولم تصبح روسيا هى الدولة الوحيدة التى تأخذ بالنظام الاشتراكى فى العالم ، بل أصبحت تطبق هذا النظام أيضاً دول أوروبا الشرقية : بولونيا ورومانيا وتشكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا والبانيا . وزحفت الاشتراكية إلى آسيا ، فأقامت نظامها فى الصين . وغرست حكومة العمال البريطانية بذور الاشتراكية فى انجلترا . ولا تكاد تخلو دولة فى الوقت الحاضر من وجود حزب اشتراكى يكافح فى سبيل القضاء على الرأسمالية وإحلال النظام الاشتراكى مكانها .

الفصل الرابع

النظام الاشتراكى [1]

يختلف النظام الاقتصادى الاشتراكى (L'économie socialiste) عن النظام الاقتصادى الرأسمالى اختلافا كبيراً يكاد يشمل جميع العناصر التى يتكون منها كل نظام اقتصادى .

وستتجلى هذه الفروق واضحة عند استعراضنا خصائص النظام الاشتراكى فى المبحث الأول من هذا الفصل .

ولما كان هذا النظام الاقتصادى الاشتراكى قد وجد أول تطبيق عملى له فى روسيا السوفيتية بعد انتصار ثورة سنة ١٩١٧ وسقوط القيصرية ، فإنه يجدر بنا أن نلقى نظرة على الاقتصاد السوفيتى وهو ما سيكون موضوع المبحث الثانى .

---

(١) أهم المراجع :

Paul M. Sweezy — Socialism; New York, 1949.

F.Perro ux — Cours d'économie politique, I, 5e éd., Paris 1948, P. 113 et s.

L. Von Mises — Socialism. (translated from the german), 2 nd ed., London 1951.

A. C. Pigou — Socialism versus capitalism, London 1949 .

J. Schumpeter — Capitalism, Socialism and democraracy. 3 rd edi., London 1950.

على أننا لن نستطيع بطبيعة الحال أن نسرد كافة تفصيلات هذا الاقتصاد الذى يشمل جميع نواحى الحياة الروسية . ولذا فإننا سنقتصر على بيان الخطوط العامة للاقتصاد السوفييتى ، وعلى من يريد التعمق فى دراسته أن يرجع إلى المؤلفات التى سنشير إليها فى حينها .

المبحث الأول

خصائص النظام الاشتراكى

يتميز النظام الاشتراكى بخصائص معينة من حيث نظام الإنتاج، وطريقة توزيع الناتج الاجتماعى ، والهدف الذى يرمى إليه النظام .

أما من حيث الفن الذى يستعين به النظام الاشتراكى فإنه لا يختلف عن الفن المستخدم فى النظام الرأسمالى . فنجد فى النظام الاشتراكى ، كما فى النظام الرأسمالى ، التقسيم الفنى لعمليات الإنتاج ، واستخدام الآلات .

غير أن ارتقاء الفن وتطوره لا يتمان فى النظام الاشتراكى بطريقة ذاتية تحت تأثير المنافسة والرغبة فى اجتذاب المستهلكين كما هو الحال فى النظام الرأسمالى . فالدولة تحتكر الإنتاج ، وبالتالى لا وجود للمنافسة بالمعنى المقصود فى الرأسمالية [١] . ولذا فإن مهمة الإرتقاء بفن الإنتاج

(١) يلاحظ أن المنافسة لم تنعدم تماما فى الدول الاشتراكية . فالعمال يتنافسون داخل المصنع الواحد ، كما أن المصانع تتنافس فى إنتاج الكمية المحددة لكل منها فى أقصر وقت.

تقع على كاهل السلطات العامة وموظفى الدولة .

٩٧ – (١) *الانتاج طبقا لبرامج مرسومة* : تتملك الدولة فى النظام الاشتراكى جميع وسائل الانتاج فى كافة فروع النشاط الاقتصادى من صناعة وزراعـــة وتجارة . وتصل إلى ذلك عن طريق التأميم (nationalisation) أى بنزع ملكيتها من أيدى الأفراد نظير تعويض أو بغير تعويض حسب الأحوال ووضعها تحت تصرف الدولة باعتبارها ممثلة للمجموع[١].

فتختفى بذلك المشروعات الخاصة وتحل محلها المشروعات العامة التى تتولى القيام بعملية الانتاج تحت إشراف الهيئات المركزية فى الدولة .

ويتم هذا الانتاج طبقا لبرامج عام دورى يوضع لفترة معينة من الزمن كسنة أو بضعة سنوات. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق أمرين:

١ – الملاءمة بين الانتاج كما ونوعا، وبين حاجات الأفراد . فتقوم الدولة بتحديد أنواع السلع والخدمات التى يحتاج إليها الأفراد فى خلال المدة المحددة للبرنامج ، والكمية اللازمة من كل نوع منها . ثم

---

(١) يلاحظ أن استيلاء الحكومة على موجودات شركات الامتياز وتولى الحكومة إدارة ما كانت تقوم به من أعمال بعد انتهاء عقودها لايعتبر تأميما كما يطلق عليه خطأ . إذ أن العملية لا تتضمن نزع ملكية وإنما مجرد تنفيذ لعقود الامتياز .

تنظم الانتاج بما يكفل تحقيق رغبات السكان فى حدود موارد الدولة وقواها الانتاجية . فاذا فاقت حاجات الأفراد هذه الحدود ، قامت الدولة بتحديد الحاجات الواجبة الاشباع أولا وفق أهميتها وضرورتها.

٢ — توزيع عناصر الانتاج من عمل ورأس مال توزيعاً يتفق وحاجات الانتاج . فإذا تبين من دراسة حاجات الأفراد وجوب الاقلال من إنتاج سلعة معينة ، فلا يجوز أن تعطل القوى العاملة ورؤوس الأموال المستخدمة فيها . بل يجب تحويل القوى العاملة ورؤوس الأموال الزائدة إلى فرع الانتاج الذى يحتاج إليها لزيادة كمياته المنتجة .

وبناء على ذلك لا يخشى حصول أزمات اقتصادية نتيجة الافراط الانتاج أو النقص فى الاستهلاك . لأن الانتاج يتم طبقا لخطة عامة موضوعة على أساس حاجات الأفراد . فالبرامج المدروسة التى تضعها الدولة للإنتاج فى النظام الاشتراكى هى التى تقوم بمهمة الموازنة التى يقوم بها نظام الأثمان والأسواق فى النظام الرأسمالى . وهذه البرامج كفيلة بتجنب الأزمات الاقتصادية التى يتعرض لها النظام الرأسمالى . وقد أمكن فعلا لروسيا السوفيتية أن تنجو من امتداد عدوى الأزمة الاقتصادية الأخيرة فى سنة ١٩٢٩ وما بعدها بفضل قيام النظام الاقتصادى المصمم أو المرسوم (Economie planifiée) .

كما أن برامج الانتاج الموضوعة على أساس الاستفادة من القوى العاملة الموجودة فى الدولة كفيل بإيجاد عمل لكل مواطن . فلا تعرض فى النظام الاشتراكى مشكلة البطالة على النحو المألوف فى البلاد الرأسمالية. وإن كان البعض يعترض على هذا النظام بأنه يفقد العامل حريته فى الاشتغال بالعمل الذى يريده إذ أن الدولة هى التى توجه العمال وفق برنامج الانتاج الموضوع . ولكن هذا الاعتراض مردود بأن مصلحة العمال فى مجموعهم تتطلب القضاء على البطالة أولا ، إذ لا حرية ولا اختيار لمن لا يجد عملا يسد به عوزه وعوز أسرته . فلا يهم العامل نوع العمل الذى يقوم به بقدر ما يهمه أن يجد الأجر الذى يضمن له الحياة المستقرة الهادئة .

ولا يعنى قيام البرامج الموضوعة الإنتاج بمهمة الموازنة بين الانتاج والاستهلاك ، عدم وجود أثمان فى الدول ذات النظام الاشتراكى . فمادامت النقود موجودة ومعترفا بها ، ويتم توزيع الناتج الاجتماعى فى صورة أجور أو مرتبات نقدية ، فلابد من وجود الأثمان باعتبارها النسبة التى تتم على أساسها مبادلة السلع بالنقود .

ولكن هذه الأثمان لا تتكون طبقا لتقلبات العرض والطلب فى السوق كما هو الحال فى النظام الرأسمالى . وإنما تقوم الدولة نفسها بتحديد أثمان السلع . فالأثمان فى النظام الاشتراكى رهن مشيئة الدولة

إلى حد كبير . وقد ترفع الدولة ثمن بعض السلع أو تخفضه لاعتبارات غير اقتصادية كأن ترمى من وراء ذلك إلى تحقيق غرض اجتماعى أو صحى . فيجوز للدولة أن تخفض من ثمن اللبن مثلا كما تفعل روسيا حتى تبيعه بأقل من نفقة إنتاجه بقصد تشجيع الأفراد على استهلاكه لما له من فوائد صحية .

ولكنها لا تستطيع فى نفس الوقت أن تهمل الاعتبارات الاقتصادية كلية . فإذا كان إنتاج سلعة معينة يحتاج إلى نفقة كبيرة ، فإن الدولة تضطر أصلا إلى أن تبيع هذه السلعة بثمن كبير لأنها لن تستطيع — إذا خفضت الثمن — أن تنتج من هذه السلعة كمية وفيرة تكفى الطلب المتزايد .

وإذا كانت كيفية تكون الثمن تختلف فى النظام الاشتراكى عنها فى النظام الرأسمالى ، فإن الدور الذى يقوم به الثمن فى كل من النظامين يختلف أيضا كل الاختلاف على النحو الذى بيناه . فالأثمان توجه الانتاج وتقوم بدور الموازنة بين الانتاج والاستهلاك فى النظام الرأسمالى ، فى حين أن هذا الدور تقوم به الدولة عن طريق البرامج الموضوعة فى النظام الاشتراكى .

٩٨ — (٢) **التوزيع طبقا لقرارات السلطة العامة** : ذكرنا أن توزيع الناتج الاجتماعى أو الدخل القومى على الأفراد يتم فى النظام الرأسمالى

طبقا لحركات الأثمان فى السوق ، الأمر الذى يؤدى إلى عدم العدالة فى التوزيع ، ويخضع دخول الأفراد لمصادفات السوق .

ولذا فقد حرص النظام الاشتراكى على أن يتم التوزيع بطريقة أكثر مسايرة للعدالة ، دون أن تمس مصلحة الانتاج .

فأصبح التوزيع يتم بمعرفة الدولة فى صورة أجور ومرتبات نقدية . وتقوم السلطة العامة بتحديد هذه المكافآت حسب عمل كل فرد مع مراعاة ظروفه العائلية (١).

٩٩ — (٣) **هدف الاقتصاد الاشتراكى** : أما الهدف المباشر للنشاط الاقتصادى فى النظام الاشتراكى فهو السعى لإشباع كافة حاجات الأفراد . ولا يتم هذا الإشباع تبعا لدرجة اليسار وحسب القدرة الشرائية للأفراد ، ولكن بحسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها .

فالمنتجون فى النظام الرأسمالى لا يتلقون تعليمات من السلطة العامة — كما ذكرنا — وإنما يوجهون إنتاجهم بمحض مشيئتهم وفق مصلحتهم الخاصة . ولما كان غرضهم الذى يسعون إليه هو الحصول على أكبر ربح ممكن ، كان طبيعيا أن يتجهوا إلى إنتاج السلع التى يحتاج

---

(١) أما الأفراد غير القادرين على العمل ، فان الدولة تمنحهم المعاشات طبقا لنظام التأمينات الاجتماعية .

إليها الأفراد القادرون على دفع الأثمان العالية ، وأن ينصرفوا عن إنتاج غيرها من السلع . فحاجات الأفراد فى ذاتها لا تعنيهم مهما كانت أهميتها أو ضرورتها ، وإنما تعنيهم حاجات الأفراد القادرين على الدفع مهما كان ترفية أو كمالية . ولذا فإنه كثيراً ما يحدث أن تتوافر السلع الترفية فى بعض البلاد الرأسمالية بينما تفتقر إلى الضروريات والسلع الأساسية .

كما أن نظامى الأثمان والتوزيع فى النظام الرأسمالى يؤديان إلى عجز بعض الأفراد عن سد حاجاتهم الضرورية الملحة بينما نجد فريقاً آخر يشبع حاجاته الترفية المتعددة .

أما فى النظام الاشتراكى ، فالدولة تقوم بإنتاج السلع مرتبة حسب أهميتها وضرورتها ، وتحدد ثمنها بحيث يكون فى مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته المعقولة .

ولا يعنى ذلك أن تتم المساواة الكاملة بين الأفراد . فدخل الأفراد يتفاوت حسب إنتاجهم وعملهم ، وكل فرد حر فى أن يتمتع بدخله النقدى فى ابتياع ما يريد من أموال الاستهلاك . ولكن هناك حد أدنى يجب أن تضمن الدولة حصول جميع الأفراد عليه ، ولذلك فإن الدولة الاشتراكية تضع غالبا نظاما للبطاقات بالنسبة للسلع الأساسية حتى يستطيع كل مواطن أن يحصل على نصيبه منها ، أما الكماليات فتأتى فى الدرجة الثانية بعد إشباع الحاجات الأساسية لجميع السكان .

المبحث الثانى

الاقتصاد السوفييتى (١)

لا تطبق روسيا السوفييتية (٢) النظام الشيوعى خلافا لما هو دارج على الألسن ، وما يرد فى الصحف والمجلات . وإنما تطبق روسيا فى الوقت الحاضر النظام الإشتراكى . فالملكية الخاصة لأموال الإنتاج وحدها هى الملغاة ، والتوزيع لايتم حسب الحاجة وإنما حسب العمل .

ولكن القادة السوفييت يعتبرون أن النظام القائم حاليا فى روسيا نظام وقتى بمثابة فترة إنتقال إلى النظام الشيوعى الذى يهدفون إلى الوصول إليه .

---

(١) أهم المراجع :

فؤاد محمد شبل — الدستور السوفييتى (رسالة جامعية) — القاهرة ١٩٤٨ .

Robert Mossé — L'économie collectiviste. Paris 1933.

Ch. Bettelheim — L'économie Sovietique. Paris 1950.

Sidney and Beatrice Webb — Soviet Communism : a new civilization, 3 rd ed. London 1944.

(٢) تعنى كلمة «سوفييت» فى اللغة الروسية «مجلس» ، وسمى النظام القائم فى روسيا حاليا بالنظام السوفييتى لأنه يقوم على مجالس العمال فى شتى أنحائها المنظمة تنظيما هرميا . فتمثل سوفييتات القرى (Selosoviet) قاعدة الهرم ، ثم يأتى فوقها سوفييتات المراكز وتتكون من مندوبى سوفييتات قرى المركز الواحد ، ويبعث سوفييت كل مركز فى إقليم معين بمندوبين فى مؤتمرات سوفييتات الأقاليم ويبعث سوفييت كل إقليم بمندوبيه إلى مؤتمر الجمهورية التى يتبعها ، ويبعث المؤتمر السوفييتى للجمهورية بمندوبيه إلى المؤتمر السوفييتى العام للاتحاد السوفييتى ، وهو قمة الهرم السوفييتى .

وقد رأى هؤلاء القادة أن هذا التدرج لابد منه لنجاح النظام بعد أن حاولوا تطبيق النظام الشيوعى فى بادىء الأمر فباء بالفشل . كما يتبين ذلك من تتبع التطورات التى مر بها الاقتصاد السوفيتى .

١٠٠ – **مراحل الاقتصاد السوفيتى** : مر الإقتصاد السوفيتى منذ استيلاء السوفيت على الحكم فى روسيا بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى – من ١٩١٨ – ١٩٢٢ : ويطلقون عليها اسم الحرب الشيوعية (Communisme de guerre) . وفى هذه الفترة حاولت السلطات السوفيتية القضاء على نظام الأسواق والأثمان ، وإلغاء النقود ، وإقامة نظام شيوعى كامل على أساس قيام الدولة بتوزيع الأموال عينا .

غير أن النتيجة كانت هبوطا شاملا للإنتاج الوطنى ، وفوضى ضاربة الأطناب فى كافة نواحى جهاز الإنتاج والتبادل . الأمر الذى حدا بالحكومة إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية فى البلاد تغييراً كليا ودخلت روسيا فى طور جديد اصطلح على تسميته بالنيب (N.E.P.) [1] أى السياسة الاقتصادية الجديدة .

المرحلة الثانية – من ١٩٢٢ – ١٩٢٨ : وهى مرحلة السياسة

(١) الحروف الأولى لعبارة Novaya Ekonomicheskaya Politika الروسية .

الاقتصادية الجديدة . وهذه الفترة عبارة عن انتكاس للنظام الاشتراكى إذ عادوا إلى نظام السوق والأثمان ، واعترفت الحكومة من جديد بالملكية الفردية ، وعادت المشروعات الخاصة إلى الظهور ، وأصبحت التجارة فى الجانب الأكبر منها تجارة خاصة .

المرحلة الثالثة — من ١٩٢٨ إلى الوقت الحاضر : وهى مرحلة الخطط الاقتصادية . وقد تحول النظام الروسى فى هذه الفترة فجأة إلى المثل الأولى ، فعم التأميم واستولت الدولة على كافة المرافق الاقتصادية بطريق مباشر أو غير مباشر ، وعملت على توجيهها وفقاً لمشروعات محددة بخمس سنوات .

فنصت المادة الحادية عشرة من الدستور السوفيتى الصادر فى ٥ ديسمبر ١٩٣٦ على ما يأتى :

« تحدد الحياة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى وتدار وفقا لمشروع الدولة للاقتصاد القومى الذى يهدف إلى إنماء الثروة العامة ، ورفع المستوى المادى والثقافى للعمال على الدوام ، وتوطيد استقلال الاتحاد السوفيتى وتدعيم قواه الدفاعية » .

١٠١ — **مشروعات الخمس سنوات** : وقد بدىء فى تنفيذ مشروع الخمس سنوات الأولى فى ١٩٢٨ ، وأعقبه تنفيذ مشروع الخمس

السنوات الثانى عام ١٩٣٣ ، وتلاه الثالث عام ١٩٣٧ . غير أن الحرب العالمية الثانية حالت دون تنفيذه ، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها بدىء بتنفيذ مشروع خمس سنوات رابع عن المدة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٠ لإصلاح ما خربته الحرب من الاقتصار الروسى .

وتقوم بتحضير مشروعات الخمس سنوات لجنة تسمى لجنة برنامج الدولة « Gosplan » . وظلت تابعة منذ إنشائها لمجلس قوميسيرى الشعب [1] حتى عام ١٩٤٦ حين حولت إلى وزارة سميت بوزارة التوجيه القومى .

وتضم هذه الوزارة عدداً ضخما من الموظفين الإداريين وعلماء الاقتصاد والمتخصصين فى الاحصاء والفنيين فى كافة فروع الصناعة والزراعة . وتعتمد فى أعمالها على الاحصائيات الدقيقة التى تتلقاها من كافة المناطق والمنشآت .

وتوجد إلى جانب هذه الإدارة المركزية التى يمتد اختصاصها إلى سائر أنحاء الاتحاد السوفيتى ، إدارات مشابهة فى كل جمهورية واقليم من جمهوريات وأقاليم الاتحاد .

وعند ما تفرغ وزارة التوجيه القومى من وضع قواعد مشروع

(١) كان الوزراء الروس السوفييت يسمون قوميسيرى الشعب حتى فبراير ١٩٤٦ حين صدر قانون بتلقيبهم بالوزراء .

الخمس سنوات على ضوء الاحصائيات التى جمعتها عن احتياجات البلاد ومواردها ، تبعث إلى كل وزارة من الوزارات المختصة بما تلتزم بتنفيذه من هذا المشروع ، وتقوم كل وزارة بإصدار تعليماتها التنفيذية إلى إداراتها المختلفة ، ثم ترسل كل إدارة تعليماتها إلى المصانع والمناجم وكافة المؤسسات الانتاجية التابعة لها لتقوم بالإنتاج وفق البرنامج المرسوم .

ولا ينتظر حتى نهاية الخمس سنوات للتأكد من تنفيذ البرنامج بل توضع داخل مشروع الخمس سنوات برامج سنوية ، وداخل البرامج السنوية برامج لكل ثلاثة شهور حتى يمكن التحقق من تنفيذ المشروع الموضوع بإضطراد طبقا للخطة المرسومة .

وتختلف أهداف التوجيه باختلاف برامج الخمس سنوات المختلفة وإن كانت تتفق جميعها بصفة عامة فى العمل على تصنيع البلاد وانتشالها من تأخرها الزراعى ، ورفعها إلى مستوى دول أمريكا وأوربا الغربية مع تحقيق الاكتفاء الاقتصادى والاستغناء عن العالم الرأسمالى .

وهكذا استعاض السوفييت عن وسيلتى الأثمان والأرباح لتوجيه الاقتصاد وإدارته فى النظام الرأسمالى بوسيلة رسم البرامج الاقتصادية التى تشمل كافة جوانب الاقتصاد القومى .

وكان طبيعيا أن يكون لقيام الدولة بتوجيه وإدارة كافة المصالح

الاقتصادية للشعب وعدم اقتصارها على مباشرة وظائفها السياسية ، أثره في التنظيم الإداري والسياسي للدولة . فمجلس الوزراء الروسي يتميز بكثرة عدد الوزراء إذ يبلغون ثمانية وأربعين وزيراً ، فهناك وزارات للفحم ، وللنفط ، وللقوى الكهربائية ، ولصناعة الآلات الثقيلة ، وللأسلحة ، والمشروعات الحربية ، وللبناء ، وللأسماك الخ .

١٠٢ – **نظام التوزيع** : ولا يتم توزيع الناتج الاجتماعي عيناً في روسيا السوفييتية أي عن طريق التوزيع المباشر لأموال الاستهلاك من مواد غذائية او ملبوسات . بل يحصل المواطن الروسي على أجر نقدي يمكنه من شراء السلع الاستهلاكية التي يحتاج إليها من مخازن الحكومة أو الجمعيات التعاونية .

وتتباين الدخول النقدية ، من مرتبات وأجور ، تبايناً واسعا تبعا للمهنة ونوع العمل ومقداره ، غير أنه يلاحظ أن ضريبة الدخل تستقطع جزءاً كبيراً من الدخول الكبيرة ، وتختلف هذه الضريبة باختلاف نوع العمل ومقداره : فتزيد على الدخول غير الناتجة عن العمل (كأن تنتج عن استثمار المدخرات النقدية في قروض الدولة)، وتقل كلما قل الدخل أو كان ناتجا عن العمل .

١٠٣ – **نظام الملكية** : ويجوز للأفراد أن يودعوا دخولهم أو جزءاً منها في بنوك التوفير أو يستثمروها في قروض الدولة أو

يشتروا بها سلعا استهلاكية . فالملكية الخاصة لم تلغ فى روسيا السوفييتية إلغاء تاما . فملكية الأموال الاستهلاكية من أدوات منزلية ونقود وسلع ، معترف بها . وتنص المادة العاشرة من الدستور السوفييتى على أن « القانون يحمى حق الملكية الشخصية للمواطنين على دخلهم وادخارهم الناجمين عن عملهم ، وعلى مساكنهم واقتصادياتهم العائلية ، والحاجيات والأدوات المنزلية ، والأشياء ذات الاستعمال الشخصى ووسائل الراحة والتوفير » .

ويجوز أن تنتقل هـــذه الملكية لأموال الاستهلاك إلى الغير بطريق الميراث .

أما فيما يختص بملكية أموال الانتاج فقد نصت المادة الرابعة من الدستور السوفييتى على أن « الأساس الاقتصادى للاتحاد السوفييتى هو النظام الاشتراكى الاقتصادى ، والملكية الاشتراكية لأدوات الانتاج ووسائله ، وهما اللذان توطدا تماما نتيجة لتصفية النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وإلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ووسائله وانتفاء استغلال الإنسان للانسان » . وعددت المادة التالية من الدستور المذكور صور هذه الملكية الاشتراكية ، فنصت على أن « الملكية الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى ، إما أن تتخذ شكل ملكية للدولة أو تتخذ شكل ملكية تعاونية وزراعة مشتركة » .

وتطبيقا لهـــذا النص نجد مثلا فى الزراعة :

أولا ــ المزارع الحكومية وتسمى Sovkhoz وهى مزارع كبيرة تشرف عليها الدولة وتستخدم فيها أحدث الطرق الزراعية الآلية .

ثانياً ــ المزارع المشتركة وتسمى Kolkhoz . وتعتبر أرض المزرعة ملكا للدولة ولكن لاتحاد أعضاء المزرعة المشتركة (وهو ما يسمى بالروسية Artel) حق الانتفاع بها إلى الأبد . وهذا الاتحاد عبارة عن منشأة تعاونية يشترك فيها جماعة من الزراع للقيام بزراعة الأرض وتربية المواشى تبعاً للنهج الذى ترسمه الدولة . ويدفع من دخل المزرعة ضرائب الدولة ، وثمن خدمات محطات الآلات الزراعية ، ونفقات الخدمات الاجتماعية ثم يوزع ما يبقى بعد ذلك على أعضاء الأرتل وفقا لعدد أيام العمل التى قام بها كل منهم فى المزرعة [1] .

ومع ذلك فالملكية الخاصة لأموال الإنتاج لم تلغ إلغاء تاما فى روسيا السوفيتية . فقد جاء فى المادة التاسعة من الدستور السوفيتى أنه « إلى جانب النظام الاقتصادى الاشتراكى الذى هو الطابع السائد فى اقتصاد الاتحاد السوفيتى ، يسمح القانون بالمشاريع الاقتصادية الصغيرة الخاصة بالفلاحين القرويين وبالحرفيين على أن يقوموا بعملهم شخصيا وبشرط ألا يستغلوا فيه جهد الآخرين .

---

(١) راجع فى ذلك كتاب « الزراعة الاشتراكية السوفييتية والاقتصاد الزراعى الروسى فى عصوره المختلفة » للدكتور حسن اسماعيل ــ ١٩٤٦ .

فإلى جانب النوعين الاشتراكيين من أنواع المشروعات الزراعية المشار إليهما (السوفخوز ، والكولخوز) يوجد نوع ثالث من المشروعات الزراعية وهو المشروعات الفردية . ويدير أصحاب هذه المشروعات شؤون اقتصادهم على نفس الأسس التى يدير بها المزارع الصغير فى الدول الأخرى شؤونه ، إلا أنه لا حق لهم فى بيع الأرض التى يستغلونها ، أو استخدام عمال أجراء فيها .

كما يوجد صناع ميكانيكيون أو يدويون يملكون مشروعات حرفية بشرط ألا يستخدموا فيها عمالا أجراء .

وفى الاتحاد السوفييتى أيضا أفراد يزاولون مهنا حرة كأطباء وكتاب وفنانين ، ويعملون غالبا فى الهيئات التى تهيمن عليها الدولة لقاء أجر ، كما يحصلون على دخل إضافى من مزاولة عملهم لحسابهم الخاص .

فهرس الكتاب

صفحة

مقدمة ٣

الباب الأول

المذاهب الاقتصادية

تمهيد ١٣

الفصل الأول ـ الفكر الاقتصادى فى العصور القديمة . ١٧

المبحث الأول ـ عند الأغريق والرومان . . . ١٨

المبحث الثانى ـ فى العصور الوسطى ٢١

المبحث الثالث ـ عند العرب ٢٤

الفصل الثانى ـ مذهب التجاريين ٣٢

المبحث الأول ـ أصول المذهب ٣٣

المبحث الثانى ـ الصور المختلفة للمذهب . . . ٣٧

المبحث الثالث ـ أفول المذهب ٤٢

الفصل الثالث ـ مذهب الاقتصاد المرسل (المذهب الحر) ٤٥

المبحث الأول ـ مؤسسو المذهب الحر . . . ٤٨

§ ١ ـ الطبيعيون (الفزيوقراطيون) . . ٤٨

صفحة

§ - ٢ - آدم سميث ٦٢
المبحث الثانى - تطور المذهب بعد الفزيوكرات وآدم سميث ٦٧
§ - ١ - الاتجاه الفرنسى المتفائل (ساى وباستيا) ٦٩
§ - ٢ - الاتجاه الانجليزى المتشائم (مالتس وريكاردو وميل) ٧٣
المبحث الثالث - المذهب الحر الحديث . . . ٨٣
الفصل الرابع - المذاهب الاشتراكية ٨٧
المبحث الأول - المذاهب الاشتراكية النظرية . . ٩٥
المبحث الثانى - الاشتراكية الماركسية . . . ١٠١
المبحث الثالث - الاشتراكية الاصلاحية . . . ١١٧
الفصل الخامس - المذاهب الموفقة بين الاشتراكية والحرية ١٢٢
المبحث الأول - مذهب التدخل الوطنى (فردريك لست) ١٢٣
المبحث الثانى - مذهب التدخل الاجتماعى . . ١٢٦
المبحث الثالث - مذهب التدخل الاقتصادى . . ١٢٨
المبحث الرابع - مذهب التدخل النقابى (الفاشية) . ١٢٩

الباب الثانى

النظم الاقتصادية

تمهيد ١٣٣
الفصل الأول - النظام الاقتصادى المغلق . . . ١٤٢
المبحث الأول - صور النظام ١٤٣
المبحث الثانى - الانتاج والتوزيع فى ظله . . ١٤٧

المبحث الثالث ـ هدف النظام ووسائله . . . ١٤٩
الفصل الثانى ـ النظام الاقتصادى الحرفى . . . ١٥٢
المبحث الأول ـ الطوائف المهنية . . . ١٥٣
المبحث الثانى ـ الانتاج والمبادلة فى ظله . . . ١٥٦
المبحث الثالث ـ هدف النظام ووسائله . . . ١٥٩
الفصل الثالث ـ النظام الرأسمالى . . . ١٦١
المبحث الأول ـ خصائص النظام . . . ١٦٢
المبحث الثانى ـ تطور الرأسمالية . . . ١٧٥
المبحث الثالث ـ فشل النظام الرأسمالى . . . ١٨٧
الفصل الرابع ـ النظام الاشتراكى . . . ١٩٧
المبحث الأول ـ خصائص النظام . . . ١٩٨
المبحث الثانى ـ الاقتصاد السوفيتى . . . ٢٠٥

Mais parmis dans la chambre

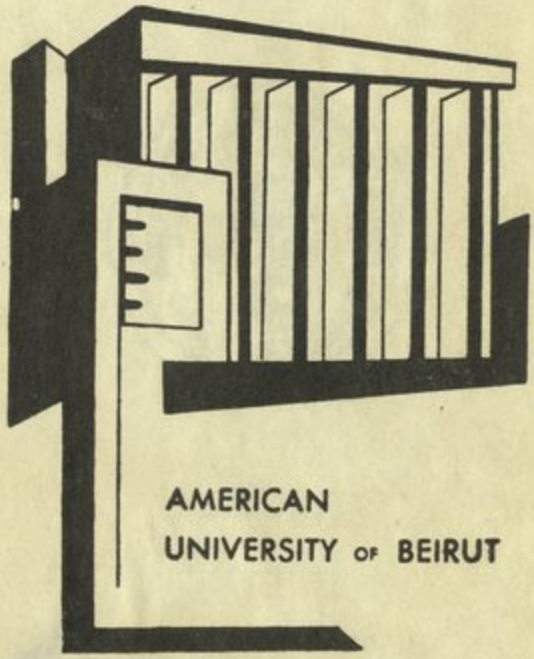
AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT